جـامعة محمد بوضياف بالـمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: إدارة وحكامة محلية

إعـداد الطالب:

✍**محمد جلال أبحري.**

إشراف الأستـــــاذة:

✍ **ليندة بوعنان.**

السنة الجامعية: 1435-1436هـ/ 2014-2015م

شكر وتقدير

الحمد لله على كل نعمه، وله الشكر أن وفقني لما فيه الخير والصلاح فسدد خطاي ليستقيم عملي وعلمي عند هذا النور المبارك، فله الحمد في الدنيا والآخرة.

وعلى الأصل نمشي والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه وأن نسدي الشكر لمستحقيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة

أولا أتقدم بالشكر الخالص للأستاذة: ليندة بوعنان التي أشرفت وتابعت هذا العمل وهذا البحث بتوجيهاتها القيمة ونصائحها الهادفة.

عرفانا تقديرا لكل أساتذتي الذين أناروا لي الطريق خلال مشواري الدراسي وقدموا لي كل ما في وسعهم وما في استطاعتهم حتى وصلت إلى هذا المقام

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة التي سألتزم بكل توجيهاتهم وانتقاداتهم العلمية والموضوعية.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

قائمة المحتويات	
الموضوع	الصفحة
كلمة شكر.....	
مقدمة.....	أ-خ
الفصل الأول: التفسير النظري لمفهوم المجتمع المدني .	
تمهيد:.....	10
المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني..... .	11
المطلب الأول : مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي	11
المطلب الثاني: مراحل نشأة المجتمع المدني.....	22
المبحث الثاني: المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر وأهم خصائصه.....	29
المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر.....	29
المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني	32
المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني	36
المبحث الثاني: الضوابط البنائية – الوظيفية للمجتمع المدني والعوامل المؤثرة فيه.....	38
المطلب الأول: أسس بناء المجتمع المدني ووظائفه	38
المطلب الثاني: أهم العوامل المؤثرة في المجتمع المدني:.....	44
خلاصة واستنتاجات:.....	51
الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للمواطنة والسلوك المدني	
تمهيد:..... .	53
المبحث الأول: المواطنة إشكالية	54

المفهوم.....	
المطلب الأول: تعريف المواطنة.....	54
المطلب الثاني: لمحة تاريخية حول مفهوم المواطنة	57
المطلب الثالث: الحقوق والواجبات الناشئة عن مبدأ المواطنة :.....	59
المطلب الرابع : أبعاد المواطنة.....	62
المبحث لثاني:أنماط المواطنة:.....	64
المطلب الأول: المواطنة المدنية:.....	64
المطلب الثاني: أهمية المواطنة.....	65
المطلب الثالث: القيم المؤسسة للمواطنة.....	67
المبحث الثالث: السلوك المدني إشكالية المفهوم:.....	72
المطلب الأول: مفهوم السلوك المدن.....	72
المطلب الثاني: تطور مفهوم السلوك المدني.....	75
المطلب الثالث:أبعاد السلوك المدني.....	77
المطلب الرابع: آليات تفعيل ثقافة السلوك المدني:.....	78
خلاصة واستنتاجات	80
الفصل الثالث: دور المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة	
تمهيد:.....	82

المبحث الأول: دور التنشئة السياسية في تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني.....	83
المطلب الأول: مفهوم التنشئة السياسية.....	83
المطلب الثاني: أهداف التنشئة السياسية	84
المطلب الثالث: أهمية التنشئة السياسية في تفعيل قيم المواطنة والسلوك المدني.....	85
المبحث الثاني: دور الثقافة السياسية في تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني:.....	**88**
المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية.....	**88**
المطلب الثاني: عناصر ومكونات الثقافة السياسية.....	89
المطلب الثالث: مستويات الثقافة السياسية.....	90
المطلب الرابع: أهمية الثقافة السياسية في تفعيل قيم المواطنة والسلوك المدني	**92**
المبحث الثالث: دور المشاركة السياسية في تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني.....	**94**
المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية	94
المطلب الثاني: أشكال و صور المشاركة السياسية.....	94
المطلب الثالث: مراحل المشاركة السياسية.....	95
المطلب الرابع: أهمية المشاركة السياسية في تفعيل قيم المواطنة والسلوك المدني.....	96
المبحث الرابع: دور الشفافية والمساءلة في تعزيز قيم المواطنة.....	101
المطلب الأول: الشفافية:.....	101
المطلب الثاني: المساءلة:.....	102

المطلب الثالث: أهمية الشفافية والمساءلة في تفعيل قيم المواطنة والسلوك المدني.....	102
خاتمة	110-109
قائمة المراجع.....	119-112
الفهرس	

مقدمة

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بحقبة زمنية طويلة بمفهوم الدولة واشتغل حيزا مهما في الفكر السياسي إذا أصبح يحضى باهتمام واسع النطاق على مستوى النقاشات والمؤتمرات الدولية والأبحاث العلمية، وأصبح ينظر إليه على أنه شريك ثالث إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الحكومي وهذا ما أكدته هيئة الأمم المتحدة في تسعينات القرن الماضي وهذا نسخة لعدة متغيرات من أبرزها انهيار الأنظمة الديكتاتورية والتسلطية في شرق أوروبا وإفريقيا والتي للمجتمع المدني دورا بارزا فيها كونه عنصرا مهما في عملية الديمقراطية.

ولقد تطور اهتمام فيما بعد وأصبح ينظر للمجتمع المدني أنه هو الذي يحقق المصلحة العامة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقيامه بتنبيه السلطات إلى وجود وإلى وجود إختلالات تحتاج إلى معالجة وإدراجها ضمن سياسات وبرامج الحكومة على المستوى الوطني والمستوى المحلي، وذلك من خلال هيئات المجتمع المدني مثل النقابات وكذا باعتباره الوسيط بين الدولة والشعب وهنا يمكن تسليط الضوء على المهام التي يعمل عليها المجتمع المدني في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى الأفراد، والمجتمعات كما يقوم بتكوين الإنسان وتنوير فكره وعقله وتهذيب عاداته وسلوكه واتجاهاته، ومن البديهي أن نؤكد أنه لا يستقيم الحديث عن طموح تغيرا لمحيط تكنولوجيا واقتصاديا دون توافر الأسباب النفسية والتربوية لهذا التغيير، ذلك أن الأمر هنا يتعلق بكيفية تمكين المجتمع لسلوك حضاري صالح ومفيد للمجتمع والمحيط في زمن تزاحمت فيه المناقشة والجدارة وتصادمت فيه الحضارات على مستويات مختلفة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وتربويا.

وبالتالي فإن هدف المجتمع المدني هو تعزيز المواطنة بحيث يشعر الفرد أن له انتماء لوطن يشارك في عملية صنع السياسات العامة في بيئته المحلية ومجتمعه الوطني وكذا الدولي كله، وإعداده وفق ميكانيزمات تسمح له بالاشتراك بفعالية في المجتمع الديمقراطي وجعله يفهم حقوقه وواجباته في إطار قانوني وبما أن مفهوم المواطنة هو من المفاهيم المتداولة بكثير في الدول إلا أنها اليوم أصبحت تحظى باهتمام واسع من قبل المراكز والجامعات مخابر البحث العلمي وهذا نظرا لخطورتها على الدول والأنظمة السياسية إذا أصبح المواطن لا يشعر بأي انتماء نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأن المواطنة حق من حقوق الشعوب والمجتمعات كما أنها تعبر عن الممارسات والسلوكات الحضارية والانتماء والحوار السلمي والتضامن الاجتماعي ، ومنه فان المواطنة هى قيم وسلوك وتربية وتكوين ودوق حضاري وتراث مرتبط بقيم وثوابت المجتمع وفلسفته في الحياة،

فهي تتضمن حب الوطن والتعلق به ، والفرد المدني يميل إلى غيره وهو ابن بيئته ومجتمعه وبهذا فالمواطنة تتضمن التزامات أخلاقية واجتماعية تجاه المجتمع والأمة.

فالمجتمع المدني يلعب دورا هاما في تنمية المواطنة وتكريسها لدى الأفراد حيث أصبح بمثابة المدرسة التعليمية يقوم على نشر مبادئ التربية وتوجيه السلوك، إذ يعد المواطنة مفهوما مهما يتوسط ببين المجتمع والدولة وتحدد للمواطن كيفية ممارسة حقوقه ومسؤولياته وهي عامل مهم في إضفاء العدل والمساواة والإنصاف وترتبط عادة بحق العمل والإقامة والمشاركة السياسية في دولة ما أو هي الانتماء إلى مجتمع واحد يضمه بشكل عام رابط اجتماعي وسياسي وثقافي موحد بدولة معينة وذلك تبعا لنظرية "روسو" نظرية العقد الاجتماعي، المواطن له حقوق إنسانية يجب أن تقدم إليه، وهو في نفس الوقت يحمل مجموعة من المسؤوليات الاجتماعية التي يلزم عليه تأديتها أي المواطن الفعال.

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين شهد مفهوم المواطنة تطورا ملحوظا عالميا حيث تجددت مواصفات المواطنة الدولية مثل الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة واحترام حق الغير وحريته والاعتراف بوجود ديانات مختلفة والمشاركة في تشجيع السلام الدولي، وكل هذا يحدد لنا سلوك مدني عالمي، حيث يرتبط السلوك المدني ارتباطا وثيقا بالمواطنة الذي ظهر مع المفكرين مثل أرسطو ومونتيسكيو وهو يعبر عن حب القوانين والتعلق بالصالح العام وتفضيله عن المصلحة الخاصة، حيث أن السلوك المدني يرتبط بإيديولوجية معينة أي يرتبط بمعرفة الحياة أو معرفة كيفية الحياة التي تساهم في السلم والتقدم الاجتماعي أي سلوك الأشخاص الذين يناضلون داخل المجتمع بما فيهم المسؤولون والسياسيون والأفراد الذين يتصرفون وفق بعد الواجبات الشخصية والجماعية داخل المجتمع، حيث يبدوا السلوك المدني فضيلة وواجب ووجه من أوجه التلاحم الاجتماعي في البيئة الاجتماعية أي داخل المجتمع.

وهذا ما يدعونا إلى طرح الإشكالية التالية:

- **كيف يساهم المجتمع المدني في تنمية وترقية قيم المواطنة والسلوك المدني؟**

تساؤلات الدراسة:

1-ما لمقصود بالمجتمع المدني؟

2-ما هي خصائص المجتمع المدني والسلوك المدني؟

3-ما العلاقة بين المجتمع المدني والمواطنة والسلوك المدني؟

الفرضيات:

1- كلما زاد نشاط المجتمع المدني كلما زادت قيم المواطنة.

2- كلما تراجع نشاط المجتمع المدني كلما تراجعت قيم المواطنة.

3- هناك علاقة وطيدة بين المجتمع المدني والمواطنة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة انطلاقا من التوجه السائد لدى المفكرين والباحثين والذي يتجه نحو ضرورة ربط مفهوم المجتمع المدني بالمواطنة والسلوك المدني باعتبار أن المجتمع المدني هو الجهة القريبة من أفراد المجتمع أو على اعتباره أنه آلية فعالة لتكريس المبادئ والقيم وروح المواطنة لدى الأفراد اتجاه الوطن، وتوجيه سلوك مدني إيجابي وفعال يحقق لنا تنشئة اجتماعية فعالة ومتحضرة وكذا المشاركة في الحياة السياسية وفي عملية صنع القرارات والتخلص من الأمراض والمشاكل الاجتماعية وتغيير الذهنيات.

أهمية علمية:

تكمن الأهمية العلمية في محاولتنا إثراء البحث العلمي وتزويد المكتبة بموضوع في غاية الأهمية وذلك بطبيعة الحال لنقص الدراسات التي تناولت مفهوم المواطنة هذا من جهة وكذا دور المجتمع المدني في إعداد الأفراد وتنشئتهم تنشئة سليمة.

الأهمية الاجتماعية:

تكمن الأهمية الاجتماعية من خلال مساهمة منظمات المجتمع المدني في محاربة العنف والتعصب بين أفراد المجتمع مما يكفل تنمية المواطنة في المجتمع وإعداد مواطنين واعيين ذات صلة بالحياة الاجتماعية والمشاركة في عمليات صنع السياسة العامة والقيام بالواجبات.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

انطلاقا من الميول والتوجه الشخصي إلى دراسة المجتمع المدني وربطه بمتغير المواطنة والسلوك المدني هو الرغبة الشديدة في معرفة وفهم كيفية تحقيق مجتمع متحضر لديه روح حس إيجابية اتجاه الوطن وفقت متغير المجتمع المدني.

كذا معرفة طبيعة المجتمع المدني نظرا للأعمال التي يقوم بها فهو عنصر دينامكي ونشيط بحيث أنه يتفاعل مع كل المتغيرات والمستجدات الحاصلة في البيئة وكذا تقديم دراسة بسيطة لإبراز أهمية هذا المتغير.

كذا الميول والرغبة والإحساس بأهمية وخطورة تراجع المواطنة لدى بعض الدول وشعور الأفراد بالانفصال عن بيئته المحلية والتخلي عن فكرة الانتماء للوطن.

أسباب موضوعية:

سبب اختيار الموضوع هو أنه موضوع حديث نسبيا ومازال يطرح اليوم من قبل الجامعات والمنظمات التي باتت هي الأخرى تبحث عن السبل والطرق لتنمية المواطنة والسلوك المدني، وكذا اهتمامات المجتمع المدني اليوم في الجزائر في تنمية روح المواطنة وهدا طبعا نتيجة عدة عوامل منها بروز المجتمع المدني والذي عرفا تحولا جذريا نوعا وكما في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية في الجزائر حيث أصبح يؤثر على جميع المستويات والأصعدة سياسيا ونفسيا واجتماعيا واقتصاديا وحضاريا التي أصبحت مبتغى لكل الدول وخاصة مع تزايد النشاط المجتمع المدني، حيث أصبح من الفواعل التي تمارس الضغط على عمل الحكومات والمشاركات في عملية صنع السياسة العامة حتى انه يقوم بتقويمها.

كذا سعي دول العالم الثالث لتعزيز قيم المواطنة التي تكفل استمرار النظام السياسي.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من الدراسة من خلال موضوعنا هدا هو محاولتنا الوصول إلى أن المجتمع المدني له دور فعال في تنمية قيم المواطنة والتخفيف من ظاهرة العنف والتعصبات والمساهمة في المبادرات التي تخدم المصالح العليا للوطن، وكذا جذب انتباه القراء والطلبة إلى ضرورة الانتباه للحفاظ على المقومات الأساسية لإعداد المواطن الصالح والواعي والمسؤول وهذا بالاعتماد على القيم المؤسسة للمواطنة الفعالة والسلوكات الحضارية من أجل ترقية ثقافة الديمقراطية وتدعيمها في الممارسات السياسية من خلال المشاركة السياسية للأفراد وتغيير الذهنيات والانفتاح.

مناهج الدراسة:

من خلال طبيعة موضوعنا هذا تفوض علينا توظيف العديد من المناهج وتم الأخذ بالمناهج التالية:

المنهج التاريخي:

وهو منهج يساعد الباحث على دراسة الظاهرة في الوقت الراهن ويمتد تاريخ هذه الظاهرة إلى الماضي، فالمنهج التاريخي يراعي التسلسل الزمني للأحداث بالترتيب،ويقوم بسرد الوقائع والأحداث الماضية، أما المغزى من استعمال المنهج التاريخي تتبع نشأة وتطور كل من المجتمع المدني والمواطنة[1].

المنهج الوصفي:

الذي يقوم على وصف الظاهرة بالتفصيل ويمتاز بالدقة والموضوعية في عملية البحث والابتعاد من الذاتية وبالتالي نتائج هذا المنهج تكون قريبة جدا من الصحة وقد تم استعمال هذا المنهج من أجل وصف المجتمع المدني لخصائصه وعناصره ووظائفه التي يمتاز بها وكذا أيضا وصف المواطنة تعريفه و أبعاده ومعاييره التي يقوم عليها وبالتالي المنهج الوصفي يبرز لنا من خلال وصفه للمتغيرين علاقة بينهما[2].

أدبيات الدراسة:

هناك مجموعة من الأدبيات التي تطرقت لهذا الموضوع بشكل جزئي أو توضيح أحد المتغيرات إلا أن معظم الدراسات تتمحور حول أن المجتمع المدني فاعل من فواعل الحكم الراشد إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الحكومي ومن بين هذه الدراسات نورد ما يلي:

الدراسة الأولى: دراسة محمد بوضياف في كتابه الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دراسة تحليلية نقدية، حيث أشار إلى المهام التي يجب أن يقوم عليها المجتمع المدني من أجل دفع الأحزاب السياسية إلى روح المنافسة وكذا المشاركة في عملية صنع السياسة العامة.

الدراسة الثانية: دراسة سليم بدرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية"، حيث اعتمد على ثلاثة فصول أبرز فيها الإطار النظري لكل من المجتمع المدني والتنمية السياسية، أما الفصل الثاني أبرز العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية السياسية، أما الفصل الثالث دراسة حالة التنمية السياسية في الجزائر.

الدراسة الثالث: دراسة كرفالي هبة الله، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية "دور المجتمع المدني في دعم آليات المساءلة والشفافية في الإدارة المحلية الجزائرية"، حيث

[1] محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، القاهرة، دار النشر والتوزيع، 2000، ص 100.

[2] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الأثريات، الأدوات، الجزائر، 1997، ص 65.

اعتمدت في دراستها على أربعة فصول: الفصل الأول الإطار النظري لكل من المجتمع المدني والإدارة المحلية في الجزائر، أما دراسة الحالة الفصل الرابع حيث ركزت على أهمية المساءلة والشفافية لنجاح الإدارة المحلية الجزائرية.

أقسام الدراسة:

الفصل الأول: والذي سيكون الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني ،ونتناول هذا الفصل من خلال دراسة المجتمع المدني بإبراز نشأة المجتمع المدني أي الجذور التاريخية.

وكذا تعريف المجتمع المدني كطرح جديد وخصائصه التي تميزه عن غيره من المقاربات الأخرى زمن ثم أهميته وأبعاده المتداخلة.

الفصل الثاني: نتناول الإطار المفاهيمي للمواطنة والسلوك المدني

من خلال دراسة وتطورها التاريخي وكدا التعرف على مفهوم المواطنة محاولتنا إعطاء تعاريف مختلفة للمواطنة والسلوك المدني ثم نقدم شروط التي تقوم عليها المواطنة وكدا معرفة القيم المؤسسة للمواطنة وفى الأخير نتطرق إلى مظاهر المواطنة والسلوك المدني

الفصل الثالث: والذي سيكون لدراسة العلاقة بين المجتمع المدني والمواطنة والسلوك المدني والبحث عن نقاط الالتقاء بين المصطلحين من خلال التطرق للفواعل التي يجسدها المجتمع المدني من أجل تفعيل روح وقيم المواطنة وتوجيه السلوك المدني توجيه إيجابي اتجاه الوطن وذلك من خلال التنشئة السياسية والمشاركة السياسية وإضفاء الشفافية والمسائلة.

مصطلحات الدراسة:

المجتمع المدني: هو "مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية".[1]

المواطنة: هي انتماء الفرد إلى وطن معين بالمولد أو الجنسية ضمن إطار مجتمع سياسي مؤسساتي، بما يمكنه من حقوق ويكلفه بواجبات بموجب ذلك الانتماء، في مساواة مع الآخرين دون تمييز أو تحيز، وبما يحقق علاقة سليمة مع الدولة في إطار من الشفافية والديمقراطية.

1-حسنين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي – قضايا وإشكاليات-"، **مجلة السياسة الدولية**،العدد 142، (أكتوبر 2000)، ص 22.

الفصل الأول

التفسير النظري للمجتمع المدني

المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني .

المطلب الأول : مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي .

المطلب الثاني: مراحل نشأة المجتمع المدني

المبحث الثاني: المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر وأهم خصائصه

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني .

المبحث الثاني: الضوابط البنائية – الوظيفية للمجتمع المدني والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: أسس بناء المجتمع المدني ووظائفه .

المطلب الثاني: أهم العوامل المؤثرة في المجتمع المدني:

خلاصة واستنتاجات:

تمهيد:

تسعى الدراسة في هذا الفصل بالأساس إلى تبيان السياق التاريخي و المعرفي لمفهوم " المجتمع المدني"، الذي اكتسب معاني مختلفة و اكتسى مضامين سياسية و أيديولوجية و دلالات معرفية متنوعة ، مع محاولة الإحاطة الشاملة و الكاملة بكل المقتضيات المعرفية و التاريخية المرتبطة بهذا المفهوم ، و التي ساهمت في تشكيل معالمه و محدداته الرئيسية .

و سيتم التطرق إلى تحديد الإطار النظري لمفهوم " المجتمع المدني " وفق العناصر التالية :

1- التركيز على أبرز الدلالات و المعاني التي استعمل بها مفهوم المجتمع المدني مع ربطها بسياقها التاريخي .

2-التعرض لمفهوم المجتمع المدني في الفكر و الفلسفة الغربية ممثلة في المدرسة الكلاسيكية الحديثة ، والفكر الغربي الحديث (الليبرالي _ الماركسي) ، ثم المعاصر .

3- مقاربة المفهوم على المستوى المفاهيمي في الفكر العربي المعاصر بالتعرف على الكيفيات المختلفة التي حاول الفكر العربي المعاصر عموما والسوسيولوجي منه بصفة خاصة إعادة صياغته وتحديد مدلولاته النظرية والعلمية.

4- التطرق إلى الشروط و الصفات التي يتحقق بها معنى كلمة "مجتمع مدني" ، والتي تعد خصائص مميزة له مقارنة بغيره عن أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى .

المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني .

المطلب الأول : مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي .

المجتمع المدني وثيق الصلة بالثقافة الغربية يضرب بجذوره في أصولها القديمة ،و تنعكس على مدلولاته المدارس الفكرية و النماذج النظرية المتباينة في محاولتها بناء صياغة مفهومية للمجتمع المدني ، فهناك مدارس فكرية متعددة قد أسهمت في صياغة و بلورة الأسس الفكرية الكبرى للمفهوم و التي لا تتفق على توصيف واحد للمجتمع المدني[1]

إلا أن هناك محددات مشتركة بين التفسيرات المتعددة التي قدمها معظم الباحثين مما يبرر استخدام هذا المفهوم نفسه للإشارة إلى الجوانب المتعددة التي أكدتها هذه المدارس.

في ضوء هذا تم تناول التصور الكلاسيكي لمفهوم المجتمع المدني ،ثم مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث و المعاصر .

01- التصورات الكلاسيكية لمفهوم المجتمع المدني :

يسود الإجماع بين مختلف الباحثين في مجال الفكر السياسي على اعتبار التجربة التي مرت بها المجتمعات الأوربية في القرنين 17 و 18 خاصة في فرنسا و انجلترا و كذا الأفق الثقافي و الفكري الجديد الذي ساهم فلاسفة عصر الأنوار في رسم معالمه الأساسية، بمثابة الإطار العام الذي احتضن ظهور فرضية المجتمع المدني لأول مرة بكيفية واضحة و متميزة[2].

ومن المعلوم أن أهم نتيجة تمخضت عن هذه التجربة التاريخية على المستوى الفكري و على مستوى فلسفات الحكم السياسية هو ما يعرف بنظرية العقد الاجتماعي و هي نظرية أرسى مبادئها الأولى مفكرون كبار أهمهم توماس هوبز و جون لوك و جان جاك روسو.

هذه النظرية التي بنيت على نظرية الحق الطبيعي[3] أو حالة الطبيعة ، حيث يعيش الأفراد في حرية تامة كل واحد مستقل و غير مرتبط بالآخر، أي دون أي رباط اجتماعي – فحالة الطبيعة إذا هي حالة ما قبل المجتمع- ، حيث يعيش الأفراد مجردين ليس فقط من

1- كريم أبو حلاوة، " إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني "، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (يناير/ مارس 1999) ص 10.

2-عبد الله هوادف، "مفهوم المجتمع المني بين العالمية و الخصوصية "، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول **دور المجتمع المدني في تنمية الدولة** ، الجزائر: جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005، ص 2 .

3- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2000، ص 18 .

كل وسائل المدنية ، و لكن أيضا و بشكل خاص من كل رابطة اجتماعية، و هذه هي النقطة الأساسية التي يتفق عليها كل أنصار مدرسة العقد الاجتماعي (*) رغم اختلافهم في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة .

إن هذه التغيرات عبر عليها روسو *J.J.Rousseau* في كتابه"العقد الاجتماعي"حينما أكد على ضرورة البحث عن نظام مدني جديد خارج النظام الكنسي القائم،نظام اجتماعي جديد يتقاطع مع النظام القديم وتوقيع عقد إيديولوجي جديد يؤسس لميلاد المجتمع المدني[1] و التركيز بالخصوص على الغايات و الأهداف البعيدة لفلسفة التعاقد و هي الحماية والمحافظة و الدفاع على الحقوق الأساسية للفرد المواطن خاصة (حق الحياة وحق الحرية و حق الملكية الفردية) ، لذلك فإن السلطة السياسية للدول و الحكومات الناشئة عن نظرية التعاقد ليست سلطة مطلقة[2].

أما جون لوك *J.Locke* الذي يعتبر من أكبر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتماما بمفهوم المجتمع المدني ، و الذي يقصد به ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي ، يرى أن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارسة الأفراد لحقوقهم لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق .[3]

إن جون لوك *J.Locke* يعادل إذا بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي أو الدولة ، فكلاهما لديه مترادفين و معبرين عن شيء واحد ، هو الاختلاف و الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الاجتماع السياسي[4].

(*) – مدرسة **العقد الاجتماعي** ***Social Contract*** : تعد من أولى المدارس الفكرية التي ظهرت في نهايات القرن السادس عشر، وتعتبر اسهامات فلاسفتها ، وما ترتب عليها من جدال و خلاف من مصادر التراكم النظري و المعرفي الذي أفادت منه بصورة مختلفة نظرية المجتمع المدني . أنظر :

*- Jean-Jacques ROUSSEAU , **Du Contrat Social** , Editions Talantikit , Béjaia , 2002 , PP 01-192 .*

1- أحمد حسين حسن، **الجماعات السياسية الإسلامية و المجتمع المدني** ، الطبعة الأولى، القاهرة :الدار الثقافية للنشر، 2000، ص ص91 ، 92.

2- عمر برنوصي، " مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية و السوسيولوجيا المعاصرة " ، نقلا من الموقع: < http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?artId=775- 14/02/2015.

3-أحمد حسين حسن، مرجع سبق ذكره، ص 93 .

4- المرجع نفسه، ص 94.

أما عند هوبز *Hobbes* فإننا نجد الإشارة التالية التي تؤكد ربما على ارتباط المفهوم بل و تداخله مع نظرية العقد الاجتماعي ذاتها، فهو يعتبر " أن أصل المجتمع هو ضرورة الخروج من الصراع اللامتناهي الذي يتولد عن قانون حالة الطبيعة " أي ؛ من حق كل شخص في أن يفعل ما يظهر له مناسبا لحماية نفسه و الوصول إلى الغاية المنشودة ، وهي شيوع الأمن في المجتمع و تحقيق الطمأنينة في النفوس ." في إطار التعاقد الذي يخلقه الاتفاق[1] (*).

فالتعاقد لا يكون شيئا آخر سوى التنازل الإرادي عن الحرية ، و إذا كان البشر في حاجة إلى التعاقد فعلا فإنه يتعين أن نتبين أن ذلك التعاقد يقتضي الالتزام بأحكام ميثاقين اثنين يتكاملان فيما بينهما تكاملا تاما ، و يسلم أحدهما إلى الآخر ضرورة "ميثاق التعاون أو الاتحاد " من جانب أول و "ميثاق الخضوع" من جانب ثان. فأما الميثاق الأول فيعني حصول القرار بالتعاقد ، أما الاتفاق الثاني فبموجبه يحفظ الأول و يقوى وبه تكون القوة الرادعة التي يبايعها الإنسان عن طواعية و يتنازل لها عن حقه الطبيعي في تلقائية[2]

و مع هذا حورب هوبز *Hobbes* ، ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة و إنما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة المطلقة من الحق الإلهي، و عدم تأسيسها على لاهوت كوني،و لأنه اعتبر السلطة المطلقة هي من صنع البشر و هي معطى قائمة في الطبيعة أو بالطبيعة[3].

بهذا فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع القائم على التعاقد و لو اتخذ ذلك شكل الحكم المطلق، و يتبين أن دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني هو دخول "طوعي " هدفه

1- سعيد بن سعيد العلوي، " نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث"، ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية** "، الطبعة الأولى ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1992، ص ص 52 ، 53 .

(*) – يميز توماس هوبز T. hobbes بين " الاتفاق " و " الوفاق " : فالثاني طبيعي و تلقائي، و الأول إرادي و اصطناعي . فالوفاق هو ما يجعل الحياة في جماعة واحدة تكون تلقائية (طبيعية). أما الاتفاق فهو اصطناعي لأنه ليس من الطبيعي و لا من التلقائي في شيء , فلا يكون إلا عن إرادة و قرار جماعيين يقرهما البشر المجتمعون فيما بينهم ، و لا يتم إلا مع وجود رغبة متبادلة – بين الأطراف المتوافقة كلها– على الاحترام المتبادل لمجموعة من الأوفاق و المعاهدات , و من حيث هو كذلك فإن أول ما يقتضيه هو أن يتم في صيغة قانونية تضبطها مجموعة من "البنود".

2- سعيد بن سعيد العلوي، المرجع نفسه، ص 53 .

3- عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص ص 77-80.

الأساسي الحفاظ على حقوقهم المتساوية ، التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي على أن تتكلف سلطة قوية تتموقع فوق الجميع بحماية هذه الحقوق و تسهيل ممارستها فيكون بذلك التزام الأفراد بطاعة هذه السلطة و الخضوع لها بمثابة المقابل الضروري لنجاح السلطة (الدولة) في القيام بوظيفتها .

مما تقدم يتضح أن عبارة المجتمع المدني، استعملت في الفكر الغربي ، من زمن النهضة إلى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة و التي تأسست على عقد اجتماعي وحد بين الأفراد و أفرز الدولة ، فالعبارة كانت تدل طوال هذه الفترة على المجتمع و الدولة معا ، أي أن المجتمع المدني بحسب صياغاته الأولى هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي[1]، و هو المجتمع البورجوازي الناشئ و الذي كانت النظرية السياسية المواكبة لنشأته و تطوره تحاول صياغة حدوده السياسية و القانونية لحماية و تبرير و جوده و استمراره[2].

هكذا ظل الحال بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني في إطار المجتمعات الأوربية خاصة انجلترا و فرنسا و ألمانيا ، إلا أنه و بحلول النصف الثاني من القرن الثامن عشر أضحى المفهوم واحدا من المفاهيم الرئيسية التي تميز بها الفكر السياسي الأوربي ، حيث حظي بقدر وافر من الجدل العميق حوله ، خصوصا أنه تفتت و تشعب باكتسابه دلالات و معان متميزة عن الدولة ، فأصبح كل منهما ذاتين مختلفين . لكن مع منتصف الفترة من (1750 – 1850) بدأ مفهوم المجتمع المدني يتغير في ظل المحاولة الهادفة إلى خلق الاستقلال داخل المجتمع المدني بمفهومه التقليدي ، فانعكست بذلك أعمال مفكري هذه الحقبة لتصبح محاولات جدية في هذا الإطار ، و على رأسهم: " جوزيف برستلي *J.Pristley* و فولتير *Voltaire* و كانت *Kant* و آدم فرجسون *A.Ferguson* و توماس هودجسكن *T.Hedgiskin* و إيمانويل جوزيف سييز *E.J.Sieyes* "[3].

1- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 20 .

2- كمال عبد اللطيف، تعقيب على بحث: سعيد بن سعيد العلوي " نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث " بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1992، ص 75 .

3- أحمد حسين حسن، مرجع سبق ذكره، ص 96 .

مما تقدم يمكن استخلاص أمرين :

أ- أن دلالة المفهوم في نظرية العقد الاجتماعي كانت نتيجة لإبعاد الشحنة الدينية عن المجتمع ، و في هذا الإطار تمت صياغة هذه النظرية كاتفاق داخل المجتمع بين أفراده لتأسيس السلطة بمعيار دنيوي و مدني ، يلغي المفهوم القديم القائم على الحكم بالحق الإلهي .

ب- يعكس محاولة متطورة في اتجاه ضبط عناصر المفهوم و مكوناته في سياق تطور المجتمع الرأسمالي و تطور مؤسساته[1]، و بلورة آليات فعالة لإدارة الصراع الطبقي و احتوائه لضمان تحقيق مصالح المجتمع و استقراره[2].

و يتعلق الأمر بوضع المجتمع المدني أمام الدولة لصياغة مواثيق جديدة تحمي المجتمع من هيمنة الدولة (*)

وتتيح للمؤسسات المدنية التي ينشئها الأفراد إمكانية إعادة صياغة المجتمع السياسي انطلاقا من علاقات الصراع التي تحكم وجود المجتمع و تنعكس بالضرورة على وجود الأفراد السياسي[3].

1- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 21 .

2- عبد الغفار شكر، "نشأة و تطور المجتمع المدني: مكوناته و إطاره التنظيمي"، تشرين أول 2004، نقلا من الموقع: <http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?artID=68223/03/2015.>

(*): نجحت الرأسمالية الأوربية بالفعل في أن تحقق هذا الهدف من خلال آليتين : آلية السيطرة المباشرة بواسطة جهاز الدولة و آلية الهيمنة الأيديولوجية و الثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية يمارس فيها الأفراد نشاطا تطوعيا لحل مشاكلهم الفئوية و الاجتماعية و تحسين أوضاعهم الثقافية و الاقتصادية و المعيشية ... إلخ .

3- أحمد شكر الصبيحي، المرجع نفسه ، ص 21 .

(**): فلاسفة الأنوار أو التنوير لم يتفقوا على استخدام واحد لمفهوم المجتمع المدني ، حيث نظر كل واحد إلى المجتمع المدني نظرة مغايرة ،ولكنهم في نهاية الأمر اعتبروا أن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي يقوم على القانون و

2- المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث (الليبرالي – الماركسي):

إن الخلفية السياسية المؤطرة لمفهوم المجتمع المدني و المساهمة في رسم معالمه الأساسية التي بلورتها نظرية العقد الاجتماعي – كما رأينا سابقا – كان لها الأثر العميق في تحول بعض المفكرين للانشغال كلية بقضايا المجتمع المدني، حيث أولى فلاسفة الأنوار (**) المفهوم عناية خاصة، ولم تحل المقاربة الفلسفية عندهم دون إضفاء الطابع السياسي على المفهوم و جعلوه مقابلا للدولة[1]. لتبرز بعد ذلك في القرن التاسع عشر النظرية الليبرالية المعاصرة و النظرية الماركسية . و إذا كان من الطبيعي أن نقول أن النظرية الليبرالية تجد في الفكر السياسي الكلاسيكي مصدرها المباشر، فإن النظرية الماركسية تجد أصولها في ذلك الفكر كذلك، ومن ثم فهي تلتقي مع "النظرية الليبرالية " في المصادر و الأسس . وعلى الرغم من ذلك فإن الاختلاف و التباين بينهما يكاد يكون تاما عند النظر إلى المجتمع المدني و علاقته بالدولة[2].

ما دام المفهوم قد ولد و نشأ في الصراع السياسي و الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الأوربي منذ القرن السابع عشر كما أشرنا إلى ذلك، فإنه قد تطور في خضم إنجازات الثورات البورجوازية و تطور الرأسمالية، خاصة بتطور حقوق البورجوازية السياسية و الاقتصادية، و التي تعد أساسا من أسس الأيديولوجية الليبرالية –حيث تميز تمييزا واضحا بين الحياة العامة و الحياة الخاصة، و بين عالم الشغل و الإنتاج، و عالم المؤسسات السياسية – لتبرز بعد ذلك النظرية الماركسية في خضم صراعها مع التيار الليبرالي ، لتعطي للمفهوم أبعادا جديدة[3]. ففي القرن الثامن عشر عاد مفهوم المجتمع المدني إلى الاستخدام في الفلسفة السياسية، و كان الإسهام الأكبر في هذا المجال للفيلسوف الألماني هيجل، ثم بدرجة أقل كارل ماركس [(4)].

المنفصل عن الدولة و ليس مرادفا لها أو جزءا منها . ومن أهم فلاسفة الأنوار " مونتسكيو، توماس باين، دافيد هيوم، آدم فرغسون "

1- الحبيب الجنحاني، **المجتمع المدني و أبعاده الفكرية**، الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر بدمشق، 2003 ، ص 15.

2- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

3- الحبيب الجنحاني، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

4- عبد الله هوادف، مرجع سبق ذكره، ص 4 .

فقد كان المجتمع المدني لدى هيجل *Hegel* يمثل الحيز الاجتماعي و الأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة،فالمؤسسات المدنية تحتل موقعا وسطا بين مؤسسة العائلة من جهة ومؤسسة الدولة من جهة ثانية[1] . وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة و هو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة[2] التي لها دورا مهما في تحقيق الوحدة داخل المجتمع في مقابل نفيه أن يكون للمجتمع المدني أي قدرة على تحقيق تماسكه دون أن تكسبه الدولة هذا التماسك .

يعتبر هيجل *Hegel* أول من تحدث بصراحة عن أن ثمة فصلا بين ما هو سياسي و ما هو مدني . ففي كتابه "فلسفة الحق " *Philosophy of Right* (*1821*) يميز هيجل *Hegel* بين المجتمع المدني و بين الدولة السياسية أو المجتمع السياسي ، فأدرج المجتمع المدني ما بين مؤسسات الدولة ذات السلطة وما بين التجاري –الاقتصادي القائم على أساس الربح، وهذا كله من أجل أن يسعى المجتمع المدني لرفع المجتمع الكلي إلى التنظيم و التوازن و لذلك يلح هيجل على دور الدولة في مراقبة و ضبط جموح المجتمع المدني[3].

و بهذا فمؤسسات المجتمع المدني بالنسبة لهيجل *Hegel* هي التي تحتل الفضاء بين الدولة و العائلة، و هي مؤسسات تلبي حاجات الناس الاقتصادية و تؤدي مهام ضبط مساعي الناس لقضاياهم و مسائلهم الخاصة، حيث ستضطر الدولة في نهاية الأمر لقيادة المجتمع المدني و التحكم فيه .

شكل المفهوم الهيغلي للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطية المعاصرين، ويرجع هذا إلى محاولته تأسيس مفهوم المجتمع المدني على سلسلة من الوسائط بين الفرد و الدولة من ناحية، و إلى عدم التخلي نظريا عن البنى العضوية المشاركة التي لا يغترب فيها الأفراد عن الجماعة بل اعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني الحديث من الناحية الأخرى . ومن هنا تنبع أهمية التعاونية الأهلية الهيجلية في نظرية المجتمع المدني[4].

أما بالنسبة لكارل ماركس *K.Marx* (1818–1883) فقد استعمل مفهوم المجتمع المدني بمعان قريبة من الدلالات التي نجدها للمفهوم في نصوص هيجل *Hegel*. لقد كان

1- عمر برنوصي، مرجع سبق ذكره.

2- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 21، 22 .

3- عبد الله هوادف، مرجع سبق ذكره، ص 05.

4- أحمد شكر الصبيحي، المرجع نفسه، ص 22 .

ماركس *Marx* يعتبر مثل هيجل *Hegel* أن المجتمع المدني هو مجال تضارب و تصارع المصالح الاقتصادية حسب القيم البورجوازية، وقد تخلى ماركس *Marx* عن المفهوم و تحدث عن المجتمع البورجوازي . و في سياق نقده المثالية الهيغلية في مختلف مستوياتها فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج[1].

بعبارة أخرى إن المجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي، و هو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، و يحدد المستوى السياسي أو الدولة بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية[2] ، فهو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة و نظم ثقافية و معتقدات .

وكعادته فإن ماركس Marx قد أخذ مفهوم المجتمع المدني عن أستاذه هيجل Hegel، ولكنه قلبه رأسا على عقب و أضفى عليه أبعادا و معاني جديدة مغايرة لتلك التي اكتسبها عند هيجل *Hegel*، فقد عمد ماركس Marx إلى موضعة (*Subjectivization*) المفهوم و تعديله بما يخدم أغراضه النظرية . و لقد ذهب إلى أن مصير الدولة مرتبط بمصير كلا من الأسرة و المجتمع المدني، فوجودها ليس هدفا في حد ذاته، فالدولة السياسية لا تستطيع الاستمرار في و جودها بدون وجود الأساس الطبيعي للأسرة، و الأساس الاصطناعي للمجتمع المدني، فالدولة هي منتوج لهما و ليس العكس، على خلاف هيجل Hegel الذي ذهب على أن الدولة هي المرحلة النهائية وأن الأسرة و المجتمع المدني يخلقان نفسيهما تلقائيا و يرتبطان بصورة ما بالدولة[3].

في هذا الإطار يقابل عزمي بشارة بين نظرية هيجل *Hegel* التي تقول باستيعاب الدولة للمجتمع المدني، و نظرية ماركس Marx التي تقول بذوبان الدولة في المجتمع، ليأتي برأيه المخالف لكليهما و الذي يؤكد على"الحاجة إلى الفصل بين الدولة و ما نسميه اليوم مجتمعا مدنيا من خلال و في سياق الديمقراطية"[4]

1- كمال عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 76، 77.

2- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 22 ،23 .

3- أحمد حسين حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 107 – 109 .

4- عزمي بشارة ،" مساهمة في نقد المجتمع المدني "، نقلا من الموقع:
http://www.aafaq.org/fac2/19.htm19/02/2015.

و يبقى أن نشير قبل الانتقال إلى المقاربة الفلسفية و الفكرية الجادة لأنطونيو غرامشي *Antonio Gramchi* إلى مساهمة المفكر أليكسيس دي توكفيل *Alexis De Tocqueville*[1] الذي أشار في كتابه " الديمقراطية في أمريكا " *(Democracy in America) (1840)* إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات و النوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية، و ربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين و العادات, أي الوضعية الأخلاقية و الفكرية للشعب . ومن هنا تبرز أهمية المدنية و أهمية المواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية و مجموعة من الصفات الأخلاقية،وما انفك دي توكفيل *De Tocqueville* يعيد مقولة مفادها : لا بد للمجتمع من عين فاحصة و مستقلة، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية اليقضة القائمة على التنظيم الذاتي و هي بالضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية [(*)].

إن الشائع بالنسبة للدراسات و الأبحاث التي ظهرت فيما بعد الفكر الماركسي بخصوص مفهوم " المجتمع المدني "، قد سعت إلى الإجابة على الاشكالات الفلسفية والسياسية التي كانت توجه التفكير الماركسي، في محاولة لإعطاء أبعاد تفسيرية جديدة للمفهوم، وهذا بالضبط ما سيقوم به مجموعة من الباحثين و المفكرين، و الذي يبرز بقوة هو الفيلسوف والمفكر أنطونيو غرامشي (*Antonio Gramchi*) ،ولقد خضع الفكر الماركسي عموما لتطوير جدي على يد الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي (Antonio Gramshi) ولاسيما مفهومه للمجتمع المدني، الذي يعارض تنظيم ماركس Marx ، إذ ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزء من البنية الفوقية، هذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي.

وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه[2]، وفي ذلك كانت دعوة إلى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية ومهنية ونقابية

1- ستيفن ديلو، **التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني**، الطبعة الأولى، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003 ، ص ص 505 – 515 .

(*): نظرا للاهتمام الكبير بالمنظمات المدنية سمي دي توكفيل بأب الحركة الجمعوية الحديثة، حيث اعتبر أنه في غياب الحيز العام يمكن أن تكون المنظمات المدنية (*Civil Organizations*) كحل مؤقت، قادرة على القيام بوظائف الضبط و المراقبة السياسية للاستبداد السلطوي للدولة، علاوة على أدوار ووظائف اجتماعية جليلية .

2- كمال عبد اللطف: المرجع السابق، ص 78، نقلا عن :

*Antonio GRAMSCI, **Gramsci dans le texte** , Paris: Editions Sociales , 1977 , PP 565- 566 .*

وتعددية لهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي في حالة غير متنافرة مع البناء التحتي وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما.[1]

يشير مفهوم " المجتمع المدني " في كتابات غرامشي *Gramshi* بصورة عامة إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة (*Hegemony*)[2] فمقاربة مفهوم المجتمع المدني عند غرامشي تقوم على ضرورة فهم واستيعاب المفاهيم المرتبطة به (كالدولة، و الهيمنة و الأيديولوجيا) .فالمؤكد في هذا التصور المقدم من طرفه للمفهوم يؤكد على أن " المجتمع المدني " هو مجال للتنافس الأيديولوجي . ومن ثم يعتبر غرامشي *Gramshi* " المجتمع المدني " ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات كالنقابات والمدارس والجامعات والجمعيات الثقافية والكنائس ووسائل الإعلام والرأي العام..إلخ[3] .

لقد أعطى غرامشي *Gramshi* لمنظمات المجتمع المدني دورا مهما جدا في تمكين طبقة متسيدة اقتصاديا من تحويل سيطرتها على مجتمعها إلى هيمنة أيديولوجية على مكونات المجتمع المدني بواسطة استخدام المثقف العضوي أو الجمعي لإنتاج رأسمال رمزي مضاد، مستعينا في ذلك بما يسميه غرامشي *Gramshi* بحرب المواقع (*Guerre de positions*)، هذه الهيمنة إذا ما كتب لها النجاح فإنها ستسهل السيطرة على المجتمع السياسي وبالتالي على الدولة.[4]

وبالنسبة لنظريته العامة حول السلطة، نجد أن غرامشي *Gramshi* قد أشار إلى الازدواجية التي تميز سلوك الدولة تجاه المجتمع، وهي الازدواجية التي ستصبح كلاسيكية منذ صدور الدراسة الهامة لـ (لوي ألتوسير) في كتابه (الأيديولوجيا والأجهزة الأيديولوجية للدولة)، ففي هذا الكتاب سيبين ألتوسير كيف أن الدول في المجتمعات المعاصرة تفرض مشروعيتها بالإعتماد على آليات للعنف المادي من جهة أولى، وآليات للعنف الرمزي من

1- محمد فهمي الشلالدة: " تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود" .
http://www.amanjordan.org/aman-studies/wmview.php?ArtID=568

2- كمال عبد اللطف: المرجع السابق، ص 78 ، نقلا عن :
*Luciano GRUPPI , " Le Concept D'hégémonie chez A.Gramsci " , **R . Dialectique** , no 4-5 (1976) , PP 44 – 54 .*

3- أحمد حسين حسن، المرجع نفسه ، ص 117، 119 .

4- سلامة كيلة، مشكلات مفهوم المجتمع المدني – دعوة للتدقيق – .
http://mowaten.org/pivot/civil-society/08-04/civil-soceity-13-08-001.htm 11/02/2015.

جهة ثانية، وفي هذا المستوى الثاني يصبح للأيديولوجيا قيمة كبرى ودور محفز ودافع بالنسبة لكل تحول سياسي، لذلك سيتخذ مفهوم الأيديولوجيا عند غرامشي *Gramshi* معنى إيجابيا وليس سلبيا كما هو الشأن عند ماركس *Marx* . وهذا ما كان سببا في اهتمامه بمسألة الهيمنة (*Hegemony*) كإستراتيجية حتمية لكل مشروع يستهدف تغيير طبيعة الدولة وطبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى كل حال يمكن القول بأن الرؤية الغرامشية للمجتمع المدني قد انطوت في تجلياتها المتعددة على محورين رئيسين هما:

أ-نظرة غرامشي للمجتمع المدني على أنه بناء فوقي يمثل حلقة وصل ما بين البنية الإقتصادية والدولة، فقد كان المفهوم بالنسبة له كينونة منفصلة[1]، ومن أجل التوفيق بين الدولة والمجتمع خرج غرامشي *Gramshi* بمصطلح المنظومة السياسية في المجتمع وهي منظومة تنصهر فيها وفق آلية براغماتية كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني. فمن ناحية تعمل الدولة على تعزيز مشروعيتها من خلال كسب رضا وود المجتمع المدني، ومن ناحية أخرى تعمل منظماته على تنفيذ أهدافها بشكل مستقل نسبيا عن الدولة وفي حديثه عن هيئات المجتمع المدني ركز غرامشي Gramshi على كل من " العائلة التنظيمات الإنتاجية الخاصة، النقابات، المؤسسات الدينية، المنشآت التعليمية والإعلامية الأحزاب السياسية والبرلمان"[2].

ب- تمييز غرامشي *Gramshi* بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي والمهيمن، وكذلك ربطه لوظيفة المجتمع المدني بوظيفة " الهيمنة "(*Hegemony*)[(*)]، وهي وظيفة يتم القيام بها بواسطة المثقفين، وهذه يكون حدوثها في المجتمع بكيفية غير مباشرة.كما أن في المجتمع السياسي وظيفة أخرى هي وظيفة السيطرة المباشرة أو القيادة، وهي التي يكون التعبير عنها من خلال الدولة والسلطة القضائية[3].

1- عبد الله هوادف، مرجع سبق ذكره، ص 6.

2- كريم أبو حلاوة، **إشكالية مفهوم المجتمع المدني – النشأة، التطور، التجليات** –، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 79 .

(*)- يعرف غرامشي الهيمنة(Hegemony) بأنها: " موقع في الصراع الاجتماعي، لأن في كل المجتمعات تقريبا توجد طبقة سائدة تمارس الهيمنة عبر المجتمع المدني والسيطرة عبر المجتمع السياسي " .

- انظر: أحمد حسين حسن، المرجع السابق، ص ص 117-120.

كذلك في التراث الماركسي الجديد مع غرامشي *Gramshi* هناك دفاع صريح عن الفكرة الديمقراطية وعن التغيير المفتوح الذي تكون مؤسسات المجتمع المدني والهيمنة الثقافية طريقهُ، والذي قد يكون الاقتراع العام شكل خروجه إلى حيز الوجود كواقعة سياسية مؤسسية.[1]

3. المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر :

عرف استعمال مفهوم المجتمع المدني نوعا من الجمود حتى فترة متأخرة من القرن العشرين، حيث انحصر تداوله في الأوساط العلمية والأكاديمية ثم ما لبث أن عاد بقوة إلى الظهور في السنوات الأخيرة وبالتحديد في الثلث الأخير من القرن العشرين.

المطلب الثاني: مراحل نشأة المجتمع المدني

- **المرحلة الأولى:** تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- الانهيارات والاضطرابات التي شهدتها أوربا الشرقية بصفة عامة، والإتحاد السوفياتي (سابقا) بصفة خاصة مع نهاية السبعينات، و هنا بدأ "المجتمع المدني" يفرض نفسه من جديد كأساسي لقيام الديمقراطية أو على الأقل كوسيلة للحد من استبداد الدولة في أوربا الشرقية والعالم الثالث[2].

- تحول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأوربا الغربية تحولا دراماتيكيا أيام غرامشي *Gramshi*، وبدأ بعد ذلك التفسير النظري لمفهوم المجتمع المدني من طرف أصحاب التوجه – الما بعد غرامشي – يأخذ بعين الاعتبار جملة من العناصر الأساسية التي تهم تطور المجتمع والفكر في الثلث الأخير من القرن العشرين.

- في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، وفي ظل إعادة الهيكلة للاقتصاد الرأسمالي الأوربي، والدعوة إلى الفصل بين الدولة والمجتمع المدني، وتقليص الحاجة إلى الاعتماد على تدخل الدولة، وخلق نوع من الاتفاق الجديد بين أرباب العمل والعمال، وتوسيع أشكال

3- سعيد بن سعيد العلوي، المرجع السابق، ص 63.

1- عبد الإله بلقزيز، المناقشات على بحث سعيد بن سعيد العلوي، "نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث "، بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص ص 87 -88.

2- نادية خلفة، "مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية – دراسة تحليلية فانونية –"، جامعة باتنة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام (غير منشورة) ، 2002 – 2003، ص ص 65.

التضامن الديمقراطي داخل المجتمع المدني نفسه، وبخاصة عندما ظهرت قبل عقدين مقولة : "دولة أقل، مجتمع مدني أكثر[1].

– تغير الأوضاع في الثمانينات خاصة مع بروز ظاهرة الإرهاب، وحركات التطرف، والحروب الطائفية والعرقية، والتحولات في العلاقات الدولية.

– التحولات الديمقراطية، أو كما سماها صمويل هنتنجتون *S.Huntington* " موجات الديمقراطية العالمية"، خاصة الموجة الديمقراطية الثالثة (*The Third Wave of Democratization*) [(*)]، والتي بدأت في منتصف السبعينات (1974)، وشملت انهيار الديكتاتورية الشيوعية بدءا بالبرتغال (1974)، ونهاية بالمعسكر الإشتراكي (1989)[2].

– تمخض الجدل المعاصر بين أنصار النظرية الماركسية والنظرية الليبرالية، وظهور حركة قادها بعض المثقفين أعادوا طرح التساؤل من جديد حول إشكالية العلاقة بين "الدولة" و "المجتمع المدني"؟، وما هي أفضل الظروف الاجتماعية و السياسية التي تكفل الحياة الاجتماعية و السياسية الجيدة للمواطنين[3].

وفي محاولة للإجابة على هذا التساؤل يتحدث كل من (باتشيك كورني) و(آدم ميشنيك) عن "المجتمع المدني الثاني"[(*)] كمجال عمل مستقل عن الدولة، وقادر على تنشيط المقاومة ضد أي نظام استبدادي، وبوصفه ساحة للتماسك والتضامن الحقيقي. فالدفاع عن المجتمع المدني حسب هؤلاء هو دفاع عن قيمتين أساسيتين لا تتجزءان هما: الحياة

1– الحبيب الجنحاني، "المجتمع المدني بين النظرية والممارسة" **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (يناير/مارس 1999)، ص ص 32–33.

(*) – موجات الدمقرطة هي مجموعة الانتقالات من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية تحدث في فترة معينة و يفوق عددها الاتجاه المضاد في نفس الفترة . للتفاصيل أنظر :

3- *Sammuel P. HUNTINGTON , " How countries democratize ", **Political Science Quarterly**, vol 106, n°4,(Winter 1991-1992) . PP579-616 .*

3– أحمد حسين حسن،مرجع سبق ذكره، ص 125.

(*) – ويرد "روبرت.د.بوتنام" في مقال له في مجلة Journal of democracy المعنون بـ: "إعمال الديمقراطية"، بأن تفوق الحكومات الإقليمية يعود إلى قوة "المجتمع المدني"، ويلاحظ أنه: "إذا ضعف المجتمع ضعفت الدولة"، وهو بهذا يدافع عن فكرة "المجتمع المدني الأول". وربما يتضح الآن قدر من التناقض بين "المجتمع المدني الأول" و "المجتمع المدني الثاني"، إذ بينما يبرز الأول التأثيرات الإيجابية التي تتبع الإنضمام إلى الجمعيات لإدارة شؤون النظام، فإن الثاني يؤكد على أهمية التجمعات المدنية كقوة موازية للدولة.أنظر: مايكل و.فولي، بوب إدواردز، "مفارقات المجتمع المدني"، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد 86 (يناير– فبراير 1988)، ص ص 7–12.

الجمعية والحرية الفردية، فكل فرد له الحق في أن يدخل أو يترك أية رابطة من الروابط المختلفة[1].

- ظهور الحركات الاجتماعية، وتأثير التحولات في الكتلة الاشتراكية.

و عموما فإن هذه المرحلة هي مرحلة طفرة المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته و مركز لقيادة و سلطة اجتماعية ، على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص .[2]

- المرحلة الثانية (المجتمع المدني في ظل العولمة) :

لعل أهم نتائج التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع المعاصر، ما بات يعرف بمفهوم "العولمة"، حيث ارتبط الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني بشكل أساسي في بداية التسعينات بهذا المفهوم، وذلك حينما شكل المجتمع المدني قطبا قائما بذاته ومركزا لقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم المحلي والعالمي موازاة مع ما فرضته العولمة . فأصبح المجتمع المدني مكونا أساسيا من المكونات المفاهيمية لظاهرة العولمة، و هو يبرز بشكل أساسي في مجالين اثنين :

- في النقاشات الدائرة حول التمكين للديمقراطية و " الحكم الراشد " في العالم غير الديمقراطي، و دوره في تعزيز حقوق الإنسان و القيم الديمقراطية على المستوى القطري و العالمي .
- عند الحديث عن " التنمية " باعتباره أحد أعمدتها، و باعتباره المجال الذي يتيح إشراك المواطنين في عملياتها .

هكذا، وفي ظل ما يشهده العالم من عولمة لقضايا ومشكلات ومفاهيم عديدة مثل: البيئة ، وحقوق الإنسان، وصراع الحضارات[3]، وفي ظل طرح إشكالية ما بعد الحداثة وتأثيرها المباشر في مفهوم المجتمع المدني عبر إعادة هيكلة أدواره، و تفعيل تكويناته بما يتجاوز أدواره التقليدية السابقة ، برز تعبير "المجتمع المدني العالمي " مثله مثل تعبير "المجتمع المدني" في سياق هذه التحولات، والتي رافقت خطاب العولمة في ظل تبلور ثلاثة عناصر أساسية هي:

1- أحمد حسين حسن, مرجع سبق ذكره ، ص 125.

2- عبد الله هوادف، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

3- نادية خلفة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

- الثقافة المدنية العالمية.
- النسق الاتصالي الحديث والأطر والأوعية التنظيمية الجديدة.
- هوامش الاقتصاد والتمويل الضرورية لتفعيل مختلف صور النشاط الذي يميز ممارسة الروابط والهيئات والإتحادات والشبكات المدنية العالمية لنشاطها عبر الحدود[1]

ومن هنا جاء تعريف المجتمع المدني العالمي (Global Civil Society) على أنه: " مجتمع المؤسسات التي تهتم وتناقش وتطرح قيما وقضايا ذات سمة عالمية كحقوق الإنسان ، والسلام، والعدالة، والتنمية، والبيئة، ودعم الديمقراطية ... ويشمل الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية ... الخ"[2].

هذا المفهوم الجديد الذي لم يسلم مثله مثل العديد من المفاهيم من النقد ، خاصة في ظل الإشكاليات التي بات يحملها، وغموض صفة العالمي وغياب الأطر والمحددات العلمية للمفهوم[3].

هكذا تنامى دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على مجريات الأحداث على المستوى العالمي[4] ، وصنع القرارات على المستوى الداخلي والخارجي في العديد من الدول، فأصبحت تشكل فاعلا رئيسيا جديدا في العلاقات الدولية.

حيث أعطتها الأمم المتحدة مجالا واسعا لتضطلع بأدوار مهمة في الساحة الدولية، وتكرس هذا الدور الكبير في مشاركة المنظمات غير الحكومية (ONG) في جميع أنشطة الأمم المتحدة ودورات المؤتمرات الكبرى التي تنظمها، وهذا ما سنبينه من خلال الجدول رقم **(01)** التالي:[5]

1- محمد السيد سعيد، "المجتمع المدني العالمي ... الصعوبات والتحديات"، نقلا من الموقع:
20/02/2015.http://www.Islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/04/article01.shtml

2- محمد السيد سعيد ،المرجع نفسه.

http://www.lse.ac.uk/depts/global/yearbook/Keane.htm20/02/2015.
3- John KEANE , "Global Civil Society

4- زياد عبد الصمد، "المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير"، بحث مقدم إلى مؤتمر: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: 18-20 نيسان/أفريل 2004، ص 149.

5-الأمم المتحدة، "تطور مشاركة المجتمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة"، نقلا من الموقع:
20/02/2015. http://www.un.org/arabic/roform/pane1/hlp9-2html

الجدول رقم (01) : عدد المشاركين من المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى

السنة	مكان انعقاد المؤتمر	موضوع المؤتمر	عدد المنظمات غير الحكومية الجديدة المعتمدة	عدد المشتركين في المنتديات الموازية للمنظمات غير الحكومية
1968	طهران	حقوق الإنسان	57	لا أحد
1972	ستوكهولم	البيئة البشرية	300	غير معروف
1975	المكسيك العاصمة	السنة الدولية للمرأة	114	6000
1985	نيروبي	نهاية عقد المرأة	163	13500
1992	ريو دي جانيرو	البيئة والتنمية	1378	18000
1993	فيينا	حقوق الإنسان	841	حوالي 1000
1994	القاهرة	السكان والتنمية	934	؟
1995	كوبنهاغن	التنمية الاجتماعية	1138	حوالي 30000
1995	بيجين	المؤتمر العالمي الرابع معني بالمرأة	2600	300000
2001	دوريان	العنصرية	1290	حوالي 15000
2002	مونتيري	تمويل التنمية	107	؟
2002	جوهانسبورغ	التنمية المستدامة	737	35000

المصدر: كلارك وآخرون 1998، **عدد المشاركين من المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى**، الأمانة العامة للأمم المتحدة، 25 أيار – مايو 2001، فوستر 2002.

لقد أصبح دور المجتمع المدني – ومن خلال هذا الجدول – ملحا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وأصبحت مشاركته ضرورية وأساسية، خاصة مع بروز مفاهيم وتطور أخرى خلال العقود الأخيرة، مثل "المواطنة العالمية" و"الحق في التنمية" (*droit de développement*)[1]،فأخذت المنظمات المدنية تلعب أدوارا متعددة بدءا بتقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية وصولا إلى الضغط والتأثير في السياسات العامة ورفع الوعي وبناء القدرات.

1- زياد عبد الصمد، مرجع سبق ذكره ، ص 150.

من هنا فإنه ورغم استطاعتنا بالقول بأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني، والذي اتخذ منعرجا جديدا اليوم في الغرب بعد طرح إشكالية ما بعد الحداثة وانصهار الهويات والثقافات في ثقافة كونية، إلا أنه وكما قال مايكل فالزر Walzer : "ليس هناك مفر من السلطة والإكراه، وليس هناك مجال لاختيار المجتمع المدني وحده"[1] فالمجتمع المدني الديمقراطي يبدو بحاجة إلى دولة ديمقراطية، ويبدو أن المجتمع المدني القوي يحتاج إلى دولة قوية مستجيبة، وربما تتوقف قوة الديمقراطية واستجابتها على طبيعة مجتمعها المدني، كما يقول " بوتنام " مما يعزز الأداء الديمقراطي ويعزز قوة الدولة.

1- مايكل وفولي، بوب إدواردز، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المبحث الثاني: المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر وأهم خصائصه

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

إن الحديث عن مفهوم "المجتمع المدني" في خبرته العربية لا يمكن بحال عزله عن السياق التاريخي الذي نشأ فيه، ونقصد بالسياق التاريخي هنا: نشأة المفهوم داخل التشكيل الحضاري العربي باعتبار المفهوم بلفظه والدلالات التي يحملها والمضمون الذي يحدده قد نشأ وتطور داخل هذا التشكيل بواقعه و صراعاته الاجتماعية والفكرية، ومحددات بنائه الداخلية والخارجية.

لكن و قبل التعرض إلى مفهوم المجتمع المدني وتعريفاته التي راجت في الخطاب العربي المعاصر، لا بد من التأكيد على وجود مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي تواجه الباحث عند تعامله مع مفهوم المجتمع المدني، منها: [1]

1. ضعف التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني.
2. الاختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني، وانعدام التحديدات الدقيقة للمصطلحات عند تكييفه، ومن ثم عدم ثبات المعنى، ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب:
   - جدة استخدام هذا المصطلح، وافتقار مستخدميه أنفسهم لمعرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبط بها.
   - التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل الترجمة العملية السريعة أيضا للمجتمع العربي.
   - استخدام " المجتمع المدني" ارتبط ارتباطا كبيرا في مجتمعاتنا الراهنة بالسجال السياسي، العقائدي و العملي.[2]
3. المواقف المتباينة بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي، ويمكن في هذا المقام التمييز بين موقفين:

الأول: يقول بوجود المجتمع المدني في الوطن العربي مع بعض التحفظات.

1- حسنين توفيق إبراهيم "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص ص 684-688.

2- برهان غليون:"بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، **المستقبل العربي**، عدد 158 (نيسان 1992)، ص 105.

الثاني: يقول بعدم وجود المجتمع المدني في الخبرة والفكر العربيين، وحججهم في ذلك ما يلي :

– رفض مفهوم المجتمع المدني بمعناه الحديث لأنه مرتبط أساسا بتجربة اجتماعية مغايرة، هي تجربة المجتمع الغربي الصناعي الرأسمالي، الذي عرف مجموعة من التحولات والمظاهر لم يعرفها الواقع العربي، وبالتالي فمن الصعب الحديث عن قيام مجتمع مدني عربي على النحو الموجود في النسق الغربي[1].

– النشأة الخارجية للدول العربية[2]، وعدم تأسس دولة حديثة ملتحمة بمجتمعها، كما أن تفكك أواصر المجتمع التقليدي لم يعقبه تكون مجتمع مدني حقيقي، يكون بمثابة الأساس الاجتماعي للدولة والركيزة الأساسية للديمقراطية، وهكذا لم تتحقق في الوطن العربي لا دولة القانون والمؤسسات من ناحية، ولا المجتمع المدني الحقيقي من ناحية أخرى[3].

– التلازم التاريخي بين الدولة ومؤسسات المجتمع في بعض الأقطار العربية، فهو ميزة من مميزات دول المغرب العربي (كالجزائر). على هذا، لن يكون من الممكن استخدام المفهوم بصورة عملية والاستفادة منه في التحليل النظري للمجتمع العربي من دون تحريره من اختلاطات ثلاث:

الاختلاط الأول: هو الذي يجعل من المجتمع نقيضا للسلطة.

الاختلاط الثاني: نابع من مطابقة مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص المتعلق بالفرد وحياته الشخصية مقابل الشأن العام والدولة التي تهتم بالأمور الوطنية، حيث يعتبر هذا التوجه أن المجتمع المدني الذي يقوم على الفردية و الديمقراطية، هو ضد الواقع في الدول العربية القائمة على المصلحة العامة التي تسيطر على توجيهها الدولة لا الأفراد . باختصار فإن هذا التوجه يرى بعدم مطابقة المفهوم مع الشأن العام .

الاختلاط الثالث: من بين أكثر الإختلاطات انتشارا في الخطاب العربي المعاصر، والتي تستدعي التوقف عندها تحليليا، ومن أبرزها مقوله "المجتمع الأهلي" ووضع "المجتمع المدني"مقابلا له. ومصدر هذه المحاولة توظيف هذا المفهوم توظيفا سياسيا في وجه التيارات

1– أحمد حسين حسن،مرجع سبق ذكره ، ص 127.

2– حيدر إبراهيم علي:"الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي" بحث مقدم إلى ندوة: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: 18–20 نيسان 2004، ص 49.

3– حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 687.

أو الحركات التي ينظر إليها كتيارات أو حركات حاملة للقيم التقليدية، وفي هذه الحالة يكون المجتمع المدني مطابقا للتنظيمات و البنى الحديثة من حزبية ونقابية وتنظيمات نسائية. ويستخدم في هذا السياق كآلة حرب ضد بني المجتمع القديمة (الدينية أو القبلية).[1 (*)].

ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن مصطلح "المجتمع الأهلي" مرادفا مناسبا لمصطلح "المجتمع المدني" معللين ذلك بمبررات يركز معظمها على استحالة إعادة إنتاج المجتمع المدني الغربي في الوطن العربي، "وأن الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والقبلية والطائفية والعائلية جميعها من ميدان المجتمع المدني، ومن ثم فلا مجال للتمييز بين المفهومين. إذ بالرغم لما يمكن أن يقدمه هذا التمييز من وسيلة لإنكار شرعية وجود التكوينات والعادات والقيم القبلية أو الطائفية، فإنه يحول دون فهم طبيعة القوى الفعلية التي تحرك المجتمع المدني. في نفس الوقت رأى آخرون عكس ذلك واعتبروا المصطلح مرادفا غير مناسبا للمجتمع المدني خاصة وأنه يحمل مكونات قرابية تقليدية[2].

وعليه فقد تم تبني مصطلح المجتمع المدني في هذه الدراسة، بناء على ما اقترحه كل من " وجيه كوثراني" و"صادق جلال العظم"[3] واللذان حصرا استخدام مصطلح "المجتمع المدني" بالعصر الحديث، ومصطلح "المجتمع الأهلي" بالعصور السابقة, ولأنه الأكثر تداولا – كمفهوم – في الأوساط العلمية حاليا .

بناء على ما سبق فإننا نستخلص أن الاستعمال الشائع لمفهوم "المجتمع المدني" في الوطن العربي، يطرح في تحديدات متباينة بنية ومضمونا. ففي إطار البنية يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة، ويعرف على أنه: "مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البناء الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية،

1- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(*)-للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، أنظر:

- عزي غوار حداد، "نحو مجتمع مدني"، بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: 18-20 نيسان/أفريل2004، ص ص23-24.

- كريم أبو حلاوة، "إعادة الإعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، المرجع السابق، ص ص 13-15.

2- حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ص 163 ، 164 .

3- ياسن بوعلي، "المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (يناير/مارس 1999)، ص 47.

والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى"، بمعنى أن المجال المدني يعتمد على الدولة حتى في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، التي لا يستقيم أداؤها من دون القوانين التنظيمية التي تضعها الدولة ، و هذا الطرح متأثر بالمفهوم الهيغلي –كما رأيناه سابقا– الذي يركز على اعتبار المجتمع المدني ينشأ في وجود الدولة التي تنظم وظائفه و تحدد آلياته .

وهناك من يحصر المفهوم بالبنى الحديثة، أي قرين الحداثة، وفي هذه الحالة يعرَّف بأنه: "مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها" وبأنه كذلك: "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية".[1]

بين هذين الاتجاهين يبرز اتجاه آخر يعتبر المجتمع المدني في مواجهة الدولة وكابحا لسلطتها،وهذا التفسير أقرب إلى المفهوم الغرامشي للمجتمع المدني كفضاء للتنافس الأيديولوجي من أجل الهيمنة.هذا يعني أن تنامي دور المجتمع المدني لا ينطلق من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك، بل كرؤية تتعلق بمشروع للتحديث مشروع لتجاوز إشكاليات الأنظمة السياسية العربية الملازمة لنشأة الدولة القطرية العربية[2].

المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني

على الرغم من شيوع مفهوم " المجتمع المدني " في الأدبيات الغربية و العربية إلا أن هناك تفاوتا في تحديد العناصر و القوى التي يتشكل منها ، حيث لم يتم الاتفاق على تعريف محدد و دقيق لهذا المفهوم و خصائصه . حيث اتجه الباحثون إلى استخدام مفاهيم متباينة في الإشارة إلى دلالة مفهوم المجتمع المدني نفسه أو بعض جوانبه ومكوناته .

فمن الناحية العلمية توجد صعوبة في إيجاد تعريف جامع مانع ومتفق عليه بين جمهور الباحثين والمحللين حول مفهوم المجتمع المدني، وهو شيء على كل حال ليس بالغريب على مفاهيم العلوم الإنسانية، ولكن رغم ذلك بالإمكان وضع تعريفات إجرائية تتضمن جملة من المؤثرات التي تحظى بشبه اتفاق بين أولئك الباحثين والمحللين ولعل من بين أهم هذه التعريفات تلك التي عرفت المجتمع المدني على أنه:

1– أحمد شكر الصبيحي، نفس المرجع السابق، ص 29.

2– المرجع نفسه، ص 30.

1. "مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية التنظيمات النقابية، الإتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية".[1]
2. "مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، وبين الدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى".[2]
3. هناك من يعرفه على أنه: "الحيز أو المجال العام المتكون من مجموعة المنظمات غير الربحية أو غير الحكومية، وهي كل منظمة لم تنشأ بواسطة الدولة ولا توجه مباشرة من قبلها، ولديها أهداف اجتماعية ونشاط يخدم غرض الجماعة كما يخدم المجتمع عموما."[3]
4. "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف."[4]
5. "المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلي من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات."[5]
6. "المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والحقوقية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، التي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من

1-حسنين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي – قضايا وإشكاليات-"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 142، (أكتوبر 2000)، ص 22.

2-عز الدين اللواج، مرجع سبق ذكره.

3- هيثم مناع، **الإمعان في حقوق الإنسان – موسوعة علمية مختصرة** – ، الطبعة الأولى؛ سورية: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ص 433.

4- محمد زاهي المغيربي، "الدولة والمجتمع المدني في ليبيا"، مرجع سبق ذكره.

5- الحبيب الجنحاني، مرجع سبق ذكره، ص 36.

خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ طواعية وتعمل باستقلال عن الدولة."[1]

7. "هو مجموعة التنظيمات الاجتماعية الطوعية التي لا ترتبط بالجهاز الحكومي، وهذه التنظيمات هي وسائط بين المجتمع والسلطة، ومن مهماتها: بلورة المصالح – الوساطة – الضغط، ولها أهداف أساسية ثلاثة: الديمقراطية – التنمية – والمناعة، بفضل ثقافة إنسانية جامعة تتخطى الانقسامات السياسية."[2]
8. " المجتمع المدني هو مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحيق التنمية. وبالتالي يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الإتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية."[3]

في ضوء ما تقدم، وعلى الرغم من تعدد المساهمات في صياغة مفهوم للمجتمع المدني فإن ذلك لا يمنع من وجوب توافر حد أدنى من العناصر المتفق عليها من قبل أغلب مستخدمي هذا المفهوم، والتي تشكل مجموعة من المقومات والأركان ينطوي عليها مفهوم المجتمع المدني وهي كالتالي[4]:

1-عمر جمعة عمران العبيدي، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية"، نقلا من الموقع: 25/02/2015.http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/Door.htm

2-عيسى نهوند القادري، "المجتمع المدني حقل مناورة باسم الرأي العام"، بحث مقدم إلى ندوة: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: 18-20 نيسان/أفريل 2004، ص 79.

3- سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، "المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاجتماعية المعاصرة"، بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 292.

4- أماني قنديل، "تطور المجتمع المدني ي مصر"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (يناير/ مارس 1999)، ص ص 99، 100.

– **الفعل الإرادي الحر (الطوعي):** فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة، ولذلك فهو يختلف عن "الجماعات القرابية" مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة،والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث.وتشير فكرة الطوعية هذه إلى مجموعة الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

– **التنظيم الجماعي (المؤسسية):** فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد، وهذا ما يميزه عن "المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي"، وهذا ما يشير إلى
فكرة "المؤسسية" التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا .

– **الركن الأخلاقي والسلوكي:** ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

بالإضافة إلى هذه المقومات والتي يتفق عليها أغلب الباحثين يضيف الباحث "عبد الغفار شكر" العنصر الرابع وهو: عدم السعي للوصول إلى السلطة، فيقول: "رغم أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي بالفعل، لأنها تقوم بتنمية ثقافة الحقوق وثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي الحقيقي وهي قيم المحاسبة والمساءلة، فضلا عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عمليا وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية."[1]

و بناء على ما سبق يمكن القول: "أن المجتمع المدني يتكون من بنية مؤسسية تنظيمية تظم مؤسساته و تنظيماته، و يستند على بنية قيمية/ ثقافية تجسد القيم السالفة الذكر، و إلى بنية اقتصادية / اجتماعية ترتبط بدرجة التطور الاقتصادي و الاجتماعي في

1–عبد الغفار شكر، "أثر السلطوية على المجتمع المدني – الجزء الأول"
http://www.rezgar.com/m.asp?i=45926/02/2015.

الدولة، و بطبيعة القوى و التكوينات الاجتماعية فيها، كما يستند إلى بنية سياسية / قانونية تمثل الإطار السياسي و القانوني للمجتمع المدني و الدولة معا.[1]

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني .

تعتبر المؤسسية من أهم المعايير التي من خلالها يمكن قياس ومعرفة درجة فاعلية المؤسسات والتنظيمات، وتتحدد مؤسسية أي نسق في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور المؤسسي الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما،والتي حددها صمويل هنتنجتون S.Huntington في العناصر التالية: القدرة على التكيف مقابل الجمود، الاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام[(2)]. هذه المعايير يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني:

1. **القدرة على التكيف:** يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها وثمة أنواع للتكيف هي:

-**التكيف الزمني:** يقصد به الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

-**التكيف الجيلي:** يقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء على قيادتها.

-**التكيف الوظيفي:**ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

2- **الاستقلال:**يقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد **التعقد:** يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها خلاله.

1- **التجانس:** بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة والعكس صحيح. والمجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف،

1- حسنين توفيق إبراهيم ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** ، المرجع السابق ، ص 162 .

2 - أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 32- 37.

ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقة القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب الصراع، أعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع.

إنه وعند القيام بعملية إسقاط لهذه المعايير الأربعة على مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر والتي تحمل نفس مقومات وسمات المجتمع المدني العربي إلى حد بعيد، فإننا نتبين الخصائص العامة للمجتمع المدني الجزائري كما حددها "محمد صفي الدين خربوش":

1. المرحلية وعدم القدرة على الاستمرار أو البقاء، وارتباطها برجل واحد (الكاريزمية).
2. التبعية للسلطة وعدم الاستقلالية (استقلالية النشأة والتأسيس والحل، والاستقلالية المالية).
3. بساطة البنية التنظيمية والتركز في المناطق الحضرية والمدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية.
4. عدم التجانس وكثرة الصراعات الداخلية لأسباب شخصية[1].

1- محمد صفي الدين خربوش، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 720، 721.

المبحث الثالث: الضوابط البنائية – الوظيفية للمجتمع المدني والعوامل المؤثرة فيه.

ستحاول الدراسة في هذا المبحث وكمرحلة أولى أن تتطرق إلى أهم الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها بناء مفهوم المجتمع المدني وتكونه, والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بتحديد قوته ومقومات فاعليته, ومن ثم تحديد أهم الوظائف والأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني في إطار العمل على إظهار دلالية المفهوم وأهميته عمليا.

مع محاولة تحديد أهم العوامل المؤثرة في تكوين بنية مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته على المستوى الداخلي والخارجي, مع العمل على إبراز ماهية الجدل حول مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بعلاقة المجتمع المدني بالدولة والذي لا يمكن فهمه كحقيقة تجريبية– أي في الواقع – بفصله عن الدولة, وأيضا علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية, حيث سيتم تحديد أسلوب ونطاق الدور الذي يلعبه من خلال وظائفه وأدواره تلك في العملية الديمقراطية.

المطلب الأول: أسس بناء المجتمع المدني ووظائفه .

يقوم المجتمع المدني على مجموعة من الأسس و المتطلبات لبنائه ، و التي تعتبر معيارا تستند إليها تنظيماته لأداء وظائف أساسية في المجتمع ، تتوسط من خلالها العلاقة بين المواطن و الدولة ، و تقوم بدورها في تنظيم هذه العلاقة و إدارتها بطريقة سليمة و منظمة .

أولا:أسس بناء المجتمع المدني.

إن هناك عدة أسس لتكون المجتمع المدني تتمثل في ما يلي:

1-الأساس الاقتصادي: ويتضمن مدى تحقيق درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي, وذلك استنادا إلى نظام اقتصادي يرتكز على الدور الأكبر للقطاع الخاص والمبادرات الفردية, ويسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية , فوجود مستوى متطور في المجال الاقتصادي يسمح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل بأكثر فاعلية و بعيدا عن سيطرة أو توجيه الدولة ، وذلك لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة [*]،وهكذا يتوجه اهتمام هذه

المنظمات إلى تغيير الواقع الاجتماعي و الاقتصادي هيكليا ؛ و في هذا الإطار ترتبط بنيويا بالتنمية – أي التنمية بالمشاركة[1].

2- الأساس السياسي: ويقصد به الصيغة السياسية التي لا يتحقق وجود المجتمع المدني إلا في ظلها وتسمح في مختلف قوى المجتمع بالتعبير عن وصالها وآرائها بطريقة سليمة ومنتظمة. وتعتبر الديمقراطية أنسب صيغة سياسية لتناسي المجتمع المدني فهي تقوم على معايير وقيم التعدد السياسي والفكري. وإدارة الصراع بالطرق السلمية, وهذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني[2], فمتى قويت و تدعمت قوى ومؤسسات المجتمع المدني فإنها تساهم في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم, فهو بمثابة الأرضية التي ترتكز عليا الصيغة الديمقراطية ومؤسساتها وعلاقاتها.[3]

3-الأساس الأيديولوجي: ويتضمن مختلف القيم والأفكار والأيديولوجيات السائدة لدى القوى والفئات في المجتمع والتي قد يتعارض بعضها مع الأيديولوجية الكلية التي تتبناها الدولة. فالتباينات في المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة, ترتبط بتباينات في القيم والأفكار التي تتبناها هذه القوى. وعادة ما يلعب المثقفون العضويون دورا هاما في إنتاج الخطاب الأيديولوجي في المجتمع المدني.

4-الأساس القانوني: و تجسده الدولة ، و يمثل الوحدة الحقوقية التي جوهرها المساواة في الحقوق و الحريات بين مختلف المواطنين ، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية . و هكذا فإن وجود المجتمع المدني لا يتحقق إلا في ظل توفر الإطار الذي يضمن حرية أنشطته وحماية حركته من خلال ضمانات يمتثل فيها الفرد كما الجماعة إلى تنظيم معين و قواعد معينة و هو إطار المواطنة و الحريات و القانون.[4]

(*)- للمزيد حول دور الأساس الاقتصادي، أنظر: - ستيفن ديلو، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-84 ,

1- كليب سعد كليب، "دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية"، و رقة مقدمة إلى: الملتقى الدولي الثامن حول: **المجتمع المدني و دوره في تنمية الدولة** ، الجزائر: جامعة أدرار، أيام 20- 22 نوفمبر 2005 ص 9

2-عبد الغفار شكر، " الإدارة السلمية للصراع جوهر مفهوم المجتمع المدني"، نقلا من الموقع:
<http://www.al-watan.com/data/200506/Index.asp?page=D1aw1.htm>

3- حسنين توفيق إبراهيم، " بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية و الكيفية "، المرجع السابق، ص 698، 699 .

4- المرجع نفسه ، ص 699.

ثانيا: وظائف المجتمع المدني:

المجتمع المدني من وجهة نظر البعض هو وسيلة لاستكمال السلطة والسيطرة على المجتمع من خلال آلية الهيمنة الأيديولوجية الثقافية, و من وجهة نظر البعض الآخر هو ساحة للصراع يمكن من خلاله توسيع نطاق التأثير في المجتمع ، وقد تبلورت في هذا الإطار وظائف أساسية ومتعددة تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني،فالحديث عن هذه الوظائف مرتبط بالحديث عن الدور التنموي للمجتمع المدني، وهذا ما يفسر مدى أهميته بصفة عامة، و بالنسبة للمجتمعات النامية بصفة خاصة في سعيها إلى تحقيق التنمية السياسية.

1- وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها, وتمكن أعضاءها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.[1]

2- تحقيق الديمقراطية: فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية, وقد حدد دياموند L.Diamond[2] الطرق التي يمكن من خلالها المجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية، مركزا على التصور الليبرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة, وتدعيم المشاركة السياسية, ومقاومة التسلطية لما يمتلكه من قدرة على الضغط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع (*).

ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل, باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية. حيث توفر مكوناته فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا وتدربهم عمليا في اكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية.[3]

1- عبد الغفار شكر، " أثر السلطوية على المجتمع المدني – الجزء الأول – " ، مرجع سبق ذكره.

2- محمد زاهي المغيربي، " الدولة و المجتمع المدني في ليبيا – الحلقة الأولى –"، مرجع سبق ذكره.

3- عبد الغفار شكر،" دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية–الجزء الثالث"، نقلا من الموقع:
http://www.rezgar.com/m.asp?i=459

نقلا عن : – أماني قنديل، " إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر" ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر : **مستقبل التطور الديمقراطي في مصر** ، القاهرة : 2-3 نوفمبر ، ص 3 .

3- وظيفة حسم وحل الصراعات : حيث يتم من خلاله حل كافة النزاعات الداخلية بين أعضائه بوسائل ودية, وهي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع سلميا وهذا يكسب ثقافة ممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع, وتهيئته للممارسة الديمقراطية السياسية[1].

4- التنشئة الاجتماعية والسياسية: هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ, على رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام بشؤون العامة,والمشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع .

5- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وعلى رأسها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والتنظيم, والحق في معاملة متساوية أمام القانون, والمشاركة وحرية التصويت ...الخ, بما لديه من قوة مادية ومعنوية.[2]

6- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من هذه المؤسسات نفسها, وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين في أوضاع اقتصادية جيدة يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي و الاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع.[3]

7- الوساطة والتوفيق: أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات للاتصال حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب و تجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة, فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة.

(*) - يرى **وايت** (**G.White**) بصورة مناقضة إلى حد ما أن القوى الاجتماعية قد تكون عاملا معززا أو معرقلا لعملية الدمقرطة، فعلى الرغم من أن معظم منظمات المجتمع المدني لعبت تاريخيا دورا حاسما و مهما في عملية الدمقرطة ، فلا يمكن افتراض أنها ستقوم بذلك دائما و في جميع الأحوال ، وقد توجد قوى ديمقراطية و قوى مناهضة للديمقراطية كما يتضح من نمو الجماعات الفاشية و الجماعات العنصرية . إضافة إلى ذلك لا يمكن افتراض أن منظمات المجتمع المدني تعمل دائما وفق التقاليد و الأطر الديمقراطية داخليا .

1-عبد الغفار شكر، نفس المرجع السابق .

2- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، "المجتمع المدني "، نقلا من الموقعM <http://www.ahram.org.eg/acpss/Index_arabic.asp03/03/2015.

3- عبد الغفار شكر، مرجع سبق ذكره.

هـذه الوظيفـة كمـا رأينـا تعنـي أن المجتمـع المـدني لا يحقـق الحمايـة للمـواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط, وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة, كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك.[1]

8- إفراز التيارات الجديدة: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها, فهي توفر للمواطنين سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم , وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية. وتؤكد الدراسات الميدانية عن العناصر النشطة في المؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيما بعد مسؤوليات قيادية فيها هي القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية المحلية وأعضاء المجالس النيابية والتشريحية وأعضاء وقيادات أحزاب السياسية. وبذلك ساهم المجتمع المدني في توسيع قاعدة القيادات في المجتمع بشكل عام من خلال ممارساتها لهذه الوظيفة.[2]

9- ملأ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: لقد أدى انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي إلى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض الوظائف التي انسحبت منها الدولة, وشغله للفراغ الذي تركته للدولة بعد انسحابها.[3] فمثلا في البلدان المتطورة تشكل بعض منظمات المجتمع المدني جزءا عضويا فاعلا في ديناميات و منظورات التغير الاقتصادي و الاجتماعي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا في عام 2000 كان هناك 1400 منظمة غير متوجهة للربح يصل رقم مواردها و أصولها المالية إلى حدود 500 مليار دولار، و تم بفعل ذلك توليد 6% من الناتج و توفير 10.5 % من مجموع فرص العمل .[4]

10- التنمية الشاملة: صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغيير والتطوير,فمنذ فترة قريبة ظهرت منظمات مهتمة بالتنمية

1- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره .

2- عبد الغفار شكر، مرجع سبق ذكره.

3- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره.

4- كليب سعد كليب، مرجع سبق ذكره، ص 10.

تؤكد على معنى جديد هو"التنمية بالمشاركة"، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير القدرات والمهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة , حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك في تنفيذ برامج الخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

إذا للمجتمع المدني أدوار ووظائف متعددة تشمل جميع النواحي المتصلة بالحياة المجتمعية, والتي تبرز أكثرها أهمية في هذا المجال هو الدور السياسي وهو مجال اهتمامنا في هذه الدراسة.

فهذه الوظائف الأساسية للمجتمع المدني المتمثلة في الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وإتاحة الفرصة للأفراد في التعبير عن أنفسهم والدفاع عن حقوقهم وقضاياهم, إضافة إلى تعزيز القيم الديمقراطية وإشاعة الثقافة المدنية والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة والحياة المدنية تؤدي إلى الارتقاء بالوعي السياسي وبالثقافة السياسية وإلى مشاركة جادة في صناعة القرار السياسي[2]، وبالتالي يفضي هذا التفاعل المجتمعي إلى النهوض بدور فاعل ومهم في عملية " التنمية السياسية " سواء من خلال الإعداد أو التمهيد لها, وتوفير البيئة المناسبة أم المساهمة في إحداثها.

ولكن, ما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص, هو عدم إمكانية الحديث عن دور للمجتمع المدني من دون الحديث عن تطوير بنى الدولة ووسائل وآليات عملها, وذلك من منطلق العلاقة الترابطية التي تجمع الدولة والمجتمع, يعنى أن عملية تفعيل دور المجتمع المدني تتضمن في الوقت ذاته عملية بناء الدولة, أي ضرورة أن تأخذ علاقة المجتمع المدني بالدولة معان جديدة, تقوم على تعظيم البعد السياسي الإرادي والطوعي على صعيد الممارسة السياسية, حتى تتوسع دائرة المحيط الذي يمكن أن تتشكل في إطار مؤشرات التنمية ومعالمها, وبذلك تكون للمجتمع المدني الأهلية الكاملة في رفد عملية التنمية السياسية, فلا تقتصر مهمة تحقيقها على الحاكم أو الدولة, وإنما يتمكن المجتمع المدني في المشاركة الفعالة في ذلك.

1- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، نفس المرجع السابق.

2- عمر جمعة عمران العبيدي، " دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية "، نقلا من الموقع:
http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/door.htm03/03/2015.

بعد التطرق إلى وظائف المجتمع المدني, يجدر قبل الانتقال إلى المطلب الثاني التأكيد على وجود مجموعة من الأدوات والوسائل يستعملها المجتمع المدني للقيام بتلك الوظائف, وهي:

1- وسائل الإعلام : بمختلف أنواعها, على اعتبار أنها أدوات تأثير مهمة على الرأي العام.

2- العلاقة مع الدولة: بتقديم الاقتراحات للمؤسسة التنفيذية والأجهزة الرسمية.

3- القضاء والمحاكم: هي أداة قانونية يلجأ إليها المجتمع المدني ومؤسساته للدفاع أو المطالبة بالحقوق, والاعتراض على بعض الممارسات في ظل النظام القانوني السائد.

المطلب الثاني: أهم العوامل المؤثرة في المجتمع المدني:

لقد تم التأكيد على أن المجتمع المدني هو احد أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يسعى إلى تحقيق بعض الأهداف من خلال أداء بعض الوظائف, تلك الوظائف التي قد تتأثر بوجود عوامل عديدة تؤثر في قوة المجتمع المدني وقدرته على تحقيق أهدافه. ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى (داخلية و خارجية) :

أولا : العوامل الداخلية : بمكن التمييز هنا بين عوامل تتعلق بخصائص منضمات المجتمع المدني نفسه وظروف تنتسب فيها الدولة:

1- عوامل داخل المجتمع المدني:

عوامل كمية: أي الاتساع الجماهيري الذي يقاس بالحجم العددي للقوى و التكوينات الاجتماعية القائمة[1], أي عدد الأعضاء وحجم الموارد المادية أو البشرية, فكما زادت العوامل الكمية كلما دل ذلك على اتساع مساحة الحركة المتاحة أمام وحدات المجتمع المدني.

عوامل كيفية: وتعني درجة تبلور القوى والتكوينات الاجتماعية والتي نقصد بها الخصائص والصفات التي تتميز بها مؤسسات المجتمع المدني, ومن بين أهم الخصائص التي تسهل مهمة المجتمع المدني وقدرته على التأثير في المجال السياسي:

- درجة الوعي السياسي لدى المواطن.
- المشاركة الإيجابية في النشاط.
- أن يحقق المجتمع المدني مصالح أعضائه.
- المكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية خصوصا قيادة الجمعية.

1- حسنين توفيق إبراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص 695 .

- الاستعداد للتعاون والقدرة على التنسيق.[1]

2- **عوامل تعود إلى دور الدولة :** المقصود تحديدا بهذه العوامل مدى استقلالية المجتمع المدني كشرط من

شروط نجاحه في أداء وظائفه:

- **استقلال النشأة والتأسيس والحل:** وحدود تدخل الدولة في هذه العملية, فالأصل هو ألا تتدخل الدولة في هذا المجال.

- **الاستقلال المالي:** بالاعتماد على موارد ذاتية التمويل, ولا يكون الدعم الحكومي هو مصدر التمويل. وهو ما يمكن للجمعية تحقيقه من خلال عوائد بعض أنشطتها الخدمية والإنتاجية[2], وتبقى مشكلة الاستقلالية المالية, إحدى مشكلات منظمات المجتمع المدني المستعصية.[3]

- **الاستقلال الإداري والتنظيمي:** ويشير إلى مدى استقلالية مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية[4]. أي أنه لا بد أن تأتي قراراتها معبرة عن الإدارة المستقلة البعيدة عن تدخل الحكومة.[5]

و هكذا فإن "المجتمع المدني" هو مجال المشاركة الجماعية المنظمة في المجال العام الممتد من الأسرة إلى الحكومة, والذي يتكون من جمعيات ومنظمات غير هادفة للربح ينظم إليها الأفراد باختيارهم ويمارسون داخلها العمل التطوعي بعيدا عن تدخل الحكومة أو تحكمها أو سيطرتها , و يتضح من ذلك أن الاستقلالية التي تحدد مسوياتها من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة. ولتفحص هذا الموضوع المهم نجد ضرورة التطرق لدراسة هذه العلاقة بعد طرح التساؤل التالي:ما طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ؟

3- العلاقة بين المجتمع المدني والدولة:

1- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره .

2- حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 698 .

3- حيدر إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص 51 .

4- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره.

5- حسنين توفيق إبراهيم،نفس المرجع السابق، ص 699.

على اعتبار أن المجتمع المدني يوجد في إطار الدولة, وتحليله يجب أن يتم في إطار تحليل الدولة, فالحديث بين العلاقة بينهما من الصعوبة بما كان من حيث طبيعة الأهداف, ومن حيث طبيعة الرابطة والانتماء, ومن حيث الوظائف.

إن ثنائية " المجتمع المدني– الدولة " (*) والعلاقة بينهما لها جوانب تمييزية كثيرة خاصة من حيث الوظائف, فرغم أن هناك وظائف مشتركة يعتبر فيها المجتمع المدني أداة مساعدة للدولة " كالتنمية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ...الخ ", لكن تنفرد الدولة بالسمات التالية :

- اعتبارها تمثل الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني.
- احتكارها لحق الاستخدام الشرعي للقوة.
- امتلاكها السلطة, فالدولة كتنظيم سياسي مركزي له سلطة عامة في شؤون المجتمع كله[1], والتي تختلف في جوهرها مع بعض وظائف المجتمع المدني.

وغالبا ما تتحدد علاقته مع الدولة في ثلاث صور وهي:

1- التنسيق: يمكن أن يكون في العديد من المجالات, وهنا تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى التأثير في الحياة السياسية وما تتخذه الحكومة من قرارات وسياسات في الشؤون العامة بما تعتمده من وسائل مباشرة كالاتصال بالمسئولين والمرشحين للانتخابات, أو وسائل غير مباشرة بشن الحملات الإعلامية للتأثير على الرأي العام.

2- التنافس والصدّام: قد يحدث ذلك عند الاختلاف بشأن بعض الممارسات أو القضايا

(*) – هذه الثنائية هي مثار جدل و اختلاق بين الكثيرين ، فهناك من يرى ضرورة الفصل بين المجتمع المدني و الدولة أو مقابلة أحدهما للآخر ، بتقديم طرفي المعادلة أحدهما على الآخر ، ومن أهم الأفكار في هذا التوجه ما ذهب إليه " **كلاستر** " في كتابه "**المجتمع ضد الدولة** "(**La Société Contre L'état**) في جعله للمجتمع المدني مقابلا للدولة و منفصلا عنها ، حيث اكتشف عند دراسته لمجموعة من المجتمعات التي رفضت الدولة بقرارات واعية عندما رفضت تقسيم المجتمع بين مهيمنين و خاضعين ، لأن "كينونة الدولة" توجد في هذا التقسيم ، و انعدامها هو في انعدام هذا التقسيم . و قد سماها " كلاستر " **مجتمعات ضد الدولة**". وفي المقابل : هناك من يأخذ بالفكر الغرامشي الذي يعتبر أن المجتمع المدني هو مجال سياسي أيضا ولا يمكن الفصل بينهما ، فهو "القاعدة " و " المضمون الأخلاقي" للدولة ، وهو المكان الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية و السياسية .

أنظر: – رضا الزاوي ، " ملاحظات حول نظرية –المجتمع ضد الدولة–"، **مجلة عيون المقالات** ، العدد14–15 (المغرب : مطبعة النجاح الجديدة ، 1990)، ص ص 85–95 .

1 – حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 700 .

وهنا يتجسد عمق التناقص بين هذه القوى.[1]

3- اختراق الدولة للمجتمع المدني: حيث تسعى الحكومة إلى إلحاق منظمات المجتمع المدني بها دون السماح لها بالوجود المستقل, مع التحكم الكامل في تأسيسها وتمويلها وحلها, وبذلك يصبح المجتمع المدني كيانا بلا معنى أو مضمون, حيث يفقد استقلاله ويعجز عن الحركة والإبداع والمبادرة, بينما تصبح الحكومة هي المصدر الوحيد للمبادرات والتغيير بما يهدد سياسات التنمية بالفشل لأنها لم تتحقق أحد الشروط الهامة لنجاحها من خلال تمكين الأفراد والجماعات وإشراكهم في عملية صنع سياسات التنمية . وهذا وضع غير طبيعي لأن علاقة الدولة بالمجتمع المدني ليست علاقة تنافس وصراع وإنما علاقة مشاركة وتكامل, وكثيرا ما نجد هذه الصور الإختراقية في البلاد عير الديمقراطية وتلك التي تمر بمرحلة انتقال نحو الديمقراطية.[2]

نلاحظ مما سبق تداخل وتفاعل أدوار الدولة والمجتمع المدني عبر توافقهما تارة وتعارضهما تارة أخرى, فالدولة تنظم تعاملات الأفراد من خلال القوانين والقواعد, كما أن المصالح الاجتماعية للأفراد يمكن أن تخترق نظام الدولة وتحتل وظائف معينة فيها. والعلاقة الجدّية بينهما المبنية على الحوار والاعتراف بالآخر في ظل ما يكرسه القانون ويكفل آليات عمله, هو الآلية الفعّالة لتجنب أشكال الصراعات[3]. ويبقى الحديث عن استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن أجهزة الدولة ليس معناه الانفصال الكامل بينهما فلا يعقل أن يكون المجتمع المدني على خط نقيض مع الدولة وهو أحد مظاهرها[4] ولكن يعني أنه يتمتع بها مش واسع من حرية الحركة, بعيدا عن التدخل المباشر من قبل الدولة.[5]

إن الدور المتقاطب ما بين المجتمع المدني والدولة والتنافس الحر باتجاه التأثير بالحيز العام يعتبر من صميم الديمقراطية وروحها البناءة في إطار وحدة نسيج المجتمع وتعزيز الحراك وتفعيل الرأي والرأي الآخر والمنافسة الحرة لتحقيق الصالح العام, وهي لا

1- المرجع نفسه، ص 696 .

2- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره.

3- كريم أبو حلاوة، مرجع سبق ذكره، ص 16 .

4-إيليا حريق،" المجتمع المدني بين النظرية و الشعار"، بحث مقدم إلى ندوة: **المجتمع المدني العربي و التحدي الديمقراطي**، بيروت : 18-20 نيسان / أفريل 2004 ، ص 41 .

5- حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 696 .

تعني عدم الالتقاء اتجاه بعض القضايا والمفاصل مابين الاثنين عندما تجد منظمات المجتمع المدني أن تلك القضايا والمفاصل تنسجم مع رؤيتها وأهدافها,ولكن الثابت أنه هناك دورا لتلك المنظمات يعزز المساءلة والمحاسبة للدولة والتأثير عليها بطرح رؤى وأهداف بديلة وناقدة وبناءة , ويطالب مؤسسات الدولة بتبنيها و للاستجابة لها عبر آليات الحشد والضغط والتأثير الديمقراطي والسلمي عبر استخدام وسائل الإعلام والمؤتمرات و الندوات والتجمعات ،والتي عادة ما يكفلها القانون[1].

4- المجتمع المدني والتحول الديمقراطي :

إن العلاقة بين " المجتمع المدني" و " التحول الديمقراطي" هي علاقة تداخل و ترابط , فالديمقراطية في معناها العميق تمس المجتمع ونظامه وتتعلق بالقوى الاجتماعية الفاعلة فيه[2], وهي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة, ومن ثم فإن الأساس المعياري " للمجتمع المدني" هو الأساس المعياري نفسه "للديمقراطية "[3]. فإذا تصورنا أن الدولة والمجتمع المدني دائرتان توجد بينهما منطقة التقاء وتتداخل سنجد أن مساحة تلك المنطقة تختلف حسب مستويات الديمقراطية المتوفرة, فعندما تكون مساحة التداخل ضيقة, فإن ذلك بعني أن الحكومة لا تتدخل في شؤون المجتمع المدني, إلا في أضيق الحدود, حيث يتسم تدخلها بالاحترام الكامل للحقوق والحريات في نفس الوقت الذي يفرض فيه المجتمع المدني الرقابة على تصرفات الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها. أما الحالات التي تتسم باتساع التداخل بينهما فإنها تعبر عن المجتمعات غير الديمقراطية التي تتوسع فيها الدولة على حساب الحريات والحقوق, كما هو حال أغلب الدول النامية – ومن بينها الجزائر – و التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الديمقراطية, حيث يسود نظام التعددية " المقيدة" وليست " المطلقة "،أي أنها تسمح بهامش من الحريات ولكنها تضع شروطا وقيودا معينة على ممارستها، ومثل هذه المجتمعات تتغير

1- محسن أبو رمضان ، المجتمع المدني بالظروف الراهنة .. أي دور و أي وظيفة "، نقلا من الموقع:
http://www.amin.org/view/uncat/2005/June/June9-1.html12/03/2015.

2- سعيد بنسعيد العلوي ، " المجتمع المدني و دوره في تحقيق الديمقراطية "، بحث مقدم لندوة : **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992، ص 13 .

3-إبراهيم سعد الدين،**المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مصر: دار قباء للطباعة و النشر والتوزيع، ص18.

فيها مساحة تدخل الدولة في المجتمع المدني, حيث تتضاءل وتضيق بصورة تدريجية . وتبقى قوة المجتمع المدني و فاعليته في هذه الدول، من أهم شروط الانتقال إلى مزيد من الديمقراطية.[1]

فلا وجود للديمقراطية بدون مجتمع مدني, ذلك أن هذا الأخير هو أداة تحقيق الديمقراطية والعكس صحيح أيضا, فإن تحقق الديمقراطية يؤدي إلى بناء مجتمع مدني قوي ، وباختصار فإن كل من الديمقراطية والمجتمع المدني يعتبر سببا ونتيجة, والصلة بينهما هي صلة جدلية متبادلة التأثير والتأثر.[2]

و كما هو واضح، تعد قوة المجتمع المدني شرطا لتحقيق الديمقراطية و تعزيزها و الدفاع عنها كقيمة كبرى، كما تعد شرطا ضروريا لنجاح التنمية .

ثانيا : العوامل الخارجية :

إنه وبسبب موجات التحول إلى الديمقراطية التي اكتسحت العالم في السنوات الأخيرة, وبروز العولمة التي تعني في أبسط معانيها سقوط الحواجز الفاصلة بين الدول والمجتمعات والاتجاه نحو مزيد من الاندماج, فقد حدثت تغيرات كثيرة، وبرزت مفاهيم ومصطلحات على الساحة الدولية أصبحت تحتكر اهتمام العالم بها,ومن ابرز هده القضايا التي أخذت نصيب الأسد في الانتشار العالمي " الديمقراطية " و " حقوق الإنسان " كقضايا ذات أولوية في جداول أعمال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

هذه الأخيرة أيضا كانت من أبرز التطورات العالمية الجديدة حيث تزايد عددها واتسع نطاق نشاطها بما يتجاوز ويتخطى حدود الدولة القومية, وأصبحت تحتل مركزا قويا في التأثير على السياسات الحكومية فضلا عن تحقيق الإصلاح الاقتصادي والسياسي, والضغط على الحكومات من أجل فتح المجال أمام المجتمع المدني وعدم تقييد[*] الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان، فبدأ الحديث عن تكون " المجتمع المدني العالمي" (Global Civil Society) ليلعب أدوارا جديدة في التأثير خصوصا وأن كثيرا من منظمات المجتمع المدني

1- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره.

2- جاسم القطامي، تعقيب على بحث باقر النجار، "المجتمع المدني في الخليج و الجزيرة العربية " ، بحث مقدم إلى ندوة: **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية**، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : 1992 ، ص600.

في عديد من الدول بدأت بالدخول في تحالفات وروابط مع المنظمات العالمية خارج الحدود بما يزيد من قوتها ويحسن من مركزها إزاء الدولة .

ضمن هذه الظروف المستجدة وتأكيدا على أهمية العامل الخارجي بالنسبة للدول العربية خاصة , فإن " برهان غليون" يجزم على أنه : " كان ولا يزال العامل الأساسي فهو ليس مجرد عامل أساسي وحاسم, إنه القانون العام الحاكم والمحدد, فلا بد من الرجوع دائما إلى هذا العامل الخارجي".[1]

أمام أهمية العامل الخارجي في التأثير, والمغالاة الكبيرة التي نلمسها فيما تقدم به " برهان غليون" وآخرون كثيرا, فإنه لا يحب الاتفاق كلية مع هذا الطرح الذي جلب العام على الخاص ويغفل العوامل الذاتية – الداخلية .

1- عبد الخالق عبد الله ، تعقيب على بحث برهان غليون ،" بناء المجتمع المدني العربي :دور العوامل الداخلية و الخارجية "، بحث مقدم إلى ندوة : **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص763 .

خلاصة واستنتاجات:

من خلال فصلنا هذا تم البحث عن مفهوم المجتمع المدني وتعريفه وتبيان خصائصه ووظائفه التي يقوم عليها وتتبع جذوره تاريخيا حيث مره هذا المصطلح في الفكر الغربي الذي تعددت فيه المدارس والباحثين التي أسهمت في صياغة وبلورة الأسس الفكرية للمجتمع المدني التي لا تتفق على توصيف واحد لهذا المفهوم ولكن كانت هناك محاولة لبناء صياغة مفهومية للمجتمع المدني بحيث كانت هناك محددات مشتركة بين المدارس المتعددة التي قدمها معظم الباحثين.

ومع ظهور العولمة أي التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع المعاصر ارتبط الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني بشكل أساسي حيث شكل قطبا قائما بحد ذاته لقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم المحلي والعالمي موازاة مع ما فرضته العولمة أي الانفتاح الديمقراطي وهذا ما جعل الفكر الغربي هو المرجع أو المصدر الرئيسي لتطوير وبلورة هذا المفهوم.

أما في الفكر العربي فقد لاقى هذا المفهوم جدلا كبيرا بين الباحثين حول طبيعة هذا المفهوم أي انعدام التحديدات الدقيقة للمصطلحات عند تكييفه هذا من جهة أما من جهة ثانية طبيعة الأنظمة السياسية للدول العربية التي لا تسمح ببعض الممارسات الاجتماعية التي تنعكس بالسلب على طبيعة هذا النظام حيث حمل هذا المفهوم في الفكر العربي عدة مصطلحات منها المجتمع الأهلي وجعله خاضع للنظام السائد لأن معظم التنظيمات هي وليدة الدولة.

ومنه أيضا يعتبر المجتمع المدني ومؤسساته مجموعة التنظيمات التطويعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السامية، كما أنه هو مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والحقوقية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية داخل المجتمع.

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي للمواطنة والسلوك المدني

المبحث الأول: المواطنة إشكالية المفهوم

المطلب الأول: تعريف المواطنة

المطلب الثاني: لمحة تاريخية حول مفهوم المواطنة

المطلب الثالث: الحقوق والواجبات الناشئة عن مبدأ المواطنة

المطلب الرابع : أبعاد المواطنة

المبحث لثاني:أنماط المواطنة

المطلب الأول: المواطنة المدنية

المطلب الثاني: أهمية المواطنة

المطلب الثالث: القيم المؤسسة للمواطنة

المبحث الثالث: السلوك المدني إشكالية المفهوم

المطلب الأول: مفهوم السلوك المدن

المطلب الثاني: تطور مفهوم السلوك المدني

المطلب الثالث:أبعاد السلوك المدني

المطلب الرابع: آليات تفعيل ثقافة السلوك المدني

خلاصة واستنتاجات

تمهيد:

تحيل قيم المواطنة والسلوك المدني على قبول الغير والتفاعل معه، كما تقترن بالتمدن والتحضر وتستدعي مفاهيم محورية مثل احترام حقوق الإنسان والقانون بوصفها مفاهيم تكرس التوازن بين الحقوق والواجبات وتعكس مدى التطور الحضاري للمجتمع في أبعاده وهوياته التاريخية والثقافية والسياسية والقيمية وانفتاحها على العالم الخارجي أي باحترام البيئة الخارجية للعادات والتقاليد وكذا احترام الديانات.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى كل من المواطنة والسلوك المدني وأبعادهما، إضافة إلى أنماط المواطنة وآليات السلوك المدني.

المبحث الأول: المواطنة إشكالية المفهوم

اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين، على حد وصف (روبرت دال) للممارسة الديمقراطية الراهنة[1].

وتعد المواطنة أوسع مدى من منطوق الكلمة، فالمواطنة مشتقة من الوطن وما دام الوطن هو القضية وهو الأصل، فإن كلمة المواطنة يحتويها إطار أوسع وهو الدولة الوطنية[2] .

فالمواطنة *Citizenship* هي صفة المواطن والتي تُحدد حقوقه وواجباته الوطنية. ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية . وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها الجميع وتوحد من اجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات[3].

يعتبر مفهوم المواطنة واحد من أهم المفاهيم المكونة للفكر السياسي و الاجتماعي المعاصر، حيث يعبر عن تلك العلاقة بين الفرد و الدولة من جهة، و بين الفرد و المجتمع من ناحية أخرى، فتعريف المواطنة يعد أمرا معقدا شأنه شأن معظم المصطلحات السياسية و الاجتماعية المتداولة في الفكر السياسي و ذلك لتأثره بمختلف التغيرات.

المطلب الأول: تعريف المواطنة

أ- لغة: ارتبط مفهوم المواطنة تاريخيا بالتطور الذي حدث لمفهوم دولة المدينة في العالم القديم عند الإغريق وفي روما، لذا فالأصل اللاتيني لكلمة مواطن يوضح بصورة كبيرة المقصود بكلمة المواطنة (citizen) بالفرنسية اشتقاق من الأصل اللاتيني "civitos"الإنجليزية، و لفظ (citoyen) إن لفظ يشير إلى المواطن ساكن المدينة– عند اليونان و الرومان قديما[4]– وتعرف أيضا على أنها :صفة المواطن الذي يعمل لتطوير مدينته[5].

---

1 –علي خليفة الكواري، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2004، ص 77 .

2 – عاطف الغمري، المواطنة ..... والهوية الوطنية، جريدة الأهرام المصرية، العدد 43920، السنة 131، 2007

3 – احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1982، ص 60 .

4 – حمدي مران، **المواطنة والمواطن في الفكر السياسي**– دراسة تحليلية نقدية، مصر :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012، ص 62

5 Ndiaye, Mondiaye, "La maitrise de l'information pour un meilleur exercice de la citoyennété". http://academia.Lmdb.Lv/xmlui/handle/1/1178 (22-02-2014).

أي أنها جملة الصفات و المميزات للمواطن المتحضر، والذي يتمتع بحقوق وواجبات محددة في أطار مدينة معينة.

"citoyennete"الإنجليزية وكلمة- " citizenship" أما الأصل العربي للمصطلح: فهو ترجمة لكلمة الفرنسية بمعنى "المواطنة " و هي اشتقاق عن الوطن، وفي لسان العرب" الوطن[1]" من خلال المعاني اللغوية للمواطنة فيتضح أنها مرتبطة بشكل أساسي بمسألة الإقامة، وهو المعنى نفسه الذي كانت تشير إليه كلمة المواطن قديما، حيث أن المواطن هو ساكن المدينة المنتمي إليها أي جماعة من المواطنين يتمتعون بحقوق محددة في إطار مدينة معينة.

بينما تبنى" **برنارد لويس** "وجهة نظر مفادها أنها لا توجد كلمة في اللغة العربية تفيد المعنى المقابل الإنجليزية، وإنما تعني كلمة المواطن ابن البلد فقط، وسبب غياب كلمة المواطن في اللغة citizen للفظة العربية وفي اللغات الأخرى قد ي رجع إلى غياب فكرة المواطن كمشارك وفكرة المواطنة كعملية المشاركة.

ب- اصطلاحا:

الوطنية هي حب الوطن في إشارة واضحة لمشاعر الحب و الارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عافية فالمواطنة؛ هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، وهذا من خلال التربية الوطنية، كما تتميز بنوع من الولاء للمواطن لوطنه وخدمته له، في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي و الفردي والرسمي، التطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود و ترسم الخطط وتوضع الموازنات [2].يتبين من هذا التعريف أن المواطنة هي صفة يتحدد من خلالها حقوق وواجبات المواطن تجاه وطنه، حيث تتسم بالولاء له وخدمته عن طريق جملة من الأعمال سواء كانت الفردية منها أو التطوعية أو في إطار المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الجميع.

و تعرفها **دائرة المعارف البريطانية**":أنها العلاقة بين الفرد و الدولة كما يحددها القانون لتلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها" وتؤكد أيضا أنها تدل على

1- صونيا العيدي، " المجتمع المدني، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد02-03، جوان2008 ، ص5.

2- كنزة عيشور، دور الإذاعة المحلية في نشر ثقافة المواطنة لدى المرأة الجزائرية العاملة، **مذكرة ماجستير** في الإعلام والاتصال، جامعة :بسكرة، كلية :العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم :علم الاجتماع ، 2012 ص94 :

مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وتختم المفهوم بأنها عموما ما يسبغ بحقوق سياسية كحق الانتخاب،وتولي المناصب العامة[1].

ج- التعريف الإجرائي:

يتبين من التعاريف السابقة أن المواطنة هي: "العلاقة بين الفرد والدولة في إطار قانوني، يحدد الحقوق والواجبات التي تربط هذه العلاقة، كما تم التأكيد على الحقوق السياسية، كحق الانتخاب و تولي المناصب العامة".

ويتضح أن للمواطنة مقومات تتلخص فيما يلي[2]:

- توفر الاحترام المتبادل بين المواطنين بغض النظر عن العرق والجنس والثقافة؛ أي أن يتضمن دستور الدولة ما يضمن للمواطنين الاحترام والحماية وأن تصون كرامتهم وأن تقدم لهم الضمانات القانونية التي تحفظ لهم حقوقهم المدنية والسياسية، بالإضافة إلى إعطائهم الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بأمور حياتهم.
- الاعتدال والتوازن في السلوك والعمل.
- إحساس المواطن بالعدالة والمساواة الاجتماعية واحترام الأقلية وتكافؤ الفرص.

من جملة ما تقدم من التعاريف يمكن تعريف المواطنة كما يلي:

المواطنة هي انتماء الفرد إلى وطن معين بالمولد أو الجنسية ضمن إطار مجتمع سياسي مؤسساتي، بما يمكنه من حقوق ويكلفه بواجبات بموجب ذلك الانتماء، في مساواة مع الآخرين دون تمييز أو تحيز، وبما يحقق علاقة سليمة مع الدولة في إطار من الشفافية والديمقراطية.

المطلب الثاني: لمحة تاريخية حول مفهوم المواطنة :

ارتبط مفهوم المواطنة {citizenship } قديما بأساس فلسفي,حيث ارتبط بمفهوم المدينة التي تكونت في اليونان قبل الميلاد بعدة قرون.ويرجع مفهوم المواطنة إلى الفكرة اليونانية القديمة حول الـ{POLIS} بمعنى البلدة أو المقاطعة أو المدينة ,أو أيضا تجمع السكان أو الأفراد الذين يعيشون في تلك المدنية وعلاقاتهم يبعضهم البعض,وهى الوحدة الأساسية في التكوين السياسي.

1- صونيا العيدي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

2- أماني غازي جرار، **المواطنة العالمية**، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع،2011 ، ص4.

وكانت كلمة المواطنة تعنى التفرقة بين أبناء المنطقة في مقابل الغرباء, في المدن الإغريقية القديمة كان المناخ الذي ظهرت فيه التفرقة بين الأحرار (المواطنون) والعبيد (الغرباء) وليس العكس، فقد وجد (المواطنون) اليونان في موطنهم الأصلي مادة لتمييزهم ضد الآخرين, واشتقوا من ذلك قوانينهم التي استمرت مع الرومان سادة التشريع الأوائل في هذا المجال، لكن مفهوم التسامح ظهر كنتاج لعصر النهضة والتنوير اللذين سادا في أوروبا في القرن السابع عشر, على إنقاض حكم الإقطاع المتحالف مع الكنيسة الكاثوليكية.

وقد طرح الفلاسفة القدماء(أمثال هوبز, ولوك, وروسو, ومونتسكيو)مفهوما أخر يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع والدولة أو الحكم,وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم بالاستناد إلى القانون.وعليه فقد ساد مفهوم المواطنة، حيث تحول المواطن إلى ذات حقوقية وكينونة مستقلة,بعد أن كانت القبيلة أو العشيرة أو الوحدة العضوية هي ذلك الإطار,الذي ترتبط علاقاته بالآخرين بناء على موازين القوى ومنطق القوة.

اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو الكثرة من المواطنين[1]، وتمثل التعبير عن إقرار مبدأ المواطنة في قبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين، وقد مر مبدأ المواطنة عبر التاريخ بمحطات تاريخية لما فيها مفهوم المواطنة حتى وصل إلى دلالته المعاصرة.

أ- **المواطنة قديما** :يعتبر كل من الإغريق و الرومان أول من استعمل مفهوم المواطنة[2]، فقد استعمل للدلالة على المواطنة و (civitas) للدلالة على المواطن، واستعمل الرومان (civis) الإغريق مصطلح كان للتمتع بقلب المواطن أو المواطنة في تلك الحضارات العديد من الحقوق والامتيازات مثل الحق في تقلد الوظائف العامة العضوية في الجمعيات و التنظيمات، و حق الانتخاب في المؤسسات الرسمية و المشاركة في الدفاع عن الوطن؛ إلا أن مفهوم المواطنة عندهم كان محصورا على الطبقات العليا من الأرستقراطيين و النبلاء في حين حرم منها العبيد والنساء و الأطفال، ثم تطور هذا المفهوم بشكل مستمر إلى أن تراجع بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، و في فترة الإقطاع و حتى نهاية العصور الوسطى والتي 1300م، امتدت ما بين) 300

1- علي خليفة الكواري، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص15

2 - حسين فريجة، " المواطنة تطورها ومقوماتها"، **مجلة المنتدى القانوني**، العدد07 ، أفريل2010 ، ص19 .

ب- مصر القديمة :من معالم مستشفة السلوكيات كارتباط المصري بأرضه لاعتقاده أنها أرض مقدسة أرض الآلهة، الحكايات المتوارثة و المنقولة تخبرنا أن الإنسان المصري عندما كان يهجر من مصر، لسبب ما تبقى أمنياته العودة إلى ضفاف النيل، و إن تعذر ذلك فيتمنى الدفن فيها لإيمانه أن الأرض مقدسة وكانت في يوم ما أرض إقامة الآلهة.

أما المواطنة في البلدان الغربية فقد ارتبطت بحق الاقتراع، إذ تغير الارتباط ليصبح الاقتراع هو المحور البديل عن المدينة فمثلا في فرنسا منذ 1791 ثم دستور 1793 الذي تكلم عن المواطنة لكل أجنبي بلغ سن 21 سنة و يقيم منذ عام، لكن هذا الحق الدستوري لم يطبق لحد الآن، أقر الاقتراع العالمي للرجال و النساء عام1944 ، وفي سنة 1974 أنزلت الأغلبية الانتخابية من 21سنة إلى18 سنة بالرغم من القوانين التي سنت والتي أعطت للأجانب حقوق كثيرة، لا توجد أحيانا في بلدانهم الأصلية إلا أن حق تصويت لا ا زل معضلة أثارت نقاشا حاد عام [1] 2007، أما بريطانيا فقد سن مبدأ الاقتراع العالمي عام 1918 للرجال 21 سنة، أما النساء يحق لهم التصويت عند بلوغهن 30 سنة، حصلت المساواة 1928 و نزلت الأغلبية 18 سنة عام1972 ، بالنسبة الولايات المتحدة الأميركية يعود الاقتراع العالمي لنهاية القرن18 ، لكنه واجه صعوبات وعراقيل تتعلق بالمهاجرين من ايرلندا و السود من إفريقيا، اعتمدت عدة معايير كمدة الإقامة واختبار المستوى التعليمي وكذلك مدى معرفة الدستور، أما قانون 1964 للحقوق المدنية قضى على أشكال التمييز و دستور 1971 فقد انزل سن التصويت إلى 18 سنة لكن الأجانب لا يحق لهم التصويت[2] .

- أما الكتب السماوية المتعاقبة فقد حملت مكارم الأخلاق ووضعت الحدود العادلة و المنصفة؛ فالإنسان مكرم و الناس سواسية يشتركون في الحقوق والواجبات، الإسلام ساهم بشكل كبير في القضاء التدريجي على الرق و العبودية، كما جاء بمبدأ المشاركة في القرارات) مبدأ التشاور (وأعطى حقوق للمرأة لم تكون معروفة من قبل كحقوق الملكية وحق الميراث و حق التعلم، وأقر مبدأ التضامن من خلال المكانة التي خصصت للاتفاق و التصدق و مساعدة الضعفاء.

1 – عبد الكريم بن أعراب،المواطنة بين الحلم والواقع"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، العدد 26، ص 14.

2– قايد دياب، **المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب**، مصر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007 ص43

إن تطور مفهوم المواطنة عبر التاريخ يوضح اختلافه من حضارة لأخرى، حيث ارتبط بالعديد من المفاهيم كتقليد المناصب،الانتخابات... الخ، فأصبح من أهم المفاهيم في الفكر السياسي، ما أضفى عليه صفة التعقيد لتأثره بمختلف التغيرات السياسية والاجتماعية.

المطلب الثالث: الحقوق والواجبات الناشئة عن مبدأ المواطنة :

أ- الحقوق :

يمكن تقسيم الحقوق إلى ثلاثة أنواع من الحقوق هي :

- الحقوق المدنية :

وهى مجموعة من الحقوق تتمثل في حق المواطن في الحياة,وحقه في الأمان,وحقه في الملكية الخاصة,وحقه في حرية التنقل,وحقه في عقد اجتماعات, وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها وحق كل مواطن في المساواة إما القانون,وحقه في إن يعترف له بالشخصية القانونية,وعدم التدخل في خصوصياته أو في شئون أسرته أو بيئته أو مراسلاته وعدم الاعتداء على شرفه أو سمعته,وحق كل مواطن في حماية القانون له,وحقه في حرية الفكر والعقيدة والدين واعتناق الآراء,وحرية الرأي والتعبير وفقا النظام والقانون وحق كل طفل في اكتساب جنسيته، وعدم اخضاعة للتعذيب ور المعاملة أو العقوبة القاسية أو أللإنسانية,وعدم إجراء إيه تجربة طبية أو علمية على إي مواطن دون رضاه,وعدم استرقاقه وعدم اعتقاله أو حبسه والقبض عليه تعسفيا.

- الحقوق السياسية:

وتتمثل هذه الحقوق بحق المشاركة في الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والترشيح,وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب السياسية, وتنظيم الحملات الانتخابية وتكوين الجمعيات,ونقد القرارات السياسية,والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي,إدارة العملية الانتخابية بطريقة محايدة والمساواة بين المرشحين وسرية التصويت وشفافية فرز الأصوات.[1]

-الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

1 - علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة القومية، مجلة المستقبل العربي، عدد 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 66.

وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساس بحق كل مواطن في العمل في ظروف متساوية وحرية الانضمام في النقابات والحق في الإضراب,وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد ادني من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الحماية الاجتماعية,والحق في الرعاية الصحية والحق في الغذاء الكافي والحق في التامين الاجتماعي والحق المسكن والحق في المساعدة والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في الخدمات,الحق في اللجوء للقضاء لطلب حقوقه المهضومة,وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة,وتربية أبنائه تربية صحيحة.

ب- الواجبات:

تعتبر الواجبات المترتبة على المواطنة نتيجة منطقية وامرأ مقبولا في ضل نظام اجتماعي حقيقي يوفر الحقوق والحريات للمواطن وبشكل متساوي وبدون تميز,ويمكن إن نستخلص بعض هذه الواجبات:

1- واجب دفع الضرائب للدولة.

2- واجب إطاعة القوانين.

3- واجب الدفاع عن الدولة.

4- المشاركة السياسية الحقيقية.

5-الالتزام بالضوابط الخاصة بحماية النظام العام والسكينة العامة والآداب العامة.

6-الإبلاغ بالجرائم التي تقع من الآخرين.

ولقد اقترن مفهوم المواطنة بحركة المجتمع المدني من اجل إضفاء العدل والمساواة والإنصاف وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتصاعد النضال واخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مرورا بحضارة سومر وأشور وبابل وحضارات مصر والصين والهند وفارس ..... وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من إيديولوجيات سياسية في وضع أسس الحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام، فاتحةً بذلك أفاقاً رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته واثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات[1].

1 - احمد صدقي الدجاني، مرجع سبق ذكره، ص 5 .

أما في أوربا فيرى الدكتور علي خليفة الكواري إن ثلاثة تحولات كبرى متكاملة حدثت ساهمت في إرساء مبادئ المواطنة في الدولة القومية المعاصرة وهي :

1-بروز الدولة القومية نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة الذي انتهى بتبعية كل رعية لملكهم ومذهبه الذي اتبعه في إطار المجتمع الذي تقوم فيه دولته بقوميتها وتاريخها وثقافتها المتميزة .

2-المشاركة السياسية التي كانت نتيجة الحاجة المتبادلة بين الدولة وشعبها، وما نتج عنها من الاعتراف بحقوق متبادلة وتشارك في العمل السياسي والإشراف على حركته

3-حكم القانون: حيث انتشرت في الدولة القومية التي تشكلت، صياغة القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية و تلبية السياسية والاقتصادية واستمر إصدار هذه القوانين تلبية لحاجات تلك المجتمعات وانتقل إصدار هذه القوانين بعد ذلك أما تدريجياً – كما في بريطانيا – أو ثورياً كما في فرنسا وأمريكا إلى الشعب الذي أصبح مصدر السلطات والتشريع حيث مثل ذلك قمة (المواطنة)[1].

ولقد اجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر صور المواطنة الجديدة التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنة، ومن أبرزهم (جون يوري) أستاذ علم الاجتماع في جامعة لانكستر في بريطانيا، وله دراسة مهمة منشورة عن العولمة والمواطنة، جاء فيها إن هناك صوراً جديدة ابتدعت للمواطنة وهي:

1- المواطنة الايكولوجية: وهي تتعلق بحقوق والتزامات " مواطن الأرض " .

2- المواطنة الكوزموبوليتانية: وهي تعني كيف ينمي الناس اتجاهاً إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخرى عبر الكوكب .

3- المواطنة المتحركة: وهي تعني بالحقوق والمسؤوليات للزوار، لأماكن أخرى ولثقافات أخرى[2].

كما إن هناك مستويات للشعور بالمواطنة نذكر منها :

1-شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدم والجوار والوطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها .

1- علي خليفة الكواري، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2- السيد يسين، الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي، ط 1، دار بيربت، القاهرة، 2005، ص 68 .

2-شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور، وانه مع جيله نتيجة للماضي وانه وجيله بذرة المستقبل.

3-شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

4-اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه وحركة واحدة [1]

ومعنى ذلك إن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن وإنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة والقدرة على المشاركة في السياسية واتخاذ القرارات .

المطلب الرابع: أبعاد المواطنة

المواطنة مفهوم تاريخي معقد، له أبعاد عديدة منها ما هو مادي و قانوني، وثقافي وسلوكي و اجتماعي .... الخ . وبالتالي فإننا يمكن أن نحدد تلك الأبعاد بالاتي:

1-**البعد القانوني:** من المؤكد إن المواطنة هي في المقام الأول وضع قانوني، وهذا الوضع يشمل قبل كل شيء حق التصويت والانتخاب، لكنه أيضاً مجموعة حقوق وحريات يجب أن يتمتع بها المواطن دون قيود غير التي يفرضها المجتمع، فالمواطنة قانونياً تعني علاقة الفرد بالدولة كحقيقة جغرافية وسياسية تُحددها وتحكمها النصوص الدستورية والقانونية والتي تحدد وعلى قاعدة المساواة الحقوق المختلفة للأفراد والواجبات التي عليهم تجاه المجتمع والوسائل التي يتم من خلالها التمتع بالحقوق والإيفاء بالواجبات، وعادة ما تكون رابطة (الجنسية) معياراً أساسياً لتحديد من هو المواطن وبناءاً عليها تترتب الحقوق والواجبات السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية ....

2-**البعد الاجتماعي:** إن نقطة تحديد الفرد بالمواطن هي الانتماء لمجموعة من الأفراد (المواطنين) في رقعة جغرافية محددة ومعترف بها داخلياً وخارجياً، والانتماء محاولة لتشكيل الهوية ومن ثم الولاء تبعاً لفهم تلك الهوية وكينونتها.

3-**البعد الثقافي – السلوكي:** إن ممارسة مبدأ المواطنة على ارض الواقع مرتبط إلى حد بعيد بالمنظومة الثقافية السائدة داخل المجتمع، فالعادات والقيم والتقاليد والأعراف

1 – رضوان أبو الفتوح، التربية الوطنية (طبيعتها، فلسفتها، أهدافها، برامجها)، المؤتمر الثقافي الرابع، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1960، ص 127.

الاجتماعية ؛ تعمل بشكل لا واعي على اندماج الذات بالحياة الاجتماعية وفق شروط خاصة تحددها الجماعة وبالتالي تحديد الحقوق والواجبات وممارستها على ارض الواقع.

4-**البعد السياسي:** تبدو المواطنة اليوم اقرب إلى نمط سلوكي مدني والى مشاركة نشطة ويومية في حياة المجتمع أكثر مما هي وضع قانوني مرتبط بمنح الجنسية، فالمواطن الصالح مشارك في الحياة العامة بكل تفاصيلها، وهذا الوضع يشمل حرية تشكيل الأحزاب، حق التظاهر، الاعتصام، والمساهمة في تشكيل النظام السياسي.

المبحث الثاني: أنماط المواطنة

المواطنة صلة اجتماعية وسياسية، قانونية عندما تحمل معنى الحق القانوني تكون قائمة بين شخص ودولة، تختلف المواطنة من دولة إلى أخرى هذا حسب المكونات الثقافية، الاجتماعية، المعتقدات الدينية والنظام السياسي المعمول به، فهذه الاعتبارات ذات الصلة بالهوية تؤثر سلبا أو إيجابا في طريقة تمثل المواطنة لدى المواطنين ودرجة وطنيتهم ووعيهم بحقوقهم وواجباتهم العملية تجاه الدولة، وهذا يتضح في المخطط الذي يبين حقوق وواجبات المواطنة ويشير إلى علاقاتها وتفاعلاتها.

– وفيما يلي يتم عرض الأنماط المختلفة للمواطنة:

المطلب الأول: المواطنة المدنية:

وتشمل ما يلي:

1 – المواطنة المدنية:

تتمثل المواطنة المدنية نقطة تقاطع مع السلوك المدني في الاعتراف المتبادل وتسامح الأفراد فيما بينهم الذي يسمح بانسجام كبير في المجتمع، كما يتعلق الأمر بمراعاة أخلاق المصلحة العامة، التي تتطلب مشاركة جميع طبقات المجتمع، يمكن تصور هذه المشاركة من منظور مستويات متعددة، محلية وطنية وحتى العالمية منها،تضمن العدالة و المساواة في الحقوق و الواجبات و الكرامة تجمع بين جماعة من المواطنين تترجم من خلال سلوكيات عامة يحترمون في ضوئها بعضهم البعض،[1]وهذا البعد المعياري للمواطنة لا يتحقق إلا بواسطة المعايير و قيم الديمقراطية أو المدنية.

2 – المواطنة السياسية :

تتمثل في المشاركة السياسية وحق المساهمة في الإدارة العامة، في إطار قانون يسمح للفرد التمتع بحقوق يقوم في مقابلها بأداء مجموعة من الواجبات، وهذه الامتيازات التي من بينها حق التصويت حق الترشح للوظائف الانتخابية، حق الخدمة في الجهاز الإداري في الدولة، حرية الرأي والاعتقاد.[2]

1– سيد محمد ولديب، الدولة وإشكالية المواطنة، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2010، ص 50.

2– نسرين عبد الحميد نبيه، مبدأ المواطنة، مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص 142.

3- المواطنة الاجتماعية:

بعد الاعترافات منذ سنة 1945 بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دائرة وعالم العمل من ضمنها الحق في العمل، حق المطالبة بحماية نظام الضمان الاجتماعي، إنشاء مؤسسات مطابقة لحاجات التكوين، ولهذا تمثل القضايا الاجتماعية بعدا أساسيا للمواطنة وأدى هذا التصور المتموضع ضمن منظور تطوري، إلى تكملة كل مرحلة بالنسبة إلى المرحلة السابقة عليها، فالمساواة المدنية تمثل شرطا ضروريا للانتقال إلى المواساة السياسية، وهذه الأخيرة كانت ضرورية لفتح الطريق أمام المساواة الاجتماعية وهكذا فإن هذه الحريات المكتسبة تعزز بعضها البعض، فالمساواة السياسية تقوي المساواة المدنية و تحميها من التجاوزات المحتملة و المساواة الاجتماعية تثري مضمون المساواة السياسية وتعطيها دلالتها الكاملة.

4- المواطنة الاقتصادية :

المواطنة لا تنحصر فقط في الدائرة السياسية وممارسة الحقوق المدنية، فهي تحتضن كافة مظاهر الحياة في المجتمع، خصوصا علاقات العمل التي أخذت أهمية متزايدة مع تطور التجارة، ومن الضروري في هذا السياق تفادي التأثيرات السلبية للسياسة الاقتصادية على ممارسة المواطنة، فقد تسبب سياسة خفض الاستهلاك العام التي تمارس ضغوطا على نفقات الحماية الاجتماعية والمصاريف المخصصة للخدمات العامة في إضعاف التضامن الاجتماعي وتقويض الوظائف الاجتماعية الكبرى وتزايد نسب اللا مساواة كما هو ملاحظ في الدول ذات التوجه الرأسمالي اللبرالي، ويعتبر الحق في العمل من أبرز حقوق المواطنة الاقتصادية هدف ذو قيمة دستورية، فعلى كل مواطن واجب العمل وله الحق في الحصول على العمل، والدولة تضمن الاستفادة المتساوية من التكوين المهني كما تضمن حق ممثليه، في التحديد الجماعي لظروف الشغل وتسيير المؤسسات .[1]

المطلب الثاني: أهمية المواطنة

تعتبر المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية سياسية ساهمت في تطوير المجتمع الإنساني بشكل كبير ،إلى جانب الرقي بالدولة من خلال مبدأ المساواة و الديمقراطية، الشفافية وهي ذات أهمية لكونها:

1- سيد محمد ولديب، مرجع سبق ذكره، ص5

- تعمل على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري؛ من خلال تفعيل قيم المواطنة لأنها آلية ناجعة للحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية في أي مجتمع[1].

– المواطنة مبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، لا تلغي عملية التنافس بل ترتكز على احترام التنوع وليس نفيه، والساعية بوسائل قانونية للاستفادة من هذا التنوع في تثمين قاعدة الوحدة الوطنية، بحيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها وليس نفيا لخصوصياتهم، وإنما مجال للتعبير عنها وفقا لمبادئ الديمقراطية.

- لا يكتمل مفهوم المواطنة إلا بنشوء الدولة الديمقراطي، وذلك بممارسة الحياد الإيجابي تجاه معتقدات إيديولوجيات مواطنيها.

- تحفظ للمواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته وهذا ما يؤدي إلى الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة؛ لما يحقق وحدة النسيج الاجتماعي للمجتمع.

- تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات؛ عن طريق المشاركة في المسؤوليات وتوزيع الثروات العامة أما الواجبات التي تتمثل في دفع الضرائب، المحافظة عن الوطن والدفاع عنه.

- تؤدي إلى بناء سياسي مدني تعددي متنوع في العرق والمؤسسات) الأسرة، العائلة، القبيلة، الحزب والنقابة...الخ (والثقافة والإيديولوجية والدين، من باب احترام المشاركة الشعبية للمواطنين وتبويئها صدارة السلطة على مؤسسات الدولة .[2]

- تعتبر معيار للتقدم وتطور المجتمعات؛ بمعنى كلما تعددت التكوينات الاجتماعية والسياسية والثقافية تصبح المواطنة أساسا لبناء الدولة الحديثة التي تحدد العلاقة بين المجتمع والدولة.

يشير مفهوم المواطنة إلى حصيلة أبعاد التفاعل بين المجتمع والفرد من جهة، وبين الفرد والدولة من جهة أخرى، فالتطور التاريخي لمفهومها يوضح المحطات التاريخية التي مرت بها حتى وصل إلى دلالتها المعاصرة، كما يتأثر مفهومها بالتغيرات العالمية والتحولات السياسية والاجتماعية التي ساهمت في تنوع أنماط المواطنة المدنية،(السياسية، الاجتماعية

1 – محمد خليل،حقوق الإنسان وحقوق المواطنة، نقلا من الموقع:
http://www.amcoptic.com/n2008/magdy-khalil-6-08.htm14/05/2015

2– ياسر خلد عبد البركات، مبدأ المواطنة واستحقاق الدستور الدائم، متحصل عليه من:
http://mcsr.net/activities/007.html14/05/2015

والاقتصادية) التي تظهر أهميتها من خلال ممارسة المبادئ الديمقراطية في الحياة اليومية للمجتمعات بحيث تكون الديمقراطية جزء من الثقافة المجتمعية السائد.

المطلب الثالث: القيم المؤسسة للمواطنة

هناك مفردات عديدة تعبر عن القيم التي تشكل المواطنة أو تنتجها هذه في المجتمع.

1/ الاحترام: ونعني به احترام الأشخاص والمؤسسات العامة. وهو اعتراف متبادل بين الأفراد يصنع انسجاما في المجتمع. ويتعدى ذلك إلى احترام ذاتي وتلقائي للقانون والسهر على توجيه الآخر لفعل ذلك. ويكون تبادل الأفكار والآراء بين المواطنين بالتفاهم دون الحاجة إلى العنف.

2/ التضحية: وهي شعور الفرد بواجباته نحو مجتمعه، فالمواطن يجب أن يركز على أولوية الواجب على الحق، والسهر على نهوض مجتمعه. وقد صدق المفكر مالك بن نبي حين قال: " ليس الشعب بحاجة إلى أن نتكلم له عن حقوقه وحريته بل أن نحدد له الوسائل التي يحصل بها عليها، وهذه الوسائل لا يمكن إلا أن تكون تعبيرا عن واجباته." وتكافئ الدول الديمقراطية مواطنيها الذين يمارسون هذا السلوك وتميزهم عن غيرهم، لأن الجزاء من جنس العمل.

3/ التضامن: ونقصد به تحول أفراد إلى مجموعة موحدة ومتفاهمة على مشروع مشترك. فهي علاقة قائمة على مبدأ التفتح على الآخر والسعي من أجل مساعدة الأضعف، وقد حاول الإيطاليون الشماليون الخروج عن هذه القاعدة وذلك بمحاولات عديدة للانفصال عن الإيطاليين الجنوبيين بذريعة أن هؤلاء كسالى ومتواكلون غير أن الدولة الإيطالية واجهت بحزم كل هذه المحاولات الانفصالية لأنها تتنافى مع روح المواطنة والتزاماتها نحو الأسرة الوطنية. وهذه الفلسفة هي التي دفعت الدول الأوروبية الغنية إلى مساعدة الدول الأوروبية الفقيرة كإسبانيا والبرتغال واليونان بعد انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، فأخرجتها من التخلف إلى التقدم والعصرية[1].

5- الاكتساب : لا يمكن للمواطنة وقيمها أن تقوم دون اكتسابها عبر التربية والتنشئة عليها بمختلف الوسائل والطرق والأدوات التي تعمل في مجال إكساب المواطنة، وهي كثيرة بدء

1- مولود عويمر، مفهوم المواطنة وحقوق المواطن، الجزء الرابع،في الموقع الالكتروني:
http://www.oujdacity.net/regional-article-12593-ar/14/05/2015

بالأسرة وانتهاء بالمدرسة ومرورا بوسائل الإعلام والتكنولوجيا والإعلاميات ومؤسسات المجتمع المدني، (فالأسرة بصفتها المؤسسة الأولى في التنشئة عليها دور كبير في ترسيخ مفهوم المواطنة لدى الأبناء من خلال تنمية حسهم الوطني وتوجيههم إلى احترام الأنظمة والقوانين وتوجيه سلوكهم ومراقبتهم في الصغر والكبر.

إضافة إلى أن على الوالدين أن يكونا قدوة حسنة يقتدي بها الأبناء في المحافظة على مكتسبات الوطن وتعزيز وتكريس مفهوم المواطنة)، وتلعب المدرسة الحجر الأساس في إكساب النشء قيم المواطنة وواجبات المواطن وحقوقه في إطار التربية على المواطنة من خلال المواقف التعليمية التعلمية والتربوية.

وبما أن الموطنة تدخل في إطار النسق القيمي للمجتمع فان عملية التعليم والتعلم الإجرائية الخاصة بها سوف تنبثق من نظريات التعلم والتعلم المذكورة وحيث أن القيمة لها مكون معرفي فيجب أن تسعى المدرسة لتنمية المعرفة النظرية بمفهوم المواطنة فتبين جملة الحقوق والواجبات التي أقرتها كل من الأديان السماوية وتبين أهمية إدراك الأفراد لهذه الحقوق والواجبات كما يجب أن تغرس المدرسة في نفوسهم احترام الآخر وقبوله.

وفي إطار المكون الوجداني لقيم المواطنة يجب أن تسعى المدرسة بمجموعة من المواقف التعليمية سواء تلك التي تشمل الأنشطة الصفية أو اللاصفيّة في تكوين اتجاه إيجابي في نفوس النشء نحو هذه القيم بحيث تصبح جزء من تكوينهم الوجداني ومن سلوكهم مع أنفسهم ومع زملاؤهم، وحيث أن المواطنة كقيمة لها مكون اجتماعي يتمثل في كون الإنسان كائن، ذو صبغة إنسانية اجتماعية لا يستطيع العيش بمفرده بل هو في حاجة ماسة لان يعيش وسط مجتمع يحقق فيه الشعور والأساس بالانتماء، وعلى المدرسة أن تنمي هذا الانتماء في نفوس التلاميذ وان تخلق لهم جملة من الأنشطة التي تمكن التلاميذ من معرفة قضايا مجتمعه والاهتمام بها والمساهمة المتواضعة في الأنشطة المجتمعية من خلال الاتصال مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية.[1]

ويتحدد دور المدرسة أيضا في تنمية قيم المواطنة من خلال وجود إدارة تربوية تعي مفهوم التربية الحديثة، وتمارس أسلوب ديمقراطي في قيادة المدرسة وتعمل على خلق بيئة

1 - محمد النعماني، المواطنة السياسية في الجمهورية اليمنية (2007 – 1990) الأبعاد الدستورية والقانونية والعملية،الحوار المتمدن، نقلا من الموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=10288623/05/2015.

تعليمية فاعلة من خلال نسج علاقات تواصل إنسانية وتربية مع المعلمين والمتعلمين على حد سواء وبخصوص دور المعلم في تنمية قيم المواطنة فأنه يتجسد عن طريق القدوة الحسنة أمام التلاميذ وقيامه بدور المربي الفاضل الذي تتجسد في شخصية تلك القيم فهو أبعد ما يكون عن الديكتاتورية بل يكون علاقة ودية مع تلاميذه ويحترم دواتهم ويعطف عليهم ويتلمس مشكلاتهم ويحترم آرائهم ويتقبلها حتى يستطيع أن يساهم في تنمية الانتماء في نفوس التلاميذ نحو المدرسة والذي بدوره يشكل أساس الانتماء الوطني، كما يقتضي ذلك تطوير قدراته ومعارفه خاصة في مجال طرق التدريس الحديثة، كما نجد بجانب المدرسة مؤسسات المجتمع المدني، التي تشتغل في مجال المواطنة وفي مجال حقوق الإنسان مطالبة مباشرة بتمرير التربية على المواطنة في مجمل أنشطتها المدنية، وتذكي الوعي بها في المجتمع وفي محيطها المحلي الذي تشتغل فيه.

وبالتالي هي منظمات وهيئات مجتمع مدني الأخرى معنية بطريقة غير مباشرة بالتربية على المواطنة من خلال إدماج المواطنة في أنشطتها. فمثلا :الجمعيات التي تهتم بجودة المنتوجات الصناعية معنية بتعريف المواطن بحقوقه وواجباته تجاه الجودة، فحين يجد سلعة فاسدة أو منتهية الصلاحية عليه أن يخبر بها الجهات المختصة وأن يندد بذلك، لأن من حقه التمتع بجودة المنتوج الصناعي وصلاحية استعماله.. لأن مؤسسات المجتمع المدني(باعتبارها مؤسسات أهلية يفترض بها أن تكون قريبة من الناس تشكل قنوات تعمل على تمكين الأفراد من التعبير عن مطالبهم، والدفاع عن حقوقهم وتفعيل مشاركتهم الجماعية في تحقيق متطلباتهم الاقتصادية[1]، هنا يمارس الأفراد نشاطات متعددة ومتنوعة ترتكز جميعها على محددات ثقافية تتجسد في فلسفة المجتمع المدني التي تشكل في مجملها الثقافة المدنية المغايرة للثقافة التقليدية)، ومن هنا (الهم المركزي عربيا ينبغي أن ينصب على دمقرطة بنية الدولة الوطنية بما يؤصل المواطنة القائمة أساسا على سيادة القانون ومساواة الجميع أمامه.

ومن هنا تصبح مسألة مؤسسات "المجتمع المدني" باعتبارها المجال الذي يعبر فيه المواطنين عن حقهم، بل ومسئوليتهم، في الإقامة والانتماء إلى الروابط والتضامنيات والجمعيات والأحزاب والنقابات والاتحاد تنصب على دورها في تجسيد المواطنة وتوسيعه ليشمل ليس الحقوق السياسية فقط بل والحقوق الاجتماعية، وهنا سنجد أن مؤسسات

1- محمد النعماني، نفس المرجع السابق.

المجتمع المدني تتباين كثيرا فبعضها يسعى للتغيير الاجتماعي لصالح مجالات الحرية، وتوسيع وتكريس العدالة الاجتماعية والتضامن المجتمعي، يعمل بعضها الآخر لصالح إعادة إنتاج نظم قائمة على سلب أسس المواطنة تحت مسميات مختلفة كالحفاظ على التراث والأصالة والخصوصية ولمواصلة التعامل مع المواطنين كرعايا أو كانتماءات عشائرية أو جهوية أو أثنية أو طائفية

5. الممارسة: لا معنى للمواطنة من غير ممارسة فعلية لها على أرض الواقع، لأن الممارسة هي التي تعطيها القيمة التداولية في سوق المواطنة، حيث تصبح بدون ممارسة ترفا فكريا لا فائدة منه. علما بأن العلم هو العلم الذي تستفيد منه الإنسانية في حل مشاكلها وقضاياها المختلفة. والمواطنة دون ممارسة تهدم ثقافة المواطنة والمواطنة ذاتها من الداخل، لأنها تفقد لدى المواطن قيمتها العملية والنفعية. لذا قارن الأستاذ عبد المحسن بن عبد الله الماضي بين الوطنية والمواطنة، فوجد المواطنة الوجه العملي للوطنية، حيث قال "المتفق عليه أن الوطنية شعور والمواطنة ممارسة .. والوطنية حب ووفاء بينما المواطنة قبول " برضا أو بتبرم " .. والوطنية حرارة وانفعال وجداني أما المواطنة فهي سلوك وتصرفات .. والوطنية أداء يحضر في المناسبات العامة، أما المواطنة فهي الأداء الفردي للواجبات اليومية.. والوطنية ارتباط عاطفي بالأرض والمجتمع، بينما المواطنة ارتباط عملي.. والوطنية حس قلبي ضميري داخلي، أما المواطنة فهي سلوك فعلي ظاهر.. والوطنية لا تعدُّد فيها ولا تبدُّل، أما المواطنة فهي التكيُّف والمرونة بما تعنيه من تغيُّر وتبدُّل ..أي أن الوطنية نتيجة لواقع بينما المواطنة وسيلة لهدف. ومن المتفق عليه أيضاً أن الوطنية هي محصلة للمواطنة.. فلا وطنية جيدة بدون مواطنة جيدة[1]،الوطنية ذات علاقة بالتاريخ والهوية.. أما المواطنة فهي التناغم والإيقاع الحياتي اليوم. الوطنية مرتبطة بالأرض وبالمجتمع .. بينما المواطنة مرتبطة بالمعيشة اليومية في بلدك، أو بلد غير بلدك.. وتوطين النفس يعني تعويدها، وتوطين الجسد يعني الإسكان[2] والوطنية لا تشترط الالتزام بالقيم والمفاهيم المجتمعية، بينما لا مواطنة دون التزام بهما.. وإذا كانت قمة الوطنية أن تتجاوز القوانين

1-جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة بولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، لبنان، 1982، ص،123.

2- عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، 1979، ص، 23.

والأنظمة ونواميس الحياة في سبيل وطنك .. فإن قمة المواطنة هي الالتزام التام بالقوانين والأنظمة.. أخيراً الوطنية ممكن أن تفقد مالك أو حياتك بسببها.

أما المواطنة فيمكن أن تفقدها بسبب نضوب الفائدة أو بسبب مالك أو حياتك وممارسة المواطنة هي الضامن الوحيد للدخول إلى دلالة الدولة الحداثة والديمقراطية والعادلة والقادرة نتيجة ممارسة الحقوق والواجبات التي ترتكز عليها الدولة الحديثة، وفي غياب أية ممارسة واقعية معيشة لا يمكن أن نتحدث عن المواطنة. لأن الوطنية ليست كلمات فارغة وإنما أعمال وأفعال وسلوك لها ناتج في واقع الفرد والناس والدولة والمجتمع والوطن، ذلك أن المسافة بين الوطن والمواطن لا تجسرها ولا تجسدها محض كلمات ومشاعر وشعارات، ولكن التجسيد والتجسير يتمثل في سلوك المواطن بين حقوقه وواجباته! وهو السلوك الذي يعكس حقيقة المواطنة وفاء وانتماء ... المواطنة الحقة هي تمثّل سلوكي للحقوق والواجبات وعدم تغليب أي منها على الآخر.

إن المواطنة الحقيقية وفاًء وانتماًء يجب أن يعبر عنها بسلوك وطني منتمٍ فعلاً لا قولاً مُواطَنة .. تستشعر الواجبات بنسق متوازٍ ومتوازن مع الحقوق! مُواطَنة .. تستشعر أن الإخلاص في أداء الواجب هي ممارسة حق الوطن تجاه مواطن آخر مُواطَنة .. تضيء التربوي من الداخل برقابة ذاتية وليس وهج ضوء يسلطه الآخرون عليه من الخارج. إن المواطنة السلوكية الواعية بالحقوق والواجبات هي الانتماء الحقيقي للوطن والذات الفردية والجماعية.

إن هذه القيم والاكتساب والممارسة هي التي تتفاعل فيما بينها في نطاق الحراك الاجتماعي والتعالق المجتمعي لإنتاج ثقافة المواطنة، التي تعتبر من أحد مداخل ترسيخ المواطنة في المجتمع واستمرارها، ونشرها كأساس عملي للتداول بين الناس وبينهم وبين الدولة ومن ثم لا تستقيم المواطنة إلا بأسسها وشروطها وضرورياتها.[1]

1- شمخي جبر، دولة المواطنة، دولة المدنية، نقلا من الموقع الإلكتروني:
ww.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=34620

المبحث الثالث: السلوك المدني إشكالية المفهوم:

المطلب الأول: مفهوم السلوك المدني

يندرج مفهوم السلوك المدني في شبكة مفاهيمية واسعة تتداخل فيها المعاني وتتعدد الدلالات، وإذا كان هذا المفهوم بمكونيه السلوك والمدنية يحيل إلى نفس الوقت على الأخلاق والاتيقا (ethique) والى التمدن كحالة مجتمعية ترادف التحضر، فانه يستدعي في الآن ذاته مفاهيم أخرى محورية مثل الديمقراطية، والمواطنة والوطنية واحترام حقوق الإنسان والمدنية والحس المدني والتربية المدنية، أو التربية على المواطنة أو التربية على حقوق الإنسان، لذلك تعكس المصطلحات المستعملة في مجاله الواسع في المرادفات التي يحيل عليها على أحيان كثيرة تطورا تاريخيا وسياسيا للمجتمع وكذا تحول في القيم الأخلاقية والإنسانية، فإذا كان الحس المدني يعبر عن الفضائل الضرورية للسلوك الفردي والجماعي، فان التربية على المواطنة تهدف إلى تحديد وفهم العلاقات القانونية التي تضبطها قوانين وتشريعات الدولة، بينما تسعى التربية على حقوق الإنسان إلى التعلق بالقيم الكونية للإنسانية جمعاء.[1]

ويمثل مفهوم السلوك المدني واحدا من المفاهيم التي تتداخل في تعريفها بمفهوم المواطنة، إذ يحيل إلى فلسفة القيم والأخلاق، ويرتبط بالثقافة الحقوقية، لذلك نجده يحيل على حقل دلالي واسع.

ويمكن تعريف السلوك المدني باعتباره الجلي العملي لقيم حقوق الإنسان والمواطنة، أو انه الوجه التطبيقي لهما فنحن عندما نتحدث عن الحقوق فإننا نتحدث عن إطار نظري واسع، وعندما نتحدث عن المواطنة فإننا نتحدث عن مفاهيم عامة، لكن عندما نتحدث عن السلوك المدني فإننا نتحدث عن مفاهيم العملية التي تتمظهر في الممارسات و السلوكيات اليومية وفي الأبعاد الإنسانية والقانونية والأخلاقية لقيم المواطنة وفق ما تقدمه المبادئ والمفاهيم التالية:

- لا يمكن للسلوك المدني أن يستقيم إلا في بعد مجتمع ديمقراطي.
- لا مواطنة يجسدها سلوك مدني قويم في غياب المساواة بين كافة المواطنين.

---

1 – من أرضية الندوة الوطنية حول" المدرسة والسلوك المدني" المنظمة من طرف المجلس الأعلى للتعليم الرباط 23 و 24 ماي 2007 في الموقع الالكتروني:

www.chababe.ma23/05/2015.

الالتزام بالمعنى الأخلاقي لقيم السلوك المدني:

يقصد بالمعنى الأخلاقي منظومة الممارسات و السلوكات المدنية المتميزة بـ:

- الاحترام العميق للآخر.
- الميل إلى مواجهة كافة أشكال السلوك غير المدني.
- تجذر سلوك الانفتاح على الآخر، واحترام اختلاف المرجعيات الثقافية.

ولإرساء قيم السلوك المدني يجب:

- إنتاج أعمال فنية أو رياضية أو فنية تخدم السلوك المدني: رسوم- جداريات- مقطوعات موسيقية – أنشطة رياضية....
- انجاز حملات للترافع و التحسيس أو تنظيم تظاهرة لا تهدف الربح الذاتي بل تقدم خدمة مجتمعية أو اجتماعية.
- إبداء سلوك ايجابي تجاه المواطنين:
- إبراز مظاهر التساوي بين المواطنين من خلال تظاهرات وإحداث ومواقف.
- تبني موقف منتقد للتمييز بمختلف صيغه.
- إظهار مواقف ايجابية تجاه الأدوار المتساوية بين الجنسين.
- الترافع من اجل قيم المساواة: حملات توعية مطويات، خطبة...
- التعبير عن الرأي بحرية، والتمرس باليات التعبير والاتصال بالجمهور .[1]

ويعرف السلوك المدني إجرائيا: على أنه السيرة والمذهب والاتجاه، فيقال فلان حسن السلوك أو سيء السلوك. وبما أن السلوك مرتبط بالإنسان في مواقفه وأفعاله، فإن صفة المدني ترتبط بالتحضر والمدنية في مقابل الوحشية والهمجية. ولعل من أهم تجليات السلوك المدني ما يظهر في احترام الغير والاعتراف بالرأي الآخر والوعي بالحقوق والواجبات والتشبث بالقيم النبيلة كالعدل والتسامح والتضامن ونبذ العنف والخلاف والدعوة إلى العمل والمشاركة في الحياة العامة.[2]

من المفيد منهجيا الإشارة في البداية إلى أن أي محاولة لتعريف مفهوم السلوك المدني تعني في العمق الوقوف عند شبكة من المفاهيم المتعددة والمتداخلة، وبالتالي فلا

1 – جمال بن دحمان، المواطنة المسؤولة: دليل المفاهيم والمواضيع، المعهد العربي للتنمية والمواطنة، –عن برنامج ألف– ، المغرب، ص 23.

2 – كريم أبو حلاوة، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني مجلة عالم الفكر الكويت، 1999 ص، 9 .

يمكن تقديم تعريف نهائي وأحادي الجانب لمفهوم السلوك المدني، إنه مفهوم تتداخل ضمنه مستويات أخرى، سواء من حيث التركيب أو من حيث الحقول الأخرى القريبة من هذا المفهوم: فمن حيث التركيب نجد أن عبارة المفهوم مركبة من لفظتين هما : السلوك والمدني، فالأولى تحيل على الوجه الفردي للممارسة الاجتماعية، في حين أن الثانية تحيل على معطى التمدن أي على مظهر من مظاهر تطور المجتمعات الإنسانية الذي تمت فيه عملية تنظيم بنيات المجتمع وفق تصورات فلسفية واقتصادية وسياسية معينة، وهذا يعني أن المفهوم ينطوي على حمولة سياسية وثقافية ترتبط بتاريخية تطور المجتمعات وبنوعية القيم المواكبة لذلك التطور، وهذا ما يفسر التداخل الموجود بين مفهوم السلوك المدني ومفاهيم أخرى، من مثل : التربية على المواطنة والتربية على حقوق الإنسان:

- **السلوك المدني:** مرتبط بسلوكات الأفراد والجماعات
- **التربية على المواطنة:** البعد القانوني لثنائية الحق والواجب
- **التربية على حقوق الإنسان:** التشبع بالبعد الكوني الشمولي لقيم حقوق الإنسان .

إن السلوك المدني وفق هذا التقسيم الثلاثي يعتبر معيارا أخلاقيا لضبط العلاقة بين النزوعات الفردية سلوكات، مواقف... ومتطلبات الهيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الأفراد.[1]

وفي تعريف السلوك المدني لابد من استحضار مفهومين أساسين هما: المجتمع المدني، والتربية المدنية ... فلمفهوم المجتمع المدني خلفيات فلسفية وفكرية نرى أهمية الوقوف عندها من أجل تجلية مقاصده وإمكانات تفعيله في تربة اجتماعية غير التي أنتجته في الأصل، فإذا نظرنا إلى مفهوم المجتمع المدني من زاوية تاريخ الفكر نجد أنه تبلور في إطار التصدي للاستبداد السياسي، خصوصا في القرن الثامن عشر حيث بدأت السلطة السياسية تتمركز بفعل التطور الذي عرفته علاقات الإنتاج الرأسمالية، وهو ما ولد الحاجة إلى هامش يحد من هيمنة الدولة ويتيح المجال لمبادرات خارج هياكل السلطة الرسمية مبادرات يغلب عليها الطابع الفئوي. لذلك كثيرا ما يميل الدارسون إلى المقابلة بين المجتمع السياسي الدولة وأجهزتها الرسمية والمجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية الفاعلة في المجتمع بصورة تطوعية أو مؤسساتية ولكنها موازية للهياكل الرسمية.

1 – جمال بن دحمان، مرجع سبق ذكره،ص 10.

لقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بظهور حركات فلسفية واجتماعية واكبت النهوض الصناعي للرأسمالية الأوربية، من جهة، وأحدثت قطيعة نهائية مع العصور الوسطى من جهة ثانية...[1]

المطلب الثاني: تطور مفهوم السلوك المدني

لقد تبلورت مكونات مفهوم السلوك المدني في إطار النظرية الليبرالية بمفرداتها الأساسية:

- العقد الاجتماعي مقابل نظرية الحق الإلهي للملوك.

ويعني العقد الاجتماعي تلك الفلسفة التي تحاول تفسير نشوء المجتمعات وتطور الإنسانية، كما أنّها تبحث و بشكل أساسي في علاقة الدولة والسلطة بالشعب والجماعة، بمعنى أنّ الدولة والسلطة هي نتاج اتفاق عقدته الجماعة على تشكيل هذه الدولة التي ستدير حياتهم وتقدم لهم الخدمات وتفض النزاعات بينهم وتحميهم من الأخطار الخارجية والداخلية. كما أنّ العقد الاجتماعي ظهرت قديما عبر أفلاطون و أرسطو، ولكنها اتخذت الآن مساراً مختلفا عما كانت عليه قديماً، إذ جرى إعادة دراستها وبلورتها وصياغتها على شكل نظرية علمية متكاملة. [2]

أما الحق الإلهي فيرجع أصل مفهوم أو نظرية حق الملوك الإلهي لأوروبا في العصور الوسطى، حيث كان يُشاع أن الرب يمنح سلطه مؤقتا للحاكم السياسي وهي نفس الفكرة التي يستعملها الكرسي الرسولي يعد جيمس الأول ملك إنجلترا وابنه تشارلز الأول أشهر من استمدوا شرعيتهم من خلال هذا المفهوم، ولم يتم التخلص من هذا المعتقد حتى بعد مقتل تشارلز الأول، إذ تم اعتباره شهيدا حسب ما جاء في كتاب الصلاة المشتركة الأنجيلي المذهب قسطنطين الأول أول من أعتبر الملوك ممثلين الله على الأرض من الملوك المسيحيين.

و كان **روبيرت فيلمر** أحد أشهر المدافعين عن هذا المفهوم وكتب أن الدولة عبارة عن أسرة وان الملك هو الأب، كما أكد عن طريق الشرح التوراتي بقوله أن آدم أُنزل كأول ملك على الأرض وأضاف أن تشارلز الأول ملك إنجلترا يحكم إنجلترا كوريث شرعي لآدم،

1- كريم أبو حلاوة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2 – تعريف العقد الاجتماعي، نقلا من الموقع الإلكتروني:

www.marefa.org/index.php 20/05/2015.

انتقده الفيلسوف جون لوك سنة 1689 في كتابه المعادي لاستبدادية بالحكم "المعالجة الأولى عن الحكومة المدنية الآراء الداعمة للحكم باسم الله أو الرب ونقضها.[1]

تبنى هذه النظرية ثلاثة مفكرين جمعتهم قواسم مشتركة عديدة في تفسيرهم لها، وهم جون لوك، وجان جاك روسو، وتوماس هوبز.

• التعددية السياسية مقابل الحكم المطلق .

• إقرار حق المواطنة والحريات العامة في الملكية والعمل والرأي، بعد أن كانت هذه الحريات مقتصرة على الملوك والنبلاء.

• الانتقال إلى مبدأ سيادة الأمة المشتق من حق المواطنة.

• تجاوز أشكال الانتماء التقليدية في صيغها الدينية والمذهبية و الاثنية، إلى أشكال أساسها علاقات اجتماعية طوعية وتعاقدية وحرة، توجهها غايات ومصالح مشتركة.

تطور المفهوم من هوبز ولوك وروسو في مرحلته الأولى، إلى هيغل وماركس وغرامشي في المرحلة الثانية

- مفهوم البنية الفوقية والبنية التحتية عند من ماركس.

يرى ماركس أن المجتمع المدني هو مجموعة البنى الفوقية مثل : النقابات والأحزاب والصحافة والمدارس والأدب والكنيسة، بل هو يرى في الفاتيكان أكبر مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني .

- مفهوم البنية الفوقية والبنية التحتية عند غرامشي .

ينبني المجتمع المدني عند غرامشي من العلاقات الثقافية والإيديولوجية، ولذلك فالمجتمع المدني لديه يمثله الرأي العام غير الرسمي (أي الذي لا يخضع لسلطة الدولة المباشرة).

وبإمكاننا الآن أن نتساءل : ضمن أي حقل يمكن إذا أن نضع الحديث عن السلوك المدني؟ كإجابة أولية نقول إنه يقع بين الأخلاق والقانون، أي أنه لا يمكن أن نتصور السلوك المدني إلا مؤطرا بمنظومة أخلاقية محددة وبإجراءات قانونية معينة. وبين هذين الموقعين توجد منظومة غير مصرح بها، إلا وهي الأعراف والتقاليد والقيم الاجتماعية.[2]

---

1 – تعريف الحق الإلهي، نقلا من الموقع الإلكتروني:

www.almaany.com/answers/20/05/2015.

2 – كريم أبو حلاوة، نفس المرجع السابق، ص 17.

المطلب الثالث: أبعاد السلوك المدني

مما سبق نستنتج أن للسلوك المدني مجموعة من الأبعاد هي :

- البعد الأخلاقي: القيم، التمثلات، التربية ...
- البعد الاجتماعي: السلوكات السائدة في الحياة اليومية
- البعد القانوني: القوانين المنظمة لعلاقة الحقوق والواجبات
- البعد التربوي: السلوك المدني منتوج لعملية بنائية مستمرة تتطلب تدخل التنشئة

لذلك لابد من التمييز في هذا الجانب بين مستويين:

1 – مستوى المرجعيات المؤطرة للسلوك المدني...

2– مستوى الممارسات التي تترجم هذا السلوك في الواقع اليومي، أي ضمن الممارسة الاجتماعية... لذلك نميز في الحديث عن السلوك المدني/ المواطنة بين مستويين اثنين: المستوى الثقافي المجتمعي والمستوى التربوي المدرسي المتحكم في المستوى الأول هو المعيار القيمي الأخلاقي، أما الثاني فيتحكم فيه المعيار المعرفي الوجداني، وعن هذين المستويين تتولد سلوكات الأفراد ومواقفهم التي تأطر نقطة التقاطع بين هذين المستويين

ومن زاوية التكامل بين هذين المستويين يمكن الوقوف على علاقة السلوك المدني بالمفهوم الآخر الذي هو التربية المدنية. فالتربية المدنية بهذا المعنى هي مجموع المعارف والمهارات والخبرات التي يكتسبها الفرد داخل منظومة تربوية أو اجتماعية محددة والتي تؤهله ليقوم بأدواره داخل مجتمعه (أسرة – مدرسة – المجتمع – الإنسانية...) بكفاءة وفعالية على قاعدة المسؤولية واقتران الحقوق بالواجبات... ولذلك تنطوي ضمن هذا المفهوم جملة من القيم الإنسانية من مثل الحوار المبني على التسامح واحترام حرية الآخر وتقدير حقه في الكرامة، أي القيم التي تشكل أساس تنقسم إلى ثلاثة أجيال أساس هي:

1– الجيل الأول– الحقوق المدنية والسياسية: وتمثل الحرية الفردية مركز هذه الحقوق، أي كل ما له صلة بحق الفرد في الحياة والسلامة الشخصية والحرية في التعبير والتفكير.

2 – الجيل الثاني– الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتعلق بالحق في الغذاء والصحة والعمل والتعليم والعيش الكريم..

3 – الجيل الثالث– الحقوق البيئية والنمائية: وتندرج ضمن كل ما يضمن حق الأفراد والجماعات في العيش في بيئة سليمة وآمنة والمشاركة في في تحقيق التنمية والاستفادة من عائداتها.

ماذا نستنتج من هذا التقسيم الثلاثي؟ نستنتج أن البعد المدني للحقوق هو أول ما تنبهت البشرية إلى التنصيص عليه، وعنه ستتوالد أسر فرعية للحقوق بحسب تطور المجتمعات وتنوع حاجاتها في العيش والاستقرار...

– التربية المدنية بهذا المعنى المدنية مدخل لترسخ قيم المواطنة التي تتطلب بالضرورة انتماء الفرد للمجموعة انتماء أساسه الكفاءة، مع استحضار كون التربية على المواطنة تهتم بالبعد القانوني للحقوق في علاقتها بحقوق الإنسان لذلك فهي تعنى أساسا بخلق الوعي لدى المواطن بضرورة الانخراط بشكل إيجابي في الحياة العامة وفق ما تقتضيه ممارسة الحريات العامة، ليتحول إلى فاعل مؤثر بشكل إيجابي في محيطه، ومساهم في النسيج السياسي والثقافي للمجتمع الذي يعيش فيه..

– المواطنة ليست فضيلة أخلاقية بالمعنى الاجتماعي المتداول، بل هي ممارسة مجتمعية يومية...[1]

المطلب الرابع: مداخل تفعيل ثقافة السلوك المدني

تستدعي ثقافة السلوك المدني وتفعيله داخل الفضاء الاجتماعي جملة من الاعتبارات والشروط وهناك مجموعة من المداخل الأساسية من شأنها أن تضمن التوجهات الملائمة لتنمية السلوك المدني وهي:

- **مدخل التواصل:** أي أنه ينبغي أن تكون فضاء للحوار المستمر، وذلك من منظور يعتبر الحياة الاجتماعية كلها عبارة عن سلوكات متبادلة بين الأفراد والجماعات،مع تشجيع المناسبات التي يمكن أن تبلور ميولات التطوع لدى المتعلمين.

- **مدخل الثقة في فضاء المؤسسة:** تعزيز الشعور لدى المتعلمين بالانتماء للمؤسسة، وهذا بالطبع يقتضي تأهيل البنيات التحتية للمؤسسات لتكون في مستوى دعم ثقة المتعلمين بها ينبغي أن تلبي المؤسسات حاجات حقيقية لدى المتعلمين.

–أهمية أخلاقيات المواطنة القائمة وحدة الوجدان الجماعي.

- **مدخل جودة المنتوج التربوي:** إعادة الاعتبار لمنطق المسؤولية

- العمل على تجاوز ما تعانيه المؤسسات التعليمية اليوم من تضخم في المعارف وغياب الفرص التي يعبر فيها المتعلمون عن ذواتهم ومشاعرهم وأحاسيسهم، ذلك أن ثقافة السلوك

1 – كريم أبو حلاوة، نفس المرجع السابق، ص 18.

المدني لا تتطلب فقط معرفة قواعد هذا السلوك، بل الانخراط اليومي والإيجابي في تفعيلها...

- الانتقال من مستوى الخطاب إلى تقنين الإرادة الكفيلة بتفعيل مقتضيات هذا السلوك في المؤسسات، وذلك عبر تشجيع ثقافة الانخراط في تدبير الشأن العام، سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

- وجود تعاقدات قبلية بين الأطراف الفاعلة في الوسط المدرسي...

- لابد أن تتوفر كل مؤسسة على دليل عملي يمكن من رصد مؤشرات حركية ثقافة السلوك المدني داخل المؤسسة والقيام بدراسة دورية لمنتوج التتبع والتشخيص المستمر لتلك الحركية في أفق تقويم ما ينبغي تقويمه وتعديله واقتراح الإجراءات الجديدة الكفيلة بتجاوز الوضعيات السلبية التي تنسف قيم السلوك المدني داخل الوسط الاجتماعي والثقافي والسياسي.

- تخصيص حيز مهم للبحث العلمي الميداني الذي يشخص التفاعلات داخل الفضاءات المدرسية، فلا يمكن أن نصحح أوضاعا لم نفهمها الفهم الكافي والجيد. هناك ظواهر كثيرة تتعايش داخل مدارسنا محملة برواسب نفسية واجتماعية وثقافية، ولكن لم نعمل في أي وقت من الأوقات على مساءلتها علميا - تفعيل القوانين الداخلية للمؤسسات وذلك باعتماد منطق المحاسبة المسؤولة دون اعتبارات تبرر في كثير من الأحيان النزوع نحو إعطاء المصداقية للسلوكات المنحرفة داخل المؤسسات، كيفما كان مصدر هذه السلوكات[1]

خلاصة واستنتاجات:

1 – كريم أبو حلاوة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

لقد تم البحث في هذا الفصل عن مفهوم المواطنة والسلوك المدني وكذا تتبع الجذور التاريخية لمفهوم المواطنة حيث ارتبط مفهومها بالوطن، أما في الحضارة اليونانية ارتبط مفهومها بدولة المدينة وكانت كلمة المواطنة تعني التفرقة بين أبناء المنطقة بالمقابل الغرباء أي المواطنين الأحرار واستمرت كذلك في الحضارة الرومانية حيث كانت التسميات الأولى لكلمة المواطنة لكل من الحضارة الإغريقية والرومانية.

ويعد مفهوم المواطنة مصطلح مركب أي مصطلح سياسي واجتماعي وثقافي يقصد به انتماء الإنسان إلى بقعة أرض ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها، والمواطن هو الإنسان الذي يستقر ببقعة معينة، كما تم البحث عن أبعاد المواطنة أي البعد القانوني والاجتماعي والبعد الثقافي والبعد السياسي.

ومنه فالمواطنة تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات عن طريق المشاركة في المسؤوليات وتوزيع الثروات العامة، أما الواجبات التي تتمثل في دفع الضرائب وغيرها، كما تؤدي إلى بناء سياسي مدني تعددي متنوع في العرق والمؤسسات وبالتالي لا يكتمل مفهوم المواطنة إلا بنشوء الدولة الديمقراطية وذلك بممارسة الحياد الإيجابي تجاه معتقدات إيديولوجية مواطنيه.

كما تم البحث عن مفهوم السلوك المدني وخصائصه إذ يرتبط السلوك المدني ارتباطا وثيقا بالمواطنة وبالخصوص الذي ظهر مع الحضارات السابقة (الحضارة اليونانية والرومانية) وتجدد في عصر التنوير خصوصا مع مونتيسكيو وهو يعبر عن حب القوانين والتعلق بالصالح العام بمعنى أنه أول سلوك يجب أن يقوم به المواطن هو الحفاظ على الممتلكات واحترام الحقوق والواجبات وهذا يعني أن المواطنة هي ممارسة الفعل المدني، وهي تتجدد وفقا للمسؤولية الأخلاقية والسياسية وبالتالي فإن مفهوم السلوك المدني يعني سلوك الأشخاص الذين لهم علاقة نوعية مع الدولة ويدل على نذر الذات للشيء العمومي أي احترام الواجبات الداخلية للمجتمع أي احترام الديانات والعادات والتقاليد وإعادة النظر في تربية المواطنين أي ترسيخ علاقة واضحة وواعية فيما بين الأفراد بين مؤسسات المجتمع ومؤسسات الدولة تتبني على احترام الحقوق والواجبات الدينية والقانونية والأخلاقية.

الفصل الثالث

أهمية المجتمع المدني في تفعيل قيم المواطنة والسلوك

المبحث الأول: دور التنشئة السياسية في تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني

المطلب الأول: مفهوم التنشئة السياسية

المطلب الثاني: أهداف التنشئة السياسية

المطلب الثالث: أهمية التنشئة السياسية في تفعيل قيم المواطنة والسلوك المدني

المبحث الثاني: دور الثقافة السياسية في تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني:

المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية

المطلب الثاني: عناصر ومكونات الثقافة السياسية

المطلب الثالث: مستويات الثقافة السياسية

المطلب الرابع: أهمية الثقافة السياسية في تفعيل قيم المواطنة والسلوك المدني

المبحث الثالث: دور المشاركة السياسية في تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني

المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية

المطلب الثاني: أشكال و صور المشاركة السياسية

المطلب الثالث: مراحل المشاركة السياسية

المطلب الرابع: أهمية المشاركة السياسية في تفعيل قيم المواطنة والسلوك المدني

المبحث الرابع: دور الشفافية والمساءلة في تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني

المطلب الأول: الشفافية:

المطلب الثاني: المساءلة:

المطلب الثالث: أهمية الشفافية والمساءلة في تفعيل قيم المواطنة والسلوك المدني:

تمهيد:

أصبح موضوع المجتمع المدني موضوعا مركزيا ويحظى بأهمية بالغة في الخطاب السياسي والاجتماعي باعتباره الوسيط الاجتماعي للتنمية والتحديث وتفعيل سبل المواطنة، وتجسيدا واضحا للسلوك المدني للمواطن والآلية الأساسية لتأطير المواطنين وضمان مشاركتهم الفعالة في بناء إستراتيجية وحلول للمشكلات المجتمعية

وهناك مجموعة من الآليات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع المدني الواجب توفرها حتى نتمكن من تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني والمتمثلة أساسا في كل من (التنشئة السياسية، الثقافة السياسية، المشاركة السياسية، المساءلة والشفافية)، وهذا ما سنحاول إثباته والوصول إليه في هذا الجزء من البحث.

المبحث الأول: دور التنشئة السياسية في تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني

قبل التطرق والبحث في هذا العنصر تستدعي الضرورة التطرق أولا إلى تعريف التنشئة السياسية وتطورها وكذلك أهدافها ومؤسساتها وقنواتها، ثم دورها في تعزيز قيم المواطنة.

المطلب الأول: مفهوم التنشئة السياسية

تعتبر التنشئة السياسية إحدى الوظائف التي يقوم بها النظام السياسي من خلال أجهزته المختلفة في مرحلة معينة من مراحل حياة الفرد الاجتماعية والسلوكية، هذا ولا يستطيع أحد أن ينكر الدور الذي تلعبه المؤسسة الاجتماعية الأولى وهي الأسرة في حياة الفرد، فالأهمية الوظيفية للتنشئة هي أنها تعمل طي استمرارية وديمومة القافية في المجتمع والتي تساعد بدورها طي استمرارية البنيان السياسية الموجودة، ويتم ذلك على أنها عملية تعلم وتعليم وتربية وتقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى اكتساب الفرد سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتسير له الاندماج في الحياة الاجتماعية عن طريق قنوات ووسائل ومؤسسات من شأنها تعمل على تنشئة الفرد تنشئة سياسية وتنمية المعرفة السياسية له.

إن التنشئة السياسية كمصطلح هي حديثة في تراث علم الاجتماع السياسي،واستخدام لأول مرة من طرف "**هربرت هايمان**" كعنوان لكتاب له نشر عام 1959م، فالتنشئة السياسية وإن كانت تشكل أحد المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية، والسياسية المعاصرة، وتستقطب محاور العديد من علماء الاجتماع السياسي الذي يحاولون إيجاد نظرية عامة لها إلا أنها لا تزال في مرحلة مبكرة من تطورها المنهجي والتحليلي.

يعرفها **آلموند وبويل**" أنها ذلك الجزء من عملية التنشئة الذي يقوم بتشكيل الاتجاهات السياسية على أنها أساس أن التنشئة هي الطريقة التي يكتسب الأفراد من خلالها قيم واتجاهات مجتمعهم.

وعليه التنشئة السياسية هي عملية اجتماعية تشمل جميع أساليب التعليم السياسي،التي تمارس على الفرد بصورة مباشرة عبر مختلف مراحل حياته من طرف

مؤسسات اجتماعية رسمية وينتج عنها بصورة مقصودة،تشكل قيم،واتجاهك،وقواعد سلوكية لدى كل فرد بصفته مواطنا في نظام سياسي معين.[1]

المطلب الثاني: أهداف التنشئة السياسية

تتمثل أهداف عملية التنشئة السياسية في:

- **تنمية المعرفة السياسية:** إذ تهدف التنشئة السياسية إلى تكوين الفرد سياسيا وجعله يكتسب قدرا من المعرفة والفهم لما يدور حوله من مسائل سياسية كنظم الحكم، وتصرفات القادة وغيرها، مما ينمي قدراته ويساعده على تنظيم خبراته وبنائها عن العالم السياسي الذي يحيط به، وإن نمو المعرفة هو أحد العناصر الأساسية والهامة في تكوين الشخصية السياسية.

- **المشاركة والاندماج في الحياة السياسية:** إن مظاهر الارتباط بين التربية والنظام السياسي هي عملية تهيئة الأفراد للمواقع السياسية الهامة أو اختبار وانتقاء الصفوة السياسية كما يقول "مورفيك" وذلك من خلال عدة عمليات هي الأدوات الرئيسية لكمية السياسية وتتمثل في:

- **عملية التعبئة أو التجنيد السياسي:** أي اندماج الأفراد في الحياة السياسية بشغل مناصب سياسية،أو أداء أدوار سياسية بطرق رسمية "انتخاب، اختيار" أو بطرق غير رسمية "تطوع "[2] .

المشاركة السياسية: أي تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفى صناعة السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، والمشاركة السياسية قد تكون إيجابية بمشاركة الفرد في مستوى من مستويات العمل والنظام السياسي التي تتدرج كما حددها بعض العلماء كما يلي:

- تقلد منصب سياسي أو إداري.
- العضوية نحو منصب سياسي أو إداري.
- العضوية النشطة في التنظيم السياسي "كالعضوية في الحزب"
- العضوية العادية في التنظيم شبه السياسي " كمؤسسات المجتمع المدني"

---

1 – محمد علي العويني، العلوم السياسية، دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، مصر، عالم الكتب، ص 252.

2 – عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، ط2، الإسكندرية، المكتبة الجامعية،2000، ص ص 55–59.

- العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي " كالنقابات العمالية"
- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة "كالمعرفة والوقوف على المسائل العامة"
- المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية " كالمشاركة في الهيئات التطوعية"
- الاهتمام العام بالسياسة.

كما قد تكون المشاركة السياسية سلبية ع وتأخذ السلبية السياسية عدة صور أهمها:

- **اللامبالاة:** أي عدم الاهتمام بالأفراد، والظواهر ولا بالمواقف الاجتماعية بصفة عامة أو خاصة.
- **الشك السياسي:** في أحوال وأقوال الآخرين في المجتمع خاصة القيادات، والنظر أو الشعور بأن العمل السياسي عمل رديء، وأن الثقة في رجال العمل السياسي أمر مستحيل.
- **الغربة السياسية:** أي شعور الفرد بأنه غريب عن العمل السياسي، والحكومة، وما يدور بالمجتمع.
- **الاغتراب:** وهو شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة فيه لا يصان به، ولا يعنيهما أمره، وبأنه لا قيمة له في هذا المجتمع، وهذا الشعور يؤدي إلى تقليل الفرد من أهدافه، وفقدانه للحماس وللدافع والبعث للمشاركة السياسية.

المطلب الثالث: أهمية التنشئة السياسية في تفعيل قيم المواطنة والسلوك المدني

التنشئة السياسية بحكم طبيعتها تكاد تكون إحدى القوى المحافظة لأن ما يكتسبه الأفراد من أفكار سياسية، وتوجهات، وقيم تشارك فيه أجهزة عديدة، وإن أي محاولة لإحداث تغيير ثقافي موجه تعتبر فاشلة لأنه يتعذر إخضاع كل وسائل التنشئة السياسية نحو التغيير بل من الممكن ذلك عن طريق صياغة برامج محددة لهذا النوع من التوجيه دون إغفال أنها عملية تبدأ من الطفولة المبكرة، وتساهم فيها هيئات ومنظمات عديدة بعضها رسمي، وبعضها الآخر غير رسمي.[1]ومن أهم قنوات أو وسائل التنشئة السياسية التي تساهم في تعزيز قيم المواطنة.

01- الأسرة: هي أول قناة من قنوات التنشئة التي يتعرض لها الفرد، ولها تأثيرات قوية، ودائمة على شخصية الفرد الذي يقضي أول مراحل عمره فيها.

وتمارس الأسرة تأثيرها التربوي على تنشئة الفرد من خلال ثلاث زوايا:

1 – محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 254،255.

أ- **المركز الخاص للأسرة:** إذ تظل بمثابة المصدر الوحيد الذي يرعى الطفل ويلبي حاجات المادية والمعنوية، مما يدفع الطفل إلى تقمصن قيم، واتجاهات والديه، وخاصة الأم لأنها الأكثر ملازمة للطفل أثناء فترة التكوين الأولى.

ب- فلسفة وقيم الأسرة: فالأسرة تعكس نظاما لقيم، واتجاهات الآباء قد يكتسبه الأبناء، و يجعلونه معيارا لسلوكهم، كما قد يستوعبون دون أن يعلموا به لأن هناك تغييرا يفرض اختلاف قيم واتجاهات الجيلين.

ج- طرق تربية الطفل: وهي لا تقتصر على التلقين العلني والمستتر للمعارف السياسية والاجتماعية، بل تتضمن كذلك الأساليب التي تنتجها الأسرة في تربية الطفل، والتعامل معه، والتي يكتسب من خلالها المعتقدات والاتجاهات المختلفة ومن بين هذه الأساليب:[1]

- **أسلوب ممارسة السلطة:** باعتبار الأسرة هي أول نمط للسلطة يعايشه الفرد فإن قيمة واتجاهات تتأثر بطريقة الآباء في ممارسة السلطة، وتولد في نفوسهم قيم الإكراه والحب للشخصية الديمقراطية.

- **أسلوب اتخاذ القرارات داخل الأسرة:** إذ تلعب عملية تشجيع المشاركة في صنع القرارات داخل الأسرة دورا في زيادة إحساس الفرد بالكفاءة السياسية، وتوفر له مهارات التفاعل السياسي، وتشجيعه على المشاركة السياسية الفعالة في النظام السياسي.[2]

02- جماعات الرفاق: إذ يقر علماء السياسية عموما أن سلوك الفرد يتأثر بسلوك أقرانه، وأصدقائه، ومن هم في سنه، أو على الأقل متساوون معه، ويقضي معهم فترات طويلة في محيط الحي، أو المدرسة، أو العمل، أو مؤسسات اجتماعية أخرى.

وفيما تبين أهمية الفرد جماعات الرفاق ودورها الفعال في تشكيل القيم واتجاهات الأفراد خاصة السياسية منها لأن الفرد يشعر في إطارها بسهولة التكيف مع البيئة الاجتماعية، والثقافية وما يتضمنه من ثقافة سياسية، وساعدت على تشكيل اختيارات سياسية لدى الأفراد تساعد في تحديد مصيرهم عند النضج.[3]

03-الأحزاب السياسية: يبرز دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية خاصة في الدول الديمقراطية، وتلك التي تأخذ بنظام التعددية الحزبية.

---

1 – محمود حسن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 36

2 – نفس المرجع، ص 37.

3 – محمود حسن إسماعيل، نفس المرجع السابق، ص 41.

والحزب هو مجموعة من الأشخاص المنظمين، والذين تجمعهم فلسفة، أو إيديولوجية، ويهدفون إلى تحقيقها ميدانيا، ويقصدون من وراء ذلك الوصول إلى السلطة وممارستها وللأحزاب السياسية العديد من الوظائف التي تؤديها، والتي تعكس دورها في عملية التنشئة السياسية، وأهم هذه الوظائف:

- **التأطير السياسي والإيديولوجي للناخبين:** محاولة توعيتهم وتبصيرهم حول السياسات المتبعة من طرف الحكام

- **اختيار المترشحين للمناصب الانتخابية:** إذ تعد الأحزاب بمثابة المدارس التي تدرب أعضاء فيها، وتؤهلهم للممارسة السلطة السياسية.

تنشيط الحياة السياسية:من خلال التنافس الدائم وحث الجماهير على المشاركة في الحياة السياسية

ونجد أيضا وسائل الإعلام ووسائل الدينية والجيش الذي يعتبرون أيضا من مؤسسات وقنوات التنشئة السياسية.[1]

وعليه يمكن القول أن كل هته القنوات السابقة الذكر تساهم بشكل أو بآخر في تعزيز قيم المواطنة لدى الفرد منذ نشأته و إلى غاية نضجه ومساهمته في شتى مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، سواء كان ذلك بشكل فردي من خلال التشبع بقيم المواطنة التي تساهم في تنمية المجتمع من جميع النواحي، أو في شكل جماعي في إطار منظم ضمن مؤسسات المجتمع المدني بجميع أصنافها وبجميع أطيافها.

1 – حسين البدراوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة، مصر، دار المطبوعات الجامعية،2000، ص 19.

المبحث الثاني: دور الثقافة السياسية في تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني:

المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية

بداية يمكن تحديد المقصود بالثقافة السياسية بالرجوع إلى ما كتبه الأستاذ ستفيان برنار حيث يقول "أن الثقافة السياسية عموما هي ذلك الموجود في ثقافة مجموعة معينة والذي يرتبط بين السلطة والحكم في هذه المجموعة، أنما تتمثل في كيفيات وطرق التفكير والتي يجب أن تدرك فعليا.[1]

وعلى الرغم من أن العامل الثقافي كان احد العوامل المهمة في دراسة السياسة منذ نشوء علم السياسة، فان مفهوم الثقافة السياسية يعتبر احد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسة،ولقد كان العالم السياسي الأمريكي ألموند (Almond) هو أول من استخدمه في مقاله كتبها عام1956، ويعرف ألمند الثقافة السياسية بأنها:"مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي"[2]

ويعرف روي **مكريديس**:"الثقافة السياسية باعتبارها الأهداف المشتركة والقواعد المقبولة على نطاق واسع في المجتمع"، أما صمويل بيير فيرى :"أنها تتكون من القيم والمعتقدات والاتجاهات إزاء الحكومة، وكيف تتصرف، وما يجب أن تكون عليه"[3]

أما "**لوشيان بآي**" فقد اعتبر الثقافة السياسية:"وسيلة لاكتشاف منهج للعمل ابتداء من المستوى علم النفس الفردي إلى مستوى التجمعات الاجتماعية التي تمثل المساحة أو المجال التقليدي لعمل السياسة."[4]

---

1 – زهير بوعمامة، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، جامعة عنابه، السنة الثانية علوم سياسية، 2002، ص 07.

2 – محمد زاهر بشير المغربين، **قراءات في السياسة المقارنة (قضايا منهاجيه ومداخل نظرية)**، بنغازي، جامعة قار يونس، ط2،1998، ص219

3–عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، القاهرة، مكتبة الآداب،2004، ص102

4 – عبد الغفار رشاد القصبي،**التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، الكتاب الأول، التنمية السياسية وبناء الأمة، جامعة القاهرة، ط2،2006،ص 186.

وانطلاقا مما سبق من تعاريف مختلفة للثقافة السياسية نجد أن كل تعريف لا يسلم من الاعتراض عليه ولا بد إلا أن يكون قد اغفل بعض الأمور التي جعلته غير جامع لكل ما يتعلق بتعريف الثقافة السياسية.

ويكون التعريف الجامع والشامل للثقافة السياسية هو:" مجموعة من المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسية والحكم، والسلطة والدولة،الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة من خلال منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور والعلاقة المناسبة بين الحكم والمحكوم.

والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع... وهي تختلف من بلد لا خر حتى ول كان شعبه ينتهج نفس الأساليب الحديثة، وينتمي إلي نفس الحضارة، ويتقاسمان والاهتمامات والو لاءات .[1]

المطلب الثاني: عناصر ومكونات الثقافة السياسية

تشير السياسة إلى مجموع من الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى أوفر للعملية السياسية، وتقدم القواعد الثابتة التي تحكم تصرفات الأفراد اخل النظام السياسي، أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه سواء كانوا حكاما أو محكومين وعلى ذالك يمكن تحديد:[2]

01- عناصر الثقافة السياسية: وتتكون من ثلاثة عناصر:

أ- الثقافة السياسية ثقافة فرعية في جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به ولا تخرج عنه و وتمثل مجموعة من القيم والاتجاهات والسلوكات والمعارف الأساسية لأفراد المجتمع.

ب- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة فهي لا تعرف الثبات المطلق ويتوقف حجم ومدى تغيرها على عدة عوامل من بينها، مدى التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي....الخ.

1 – ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص113

2 – المرجع نفسه، ص114-116.

02- مكونات الثقافة السياسية: تتكون الثقافة السياسية من:

أ- المرجعيات، الديمقراطية،الاشتراكية، الرأس مالية،العلمانية...الخ

ب- الإحساس بالمسؤولية: أن الشعور بالمسؤولية يدفع المواطن إلى الايجابية في التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.

ج- التوجه نحو النظام السياسي:الاتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له والتعلق به من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوق والتزامات كما تفترض الثقافة السياسي معرفة حدود المشاركة في هذا النظام مثل السن، الجنس، المكانة الاجتماعية والوضع العائلي...الخ وتحرص على تحديد الأبنية والوظائف السياسية في الدولة.

د- الإحساس بالهوية: يعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذالك شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام،كما يساعد على بقاء النظام وتخطية الأزمات والمصاعب.

المطلب الثالث: مستويات الثقافة السياسية

لكل ثقافة سياسية بنية معينة وما يقابل الثقافة السياسية الانعزالية هي بنية سياسية تقليدية وتعني أن الأفراد تغلب لديهم توقعات منخفضة، ومستوى وعي منخفض بالحكومة والنظام، وعموما لا يشاركون[1]

فالثقافة السياسية تتميز بالتقوقع إذا كانت توجهات الأفراد واهتمامهم إزاء العناصر الأربعة:

- إزاء النظام السياسي ككل، إزاء المداخلات، إزاء المحرجات، إزاء أنفسهم كمشاركين نشيطين.

- تساوي صفرا، مثال لذلك الجماعات القبلية في بعض مناطق إفريقيا والمناطق المنعزلة على ذاتها، وعادة لا توجد أدوار متخصصة في هذه الجماعات وتضطلع الزعامة أو القيادة بالأدوار السياسية والاقتصادية والدينية .هنا لا يتوقع أن يبادر النظام السياسي بإحداث تغير، فالتحول الديمقراطي يكون شبه مستحيل الحدوث، فالمجتمع المحلي لا

1 - عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص 187

يتوقع منه ذلك، والأفراد ليس لديهم وعي أو معلومات أو معرفة بالنظام السياسي ككيان خاص متميز وتتميز فيها البنية السياسية باللامركزية .

وعلى العموم فإن الولاءات في مثل هذا النوع من الثقافة هي ولاءات للجماعات الفرعية وليس للأمة حيث ارتبطت نسبة كبيرة من السكان بروابط عاطفية مكثفة نحو الجماعات والمؤسسات التي تمثل مصالح محلية وإقليمية أو مصالح فرعية وأخرى كالولاء للقبلية أو العائلة أو للعرق أو للجماعات الدينية و غيرها.[1]

أما ما يقابل الثقافة السياسية التابعة فهي البنية التسلطية وبالتالي تتميز هذه البنية بالمركزية، فقد يوجد مجتمع أخر يتميز بكثافة عالية في اهتمام الأفراد وتوجههم نحو النظام السياسي وما يرتبط به من مخرجات – وإن ظلت توجهات الأفراد إزاء المداخلات و إزاء أنفسهم كمشاركين نشطين فيه تقترب من الصفر [2]

فالأفراد هنا أو الرعايا على وعي بالسلطة السياسية، وعلى كبيرة إزائها، وربما يشارك فيها بفخر لكنه ربما يضل على كراهيته لها، وقد يقيمها على أنها شرعية أو على أنها غير شرعية، فالفرد على وعي بضرورة التحول في النظام وعدم ملائمته، فلديه ثقافة التغيير والتحول لكنه لا يبادر لها فيمكن القول بأنها ثقافة لسياسة تشجع على التحول الديمقراطي وتعتبر كأرضية له لكنها لا تبادر .

أما الثقافة السياسية المشاركة فتقابلها بنية سياسية ديمقراطية[3]، وترتبط هذه الثقافة بأفراد –أو موطنين – يتجه اهتمامهم ووعيهم صراحة نحو النظام السياسي ككل ونحو كلا جانبي المؤسسات والعمليات السياسية والإدارية، أو نحو كلا من المداخلات و المخرجات وتكون لدى الأفراد توجهات إزاء الذات باعتبارهم لأنفسهم أفرادا نشطين يلعبون دورا فعالا، بالرغم من تباين هذا الدور من التأييد والقبول إلى الرفض و المعارضة .

ومن الخصائص الأخرى للثقافة المشاركة هو توجه عواطف الموطنين نحو الشعور بالولاء، في المقام الأول، للأمة و وممثلتها الحكومة، و انخفاض مستوى العنف السياسي وسيطرة الإجراءات المدنية لإدارة النزاع، وشيوع الثقة السياسية بين الجماعات

1 – رعد حافظ سالم، **التنشئة الاجتماعية وأثرها على سلوك السياسي**، عمان الأردن، دار وائل للنشر ط1،2000، ص 160.

2 – عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص 100.

3 – زهير بوعمامة ، مرجع سبق ذكره، ص 08.

الاجتماعية بنسبة عالية، فهذه الثقافة هي التي تشجع التحول الديمقراطي وتشارك فيه وتفرر شرعية نظام الحكم من عدمه فبدون الثقافة السياسية المشاركة لا يكون للتحول الديمقراطي أي معنى.

المطلب الرابع: أهمية الثقافة السياسية في تفعيل قيم المواطنة والسلوك المدني

إن التطورات التي تشهدها المجتمعات تحول دون قدرة النظام على التحكم بكل مفاتيح الأمور، هذه التطورات تختلف أنماطا جديدة من الثقافة تتحدى ما هو سائد من أفكار لدى النخبة، وهنا نتحدث عن حالة انفصام تحدث بين النظام والمجتمع سببها بالأساس حالة التحديث التي تغزو المجتمعات المعاصرة، والتأثير الذي تمارسه العوامل الخارجية على داخل المجتمعات .

وفي الواقع، فإن النظام غير الديمقراطي لا يحتكر في حقيقة الأمر المجال السياسي فقط بل يحتكر الحياة العامة بكافة أشكالها، وفي حالة طغيان السياسة على مجال الحياة العامة تصبح باقي دوائر هذه الحياة خاضعة لتأثير كبير بالقرار السياسي، وهنا تصبح عملية المشاركة أكثر إلحاحا، ولكن لا بد أن تتوفر أولا قنوات المشاركة ثم يكون لهذه المشاركة لاحقا جدوى وفعالية .

كما أن أي نظام سياسي يحتاج إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه و تحافظ عليه، فالحكم الفردي توائمه ثقافة سياسية تتمحور عناصرها في الخوف من السلطة و الإذعان لها، وضعف الميل إلى المشاركة، وفتور الإيمان بكرامة وذاتية الإنسان وعدم إتاحة الفرص لظهور المعارضة، أما الحكم الديمقراطي فيتطلب ثقافة تؤمن بحقوق الإنسان و تساهم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع إلى حد كبير في بلدان كثيرة في تحديد شكل نظام الحكم، بل أنها قد تساهم في تحديد عناصر القيادة السياسية .[1]

وتؤثر الثقافة السياسية كذلك على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة المسئولة، وهنا يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة، وان يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه، وفي دول أخرى يتسم الأفراد باللامبالاة و الاغتراب وعدم الشعور بالمسئولية تجاه أي شخص خارج محيط الأسرة .

1 – ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره ، ص 177

وفي بعض الأحيان ينظر المواطن إلى النظام السياسي على انه أبوي يتعهده من المهد إلى اللحد ويتولى كل شيء نيابة عنه ويعمل على ضمان رفاهية الجماعة وفي المقابل قد يتشكك الفرد في السلطة السياسية ويعتبرها مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليها ليس إلا .

وأخيرا فإن أنمط الثقافة السياسية السائدة، التي هي مؤلف كلي للقيم والخبرات الاجتماعية ذات الأبعاد السياسية، الدور الأكبر في التأثير على السلوك السياسي للفرد بحكم تأثيرها الكبير أو المسيطر على معظم هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية وهي تؤدي دورها .[1]

1 – رعد حافظ سالم، مرجع سبق ذكره، ص173 .

المبحث الثالث: دور المشاركة السياسية في تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني

المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية

نظرا لوجود وتشعب تعاريف المشاركة السياسية، سنحاول الاكتفاء فقط ببعض التعريفات الإجرائية.

"هي إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم و الإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، بحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية على النحو الذي يرغبون الحياة في ضله"

و هي حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لق التصويت و الترشح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة.[1]

المطلب الثاني: أشكال و صور المشاركة السياسية

إن المشاركة السياسية ترتبط بالحرية الشخصية للمواطن، وسيادة قيم المساواة وبإقرار الحاكمين بحق المحكومين بأن لهم حقوق دستورية و قانونية تمنحه الحق بالمشاركة في اتخاذ القرار، و أن من واجب الحاكمين إتاحة الفرص أمام المواطنين لممارسة حقهم في المشاركة السياسية، دون ضغط أو إرهاب، و لممارسة هذا الحق فإن هناك عدة أشكال أقدمها و أكثرها شيوعا، الانتخاب، هذه الصور من المشاركة السياسية تعرفها الأنظمة الديمقراطية و غير الديمقراطية، و إن اختلفت دلالتها و درجة تأثيرها فهي في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين بدرجة كبيرة من الحرية، و في الثانية أداة للدعاية و كسب الشرعية، أكثر منها أداة للاختبار الواعي للتأثير في شؤون الحكم و السياسة.

و في دراسة **لكارل دوتش،** فإنه صنف عملية الإدلاء بالصوت الانتخابي، ضمن المستوى الثاني للمشاركة السياسية الذي يشمل المهتمون بالنشاط السياسي، و يتابعون بشكل عام ما يحدث في الساحة السياسية.

وعموما، فإن الانتخابات هي أهم مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية فحتى يشارك الشعب في السلطة عليه أن يختار ممثليه و هذا يتم عن طريق الانتخابات التي تختلف نظمها و أنواعها من مجتمع لآخر، و لكنها تتفق جميعا علما أن الصوت الذي

1 – داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية،ط1، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2000، ص 358.

يدلي به المواطن في الانتخابات هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة السياسية، وان مجموع الأصوات و التي تشكل الأغلبية هي تعبير عن إرادة الأمة.

إن التصويت أو الانتخاب ليست هي الصورة أو الشكل الوحيد للمشاركة السياسية، بل إن المشاركة السياسية تتخذ عدة أشكال و صور أخرى قانونية مثل عضوية الأحزاب السياسية و النقابات المهنية و العمالية و الجمعيات الفكرية، و جماعات لمصالح بصفة عامة، بالإضافة إلى صور غير قانونية مثل استخدام المال في العمل السياسي عندما يتجاوز حدودا معينة تفوق ما يسمح به القانون كالاشتراكات في الأحزاب السياسية أو كتبرعات صغيرة معلنة. كذلك فإن دراسة المشاركة السياسية لا تقتصر على السلوك السياسي الفردي، و إنما تمتد إلى العمل الجماعي.[1]

و إذا كان السلوك الفردي متنوع الأشكال يتراوح بين التصويت إلى الاتصال الشخصي بصانعي السياسة، أو القرار فإن السلوك الجماعي هو متنوع الأشكال بحسب من يقوم به، فقد يشمل الاحتياجات الجماعية من مسيرات و مظاهرات و اضطرابات و هذه يسمح بها القانون في بعض الدول و قد لا يسمح بها في دول أخرى.

ولكنها صورة من صور المشاركة السياسية، لأنها تسعى إلى التأثير على صانعي السياسة العامة لدفعهم اتخاذ قرارات معينة أو الامتناع عن اتخاذ قرارات أخرى. وأخيرا فإن دراسة المشاركة السياسية أصبحت تتسع أيضا لدراسة أعمال المعارضة و التي تتراوح ما بين إلقاء الحجارة على رجال الشرطة أو المسئولين في أعقاب مظاهرة بدأت سلميا و قد تصل إلى حد الاصطدام.[2]

المطلب الثالث: مراحل المشاركة السياسية

ترتبط المشاركة السياسية بعدد من الإجراءات السابقة عليها تعد بمثابة تمهيد و إعداد لها و بالتالي لأن عملية المشاركة مركبة تتكون من مراحل سابقة عليها و أخرى لاحقة.

- الإجراءات السابقة عليها :

1) قرار دعوة الناخبين (المشاركين): فيه يقوم الناخب بالمشاركة في المواعيد التي يحددها القرار بدعوة الناخبين إلى الانتخاب أو الاستفتاء.

---

1 – كمال السيد، حقيقة التعددية الحزبية، عالم الكتب، مصر،2002، ص ص 12،13.

2 – كمال السيد، نفس المرجع السابق، ص 14.

2) فتح باب الترشح و إجراءاته و منازعاته: يساهم في اختيار المواطن قياداته و ممثليه في إدارة دقة الحكم.

3) أطار الترشح و المشاركة (الدور الانتخابية): يقصد به النطاق المكاني الذي يرغب المرشح في تمثيله في البرلمان، و الذي يرشح نفسه أيضا في إطاره، و يجوب حدوده لممارسة الدعاية الانتخابية التي يهدف من ورائها لكسب أصوات الناخبين في ذلك الإطار الذي تدور بداخله عملية المشاركة الموصلة في النهاية إلى مقاعد البرلمان.

4) الدعاية السياسية: هي وسيلة تعريف المواطن بمرشحهم و برامجهم السياسية و فيها يعمل المرشحين على إبراز مزاياه من اجل الحصول على أصوات الناخبين.

أما بالنسبة للإجراءات اللاحقة فتتمثل غب إعلان نتائج الاستفتاء و الانتخاب.[1]

المطلب الرابع: أهمية المشاركة السياسية في تفعيل قيم المواطنة والسلوك المدني

المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي وتقدم العلوم والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز، وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة، هي تجريد عمومية المجتمع وشكله السياسي وتحديده الذاتي.[2]

بعبارة أخرى، المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار. مبدأ يقيم فرقاً نوعياً بين نظام وطني ديمقراطي قوامه الوحدة الوطنية، وحدة الاختلاف والتنوع والتعارض الجدلي، ونظام شمولي أو تسلطي قوامه

1 – داود الباز، مرجع سبق ذكره، ص 359.

2 – المشاركة السياسية، نقلا من الموقع الإلكتروني:

http:// www.mokarabat.com/s678.htm*18/04/2015.*

التحاجز الاجتماعي والحرب الأهلية الكامنة التي يمكن أن تنفجر عنفاً عارياً وتدميراً ذاتياً في أي وقت. مبدأ سياسي وأخلاقي يقيم فرقاً نوعياً بين الحرية والاستبداد.

ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، لا في مفهومه فحسب، بل في واقعه العملي أيضاً، إذ تعيد المشاركة السياسية إنتاج العقد الاجتماعي وتؤكده كل يوم؛ أي إنها تعيد إنتاج الوحدة الوطنية وتعزها كل يوم، وهذه أي الوحدة الوطنية من أهم منجزات الحداثة، ولا سيما الاعتراف بالحقوق الناجمة عن الاعتماد المتبادل بين مختلف الفئات الاجتماعية وإسهام كل منها في عملية الإنتاج الاجتماعي على الصعيدين المادي والروحي، نعني الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل. وهي، من ثم، تعبير عملي عن المواطنة، أي عن صيرورة الفرد، من الجنسين بالتساوي، عضواً في الدولة الوطنية متساوياً، بفضل هذه العضوية، مع سائر أفراد المجتمع وأعضاء الدولة في جميع الحقوق المدنية والحريات الأساسية. ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، وهي التي تحدد الفارق النوعي بين الرعايا والمواطنين وبين الامتيازات والحقوق. ذوو الامتيازات، في كل عصر وفي كل نظام، لم يكونوا مواطنين، بل رعايا. وذوو الامتيازات اليوم ليسوا مواطنين، بل هم رعايا وموالون وعبيد، فمن يظن نفسه سيداً على جماعة من العبيد هو أكثر منهم عبودية. وذو الامتيازات اليوم ليسوا وطنيين، لأن الوطنية تتنافى مع الامتيازات على طول الخط.

والنظام الذي يقوم على الامتيازات وتسلسل الولاءات ليس نظاماً وطنياً بأي معنى من المعاني الوطنية هنا مرادفة لكلية المجتمع وعمومية الدولة وسيادة الشعب، وليست حكم قيمة أو صفة أخلاقية. المواطنون فقط هم ذوو الحقوق المدنية، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد.

وثمة علاقة لا تخفى بين الحق والحرية، إذ يتجسدان معاً في الملكية شكلاً ومضموناً[1] فلا تنفصل حقوق الفرد في مجتمع من المجتمعات عن حريته. وكلما انتُقصت حقوق الفرد انتُقصت حريته، والعكس صحيح. لذلك ينبغي البحث في حرية المرأة ومدى مشاركتها في الحياة العامة من خلال ما نالته من الحقوق، والبحث في حقوق المرأة من خلال ما تتمتع به من حرية. وأيٌّ من الحق والحرية يصلح أن يكون أساساً للتفكير في المشاركة السياسية، بما هي الوسيلة السلمية للتعبير عن المصالح المشروعة لهذه الفئة الاجتماعية أو تلك.

الفرد، من الجنسين، هو الأساس الطبيعي للمجتمع المدني، و المواطن، من الجنسين أيضاً، هو الأساس السياسي، المدني، للدولة الحديثة، الدولة الوطنية / القومية لذلك يبدو لزاماً على من يبحث في موضوع المشاركة السياسية أن يدرس مدى تحرر الأفراد من الروابط الطبيعية، أو الروابط الأولية، روابط الجماعات ما قبل الوطنية وما دون الوطنية، كالعائلة الممتدة والعشيرة والطائفة والجماعة العرقية وما إليها، مما يؤلف عوالم (جمع عالَم) المجتمع التقليدي وكسوره المتناثرة والمتحاجزة، أي التي تعيش داخل أسوارها، وتقيم فيما بينها حواجز عشائرية أو عرقية أو دينية أو مذهبية، وتكتسي لديها السياسة طابعاً دينياً، إيمانياً، ويكتسي الدين طابعاً سياسياً، تبريرياً وذرائعياً.

ومن ثم، فإن المشاركة السياسية، مشروطة بالانتقال من "الجماعة الطبيعية" إلى الجماعة المدنية، من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، مجتمع الشغل والإنتاج والمصالح المختلفة والمتباينة والتنافس الخلاق والاعتماد المتبادل، أي إنها مرتبطة بالاندماج الوطني أو الاندماج القومي والانتقال من التشظي والتناثر إلى الوحدة، وحدة الاختلاف، ومن الملة إلى الأمة، بالمعنى الحديث للكلمة، وهو غير المعنى المتداول في

1 – الحرية هي مضمون الملكية، والحق هو شكلها، والحديث هنا عن الحق بصفته العامة والمجردة، قبل أن يتفرع إلى حقوق مدنية وحقوق سياسية وغيرها، ويعبر عنه في صيغة دستور ومدونة قانونية .ولذلك علاقة وثيقة بمفهوم الإنتاج إذ كل إنتاج هو تملك .الملكية هي الإرادة وقد صارت موضوعية .والتناقض الأساسي في الملكية هو التناقض الجدلي بين مضمونها العام وشكلها الخاص، منذ ظهور الملكية الخاصة .ومن ثم فإن الحرية لا تصير عامة تشمل جميع مناحي الحياة وجميع الأفراد بالتساوي إلا حينما تصير الملكية عامة، بالمعنى الدقيق للكلمة .لذلك نتحدث عن حرية منقوصة باستمرار، سواء من حيث شمولها جميع الأفراد أو من حيث شمولها جميع مناحي الحياة. وهذا النقص هو أحد عوامل التقدم .وعلينا أن نتقبل هذا الوضع.

الخطاب الثقافي والسياسي العربي حتى اليوم، والانتقال من ثم من وضعية ما قبل الدولة الوطنية إلى الدولة الوطنية بثلاثة أركانها: الأرض (الوطن) والشعب والسلطة السياسية.[1]

وللاندماج الوطني، كما هو معلوم عاملان أساسيان: أولهما العمل والإنتاج الاجتماعي، أي قدرة المجتمع على إنتاج حياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والأخلاقية وإعادة إنتاجها بحرية، والثاني هو الدولة السياسية أو الدولة الوطنية التي يتساوى في عضويتها جميع أفراد المجتمع، بلا استثناء ولا تمييز. فليس بوسع العمل مجرداً ومشخصاً، أن ينظر إلى الفرد إلا بوصفه منتجاً للقيمة، بغض النظر عن الجنس والدين والانتماء العرقي وسائر التحديدات الذاتية الأخرى، وليس بوسع الدولة بما هي تجريد العمومية أن تنظر إلى الفرد وأن تتعامل معه إلا بصفته مواطناً، بهذين العاملين: العمل والدولة، تتنحى عن علاقات العمل، وعن العلاقات السياسية خاصة، جميع تحديدات الأفراد ومحمولاتهم، سوى القدرة والمهارة والكفاية العلمية، على صعيد العمل، والتزام القانون والوفاء بالالتزامات والمسؤوليات التي تلقيها المواطنة على عاتق الفرد، على صعيد الدولة. ولعل تمييز عمل النساء من عمل الرجال، وتفاوت الأجور بينهما، لقاء الأعمال المتساوية، كان في بدايات الثورة الديمقراطية امتداداً لنظرة المجتمعات التقليدية الآخذة في النمو والتقدم إلى المرأة وإلى الطفل أيضاً، ولم يكن ناجماً عن طبيعة العمل، خالق القيمة وجميع القيم، وخالق السياسة والمشاركة السياسية.

ومن البديهي أن المشاركة السياسية، في زمان ومكان محددين، تتوقف على معنى السياسة وقيمتها ومدى حيويتها وعقلانيتها، في المجتمع المعني، أي على نحو ما تفهمها مختلف الفئات الاجتماعية، وعلى القيمة التي تمنحها لها هذه الفئات، وعلى مدى إدراجها في تحديد ذواتها، لا على نحو ما تفهما وتعقلها النخبة فقط. والفرق بين هذين المستويين أشبه ما يكون بـ "فرق الكمون" الذي يولد الطاقة والحركة. فحين يكون الأمر مقصوراً على نخبة لا تزال حداثتها وعقلانيتها موضع شك تغدو أفضل المبادئ والنماذج النظرية بلا قيمة عملية. ومن ثم، فإن عنصر التحديد الحاسم هو النظر إلى السياسية، إما على أنها شأن عام، وصفة ملازمة للمواطنة، أي على أنها علم إدارة الشؤون العامة بوصفها

1 – حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص293.

علاقات موضوعية، أو "علم الدولة"؛ وإما على أنها شأن من شؤون النخبة، وجملة من الأهداف والمطالب والتطلعات والرغبات الذاتية، وهو المعنى الغالب على السياسة في بلادنا حتى اليوم، إذا صرفنا النظر، هنا فقط، عن مقاصدها الأساسية التي كشفت عنها الدراسات الأنتروبولوجية والتاريخية، أعني "الغنيمة والعشيرة والعقيدة"، بتعبير الجابري.[1]

وعليه يمكن القول، أنه لا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية إلا في نطاق مجتمع مدني حديث ودولة وطنية حديثة لا تبدو لمواطنيها من الداخل سوى بصفتها دولة حق وقانون، لا دولة حزب، ولا دولة نخبة ولا دولة عشيرة، ولا دولة طائفة أو جماعة دينية ولا دولة جماعة عرقية[2].

1 – راجع، ريجيس دو بريه، في "نقد العقل السياسي"، من منشورات دار الآداب، ببيروت. ومحمد عابد الجابري، في "العقل السياسي العربي"، من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ببيروت.

2 – المشاركة السياسية، نقلا من الموقع الإلكتروني:

http:// www.mokarabat.com/s678.htm*18/04/2015.*

المبحث الرابع: دور الشفافية والمساءلة في تعزيز قيم المواطنة

المطلب الأول: الشفافية:

قد تناول الباحثون مفهوم الشفافية بالبحث بهدف الوصول إلى معنى واضح لها . فوفقا لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج إدارة الحكم في الدول العربية POGAR فإن الشفافية تشير إلى تقاسم المعلومات و التصرف بطريقة مكشوفة.

فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن والتي قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وحماية المصالح، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسئولية وتضع سلسلة من المعلومات في متناول الجمهور.[1]

وتشمل الشفافية كل الوسائل التي تسهل وصول المواطنين إلى المعلومات وفهمهم لآليات صنع القرار

إن الشفافية كظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حوله، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور، فيمكن القول أن الشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات،وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها، وتزيد درجة الشفافية بسهولة الوصول إلى المعلومات.[2]

---

1 – نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2001)، ص 10.

2 – سفيان فوكة، الحكم الراشد المحلي، بحث في قيم وأدوات التمكين، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية و والإقليمية، جامعة ورقلة، يومي 12 و13 ديسمبر 2010، ص 17.

المطلب الثاني: المساءلة:

يعد مفهوم المساءلة من المفاهيم المتجددة، إذ تختلف دلالته تبعا لمقاصده، حيث لا يوجد في مختلف الغات معنى يوازي كلمة المساءلة وفي كثير من الأحيان يتم تفسيره بالمسؤولية، إلا أن مفهوم المساءلة أوسع وأشمل.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات اللازمة منهم وقبول بعض المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.

كما تعرف هيئة الأمم المتحدة المساءلة بأنها الالتزام من قبل المسؤولين في القطاعين العام والخاص بالقواعد التالية:

- توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها ومبررات القرارات التي تتخذها.
- التفاعل المباشر مع الانتقادات والمطالب التي تقدم إليها.
- قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات.
- وجود آلية واضحة تتيح لمواطن التحقيق من التزام الدائرة بمهامها على الوجه المخطط له.
- وجود آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل.[1]

المطلب الثالث: أهمية الشفافية والمساءلة في تفعيل قيم المواطنة والسلوك المدني

01-أهمية الشفافية:

أصبحت الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة ومطلبا تسعى إليه كل الحكومات والمنظمات، وقضية وطنية تعمل الدول المتقدمة لإبرازه كوجه من أوجه الديمقراطية، ومظهرا من مظاهر الحضارة، حيث توسعت تطبيقات هذا المفهوم في كثير من المجالات وحقول المعرفة، وتوفر الشفافية حياة أكثر أمانا للعاملين من خلال رقابة هيئات الدولة الدقيقة على جميع العناصر التي تسبب أي نوع من المخاطرة أو تؤثر على مستوى الإنتاجية.

1 – نعيمة محمد حرب، مرجع سبق ذكره، ص 41.

وتؤكد الشفافية ضرورة أن يكون الناس على علم بما يحدث، وتساعدهم على فهم الأسس المنطقية للقرارات التي تتخذها الحكومة وموظفيها على مختلف المستويات، وهي عنصر رئيسي من عناصر المساءلة تقي من الأخطاء الحكومية وتحارب الفساد.

وتساعد شفافية التشريعات في منع الانحراف وإزالة المعوقات البيروقراطية وتبسيط الإجراءات وسرعة الإنجاز بعيدا عن الاجتهاد الشخصي في تفسير الأنظمة .وتعد الشفافية مسالة محورية في عملية التنمية حيث تعمل على تحقيق الديمقراطية والمساءلة، وتأكيد حق المواطن في مراقبة وفهم وتقييم القرارات التي يتخذها المسؤولون وتدعوا للانفتاح الإداري والمكاشفة والإفصاح، وتساعد الأفراد في التعبير عن ذواتهم، الأمر الذي يرفع مع درجة الرضا الوظيفي للأفراد، ويسهم في الارتقاء بمستوى الأداء النوعي وجودة النتائج ورقي المنظمة.[1]

أما نعيمة محمد حرب فهي ترى بان مبدأ الشفافية من الأمور التي تعد بمثابة حجر الزاوية في مجتمعنا، فالشفافية تنطوي على وضع مدونة سلوك، تخلق الثقة وتؤكد عليها،وتتمثل أهمية الشفافية في:

أ- تأتي الإدارة بالشفافية كأحد أهم أركان مقومات ومحاور نجاح التنمية المستدامة، لأنها توفر العمل في بيئة تتسم بالشفافية التامة فتؤدي إلى جودة الأداء البشري والمؤسسي وبالتالي تمكن شركة التنمية (الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين) من الوصول إلى الأهداف ودفع حركة التقدم والنهوض بالمجتمع.

ب- تعمل الشفافية على المشاركة في اتخاذ القرارات، وتسمح بتوعية المواطنين واطلاعهم على الخيارات المتاحة، وتحقيق العدالة في تقييم أداء العاملين والوصول إلى ما يعرف بالنظام المفتوح، إضافة إلى كونها آلية لتحقيق المساءلة.

ج- تحارب الشفافية الفساد بكافة صوره وأشكاله، حيث أن شفافية التشريعات وعدم قابليتها للتأويل يساعد في منع الانحراف، ويحد من إمكانية اختراقها، كما أن شفافية التشريعات تساعد في إزالة المعوقات وتبسيط الإجراءات، الأمر الذي يمكن من زيادة الكفاية وفعالية الأداء.

---

1 – محمد بن محمد احمد الحربي، " درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود "، السعودية: المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد1، العدد6، 2012، ص 317.

د- تحقق النزاهة والشفافية للموظف، والابتعاد عن الاجتهاد الشخصي في تفسير القوانين والأنظمة والتوسع في اللامركزية بساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات وسهولة إيصال المعلومات من القمة للقاعدة والتغذية العكسية وبالتالي فانه وجود تشريعات واضحة وشفافة يؤدي إلى تنمية الثقة لكافة فئات المجتمع والحفاظ عليها.

هـ- إن الشفافية مطلوبة في المنظمات الإدارية فيما بين القيادات والعاملين تحت إدارتهم من جهة أخرى وذلك حتى لا تكون المنظمة غامضة في توجهاتها مما يقلل من روح الانتماء لها، لذا فالمكاشفة وإيضاح المعلومات بين القيادات العاملة يعزز دور الولاء لدى العاملين ويزيد من إنتاجيتهم حيث يعرفون كل شيء عنها باعتبار أنهم جزء من هذه المنظمة.

و- الشفافية الإدارية وسياسة الانفتاح على العاملين والمشاركة وتوافر المعلومة تجعل العاملين أكثر بقدراتهم بالتأثير في نتائج الأعمال ويتحول اهتمامهم من التركيز على تحقيق حاجات الأمان والتقدير الذاتي إلى الاهتمام بالأداء والإنتاج.

ز- تساهم الشفافية الإدارية في نجاح خطط التطوير والتغيير حيث يواجه قادة المنظمات العديد من التحديات التي تقاوم مسعاهم في إحداث التغيير المنشود، ولضمان مشاركة العاملين ينبغي إقناعهم بمضامين التغيير ودواعيه، ولهذا فان الإدارة التي تتبنى مبدأ الشفافية الإدارية وتعلن عن سياساتها وخططها تكون بذلك قد قلصت من الطاقات السلبية التي يبذلها العاملون من مقاومة التغيير وحولتها إلى نواتج ايجابية.

ح- تعزز الشفافية الإدارية الرقابة الذاتية حيث يتمتع الأفراد العاملون في التنظيمات الإدارية المطبقة لمفهوم الشفافية الإدارية باستقلالية أكثر أثناء قيام بواجباتهم الوظيفية، فكل شيء واضح لدى العاملين ولديهم من الصلاحيات ما يكفي لاتخاذ القرارات الخاصة بنطاق عملهم ضمن قواعد العمل وأنظمته، وهذا يعزز الرقابة الذاتية بدلا من الرقابة الإدارية المستمرة.[1]

02- أهمية المساءلة:

إن المساءلة تلعب دورا محوريا في تشكيل وتوجيه العمليات والنشاطات اليومية لجميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وتمثل قيمة في النسق القيمي للمجتمع قبل أن تكون مجرد آليات وأن أهميتها القيمية ترتبط بتحقيق قيم أخرى أبرزها الديمقراطية

1 – نعيمة محمد حرب، مرجع سبق ذكره، مرجع سبق ذكره، ص 13.

والشفافية والتمكين، وذلك من خلال السعي الدءوب إلى تعزيز وتحقيق الكفاءة والفعالية والجودة.

والمساءلة أسلوب إدارة يشرك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في محاسبة الحكومة عن قراراتها وأفعالها، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة وإدارتها. وهي وسيلة تدفع الحكومة إلى العمل بمزيد من الكفاءة من اجل مواطنيها بالسماح لهم بالتعبير عن آرائهم وإتاحة الفرص أمامهم، وذلك كي يعرضوا احتياجاتهم بوضوح، ويرقبوا أفعال الحكومة – من صنع السياسات إلى إدارة شؤون المالية العامة وتقديم الخدمات العامة، ومن الإعراب عن أرضائهم عن أدائها أو عدم رضاهم إلى اقتراح إجراءات تصحيحية. وتتوقف المساءلة الاجتماعية على قيام الحكومة بتهيئة أوضاع تمكين معينة، وامتلاك الأطراف الفاعلة (الحكومية وغير الحكومية) قدرات محددة.[1]

وتتمثل الأهمية القصوى للمساءلة حسب غادة شهير الشمراني في :

– قطع الطريق على المسؤولين في محاولة تغطية أعمالهم غير السليمة أو غير المشروعة بسبب اتساع نطاق مصادر ومحركي المساءلة.

– تقليل فرص الإتفاقات غير المشروعة بين المجالس المسؤولة والجهات المكلفة بالرقابة.

– تنوير المسؤول الأكثر نضجا بردود الفعل له أو لناتج عمله للاستفادة منها .

– معاونة جهات الرقابة في القيام بعملها على الوجه الصحيح.

– كشف التلاعب أو الفساد بمعدل أسرع من المعتاد.

– تعزز الشعور بالجدارة والكفاءة على مستوى الأفراد والمنظمات.[2]

وعليه فإن تعزيز قيم المواطنة في هذا الإطار لا يكون إلا بتعزيز:

- حقوق الإنسان– بحسب الاتفاقيات الحالية.
- تعزيز العلاقات بين السياسيين، موظفي الحكومة، المواطنين.
- ضرورة توفير ضوابط تحكم السلطة، مما يساهم في تفعيل دور الأفراد والمواطنين على جميع المستويات.

---

1 – كاوه محمد فرج قرداغي، أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري، أربيل، منظمة كيدو، 2011، ص 04.

2 – غادة شهير الشمراني، **الشفافية والمساءلة في الدول العربية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص مشكلات وقضايا في دراسة التنمية، جامعة الملك سعود، 2012)، ص 04.

- تعزيز المشاركة التي تفتح المجال لجهات فاعلة جديدة.
- تعزيز الشفافية من أجل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات.
- مبدأ سيادة القانون، وترتيب كل العواقب الناجمة عن سوء التصرف والإهمال .

خلاصة واستنتاجات:

إن ما يمكن استنتاجه في هذا الجزء من الدراسة أنه هناك أساليب يعتمد عليها المجتمع المدني في تعزيز وترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني.

أولا هي التنشئة السياسية، وهنا يظهر دور المجتمع المدني داخل الأسرة أي بنشر بعض التعاليم داخل الأسرة وكيفية تكوين فرد قادر على تحمل المسؤولية ويحترم القوانين المعمول بها وبالتالي فالمجتمع المدني يستهدف الفرد قبل كل شيء.

ثانيا الثقافة السياسية وهنا يقوم المجتمع المدني بدراسة ثقافة المجتمع السائد وبالتالي استنتاج الآثار السلبية التي تقف عائق اتجاه السلوك المدني للمواطن داخل المجتمع ومحاولة علاج هذه الثار السلبية من خلال تغيير الذهنيات لدى الأفراد وتشجيعهم على التحلي بالقيم واحترام العادات والتقاليد وكذا الرهانات الأخرى.

ثالثا: المشاركة السياسية: التي تعتبر من أهم الأساليب التي يسعى إليها المجتمع المدني لأنه يقوم بإشراك المجتمع بالمشاركة في الحياة السياسية وحثهم على تحمل المسؤوليات في اتخاذ القرارات بمفردهم وبالتالي هنا توجيه لسلوك مدني أي خلق فرد يتفاعل مع بيئته الداخلية وبالتالي التفاعل مع دولته.

رابعا:الشفافية والمساءلة: يعمل المجتمع المدني على إضفاء المساواة بين المواطنين أي الشفافية في توزيع الثروات مادية كانت أو معنوية، وبالتالي يصبح الفرد على دراية بما هو حاصل داخل البيئة .وبالتالي يصبح قادر على المشاركة في الحياة السياسية بطريقة غير مباشرة.

ومنه فالمواطنة والسلوك المدني هي عبارة عن شبكة مفاهيمية واسعة تحيل على قبول الغير والتفاعل معه، كما تقترن بالتمدن والتحضر، وتستدعي مفاهيم محورية أخرى مثل احترام الحقوق والواجبات وتعكس مدى التطور الحضاري للمجتمع في أبعاده الثقافية والدينية والعقائدية والسياسية، ومدى تملكه للقيم الإنسانية.

خاتمة

قائمة المراجع

أولا/ باللغة العربية:

أ-الكتب

01- أبو الفتوح رضوان، التربية الوطنية (طبيعتها، فلسفتها، أهدافها، برامجها) المؤتمر الثقافي الرابع، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1960.

02- أبو حلاوة كريم، **إشكالية مفهوم المجتمع المدني – النشأة، التطور، التجليات** –، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

03- الباز داود، حق المشاركة في الحياة السياسية،ط1، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2000.

04- البدراوي حسين، الأحزاب السياسية والحريات العامة، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2000.

05- بشارة عزمي، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، ط 1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

06- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة بولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، لبنان، 1982.

07- الجنحاني الحبيب، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، الطبعة الأولى، دمشق : دار الفكر بدمشق، 2003.

08- الجوهري عبد الهادي، أصول علم الاجتماع السياسي، ط2، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

09- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

10- حسين حسن أحمد، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني**، الطبعة الأولى، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.

11- دياب قايد، **المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب**، مصر :مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.

12- ديلو ستيفن، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، الطبعة الأولى، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

13- الراجحي عبده، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، 1979.
14- رشاد القصبي عبد الغفار، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، الكتاب الأول، التنمية السياسية وبناء الأمة، جامعة القاهرة، ط2، 2006.
15- رشاد القصبي عبد الغفار، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، القاهرة، مكتبة الآداب،2004.
16- رعد حافظ سالم، **التنشئة الاجتماعية وأثرها على سلوك السياسي**، عمان الأردن، دار وائل للنشر ط1،2000.
17- ريجيس دو بريه، في "نقد العقل السياسي"، من منشورات دار الآداب، ببيروت. ومحمد عابد الجابري، في "العقل السياسي العربي"، من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ببيروت.
18- زكي بدوي أحمد، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.
19- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
20- السيد كمال، حقيقة التعددية الحزبية، عالم الكتب، مصر،2002.
21- السيد يسين، الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي، ط 1، دار ميربت، القاهرة، 2005.
22- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **مقاربة المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي بين الفكر والممارسة**، الطبعة الأولى، دمشق : دار الفكر بدمشق، 2003.
23- الصبيحي شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2000.
24- العويني محمد علي، العلوم السياسية، دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، عالم الكتب، مصر.
25- غازي جرار أماني، **المواطنة العالمية**، عمان :دار وائل للنشر والتوزيع،2011 .
26- قرداغي كاوه محمد فرج، أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري، أربيل، منظمة كيدو، 2011.

27- الكواري علي خليفة، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 2004

28- مران حمدي، **المواطنة والمواطن في الفكر السياسي**– دراسة تحليلية نقدية، مصر :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،2012 .

29- المغربي محمد زاهر بشير، **قراءات في السياسة المقارنة (قضايا منهاجيه ومداخل نظرية)**، بنغازي، جامعة قار يونس، ط2، 1998.

30- مناع هيثم، **الإمعان في حقوق الإنسان – موسوعة علمية مختصرة** - الطبعة الأولى، سورية: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

31- ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

32- نبيه نسرين عبد الحميد، مبدأ المواطنة،مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008

33- ولديب سيد محمد، الدولة وإشكالية المواطنة،عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2010.

ب- المجلات والدوريات:

34-أبو حلاوة كريم،" إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (يناير / مارس 1999).

35-بلقزيز عبد الإله، المناقشات على بحث سعيد بن سعيد العلوي، "نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث "، بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

36-بن أعراب عبد الكريم،المواطنة بين الحلم والواقع"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، العدد26.

37-بوعمامة زهير، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، جامعة عنابه، السنة الثانية علوم سياسية، 2002.

38-الجنحاني الحبيب، "المجتمع المدني بين النظرية والممارسة" **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (يناير/مارس 1999).

39-حداد عزي غوار، "نحو مجتمع مدني"، بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: 18-20 نيسان/أفريل 2004.

40-الحربي محمد بن محمد احمد،" درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود،"السعودية: المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد1، العدد6، 2012.

41-حريق إيليا،" المجتمع المدني بين النظرية والشعار "، بحث مقدم إلى ندوة: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت : 18-20 نيسان / أفريل 2004.

42-حسنين توفيق إبراهيم "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

43-حسنين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي – قضايا وإشكاليات- "، **مجلة السياسة الدولية**،العدد 142، (أكتوبر 2000).

44-حيدر إبراهيم علي:"الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي" بحث مقدم إلى ندوة: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: 18-20 نيسان 2004.

45-الزاوي رضا، " ملاحظات حول نظرية –المجتمع ضد الدولة-"، **مجلة عيون المقالات**، العدد14-15 (المغرب : مطبعة النجاح الجديدة، 1990).

46-زياد عبد الصمد، "المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير"، بحث مقدم إلى مؤتمر: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: 18-20 نيسان/أفريل 2004.

47-سفيان فوكة، الحكم الراشد المحلي، بحث في قيم وأدوات التمكين، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية و والإقليمية، جامعة ورقلة، يومي 12 و13 ديسمبر 2010.

48-سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، "المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإجتماعية المعاصرة"، بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

49-عبد الخالق عبد الله، تعقيب على بحث برهان غليون،" بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، بحث مقدم إلى ندوة : **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

50-العلوي سعيد بن سعيد، " المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية "، بحث مقدم لندوة: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

51-علي خليفة الكواري، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (30)، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

52-العيدي صونيا، " المجتمع المدني المواطنة والدي مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد02-03، جوان2008 .

53-غليون برهان:"بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، **المستقبل العربي**، عدد 158 (نيسان 1992).

54-الغمري عاطف، المواطنة..... والهوية الوطنية، جريدة الأهرام المصرية، العدد 43920، السنة 131، 2007.

55-فريجة حسين، " المواطنة تطورها ومقوماتها"، **مجلة المنتدى القانوني**، العدد07 ، أفريل2010 .

56-القادري عيسى نهوند، "المجتمع المدني حقل مناورة باسم الرأي العام"، بحث مقدم إلى ندوة: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**،بيروت: 18-20 نيسان/أفريل 2004.

57-القطامي جاسم، تعقيب على بحث : باقر النجار، "المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية "، بحث مقدم إلى ندوة: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : 1992.

58-قنديل أماني، " إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر "، ورقة مقدمة إلى مؤتمر : **مستقبل التطور الديمقراطي في مصر**، القاهرة : 2-3 نوفمبر.

59-قنديل أماني، "تطور المجتمع المدني ي مصر"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (يناير/ مارس 1999).

60-كليب سعد كليب، "دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية"، ورقة مقدمة إلى: الملتقى الدولي الثامن حول : **المجتمع المدني ودوره في تنمية الدولة**، الجزائر: جامعة أدرار، أيام 20- 22 نوفمبر 2005.

61-كمال عبد اللطيف، تعقيب على بحث: سعيد بنسعيد العلوي " نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث " بحث مقدم إلى : **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1992.

62-الكواري علي خليفة، مفهوم المواطنة في الدولة القومية، مجلة المستقبل العربي، عدد 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.

63-مايكل وفولي، بوب إدواردز، "مفارقات المجتمع المدني"، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد 86 (يناير- فبراير 1988).

64-الهرماسي عبد الباقي، "المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم-دراسة مقارنة-، ورقة مقدمة إلى:**المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط 1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1992.

65-هوادف عبد الله، "مفهوم المجتمع المني بين العالمية والخصوصية "، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول : **دور المجتمع المدني في تنمية الدولة**، الجزائر جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005.

66-ياسر خلد عبد البركات، مبدأ المواطنة واستحقاق الدستور الدائم، متحصل عليه من:

67-ياسين بوعلي، "المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني"، **مجلة عالم**

الفكر، العدد الثالث (يناير/مارس 1999).

ج- المذكرات:

68-حرب نعيمة محمد، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2001).

69-خلفة نادية، "مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية – دراسة تحليلية فانونية "، جامعة باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام (غير منشورة)، 2002 – 2003.

70-الشمراني غادة شهير، **الشفافية والمساءلة في الدول العربية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص مشكلات وقضايا في دراسة التنمية، جامعة الملك سعود، 2012).

71-عيشور كنزة، دور الإذاعة المحلية في نشر ثقافة المواطنة لدى المرأة الجزائرية العاملة، **مذكرة ماجستير** في الإعلام والاتصال،(جامعة: بسكرة، كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم: علم الاجتماع)، 2012.

ثانيا/ المراجع الأجنبية:

72-Luciano GRUPPI , " Le Concept D'hégémonie chez A.Gramsci " , **R. Dialectique** , no 4-5 (1976) .

73-Antonio GRAMSCI, **Gramsci dans le texte**, Paris: Editions Sociales, 1977.

مواقع الانترنت:

74- الأمم المتحدة، "تطور مشاركة المجتمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة".
http://www.un.org/arabic/roform/pane1/hlp9-2html

75- شمخي جبر، دولة المواطنة: دولة المدنية والقانون، نقلا من الموقع:
ww.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=34620

76- عبد الغفار شكر، " الادارة السلمية للصراع جوهر مفهوم المجتمع المدني"،
http://www.al-watan.com/data/200506/Index.asp?page=D1aw1.htm>

77- عبد الغفار شكر، "أثر السلطوية على المجتمع المدني- الجزء الأول"، http://www.rezgar.com/m.asp?i=459

78- عبد الغفار شكر، "نشأة وتطور المجتمع المدني : مكوناته وإطاره التنظيمي"، تشرين

أول 2004

http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?artID=682>،

79- عبد الغفار شكر،" دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية–الجزء الثالث"،
http://www.rezgar.com/m.asp?i=459

80- عزمي بشارة،" مساهمة في نقد المجتمع المدني"،
http://www.aafaq.org/fac2/19.htm

81- عمر برنوصي، " مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة"
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?artId=775>

82- عمر جمعة عمران العبيدي، " دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية
"http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/door.htm>

83- عمر جمعة عمران العبيدي، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية"،
http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/Door.htm

84- محسن أبو رمضان، المجتمع المدني بالظروف الراهنة.. أي دور وأي وظيفة "،
http://www.amin.org/view/uncat/2005/June/June9-1.html

85- محمد خليل، حقوق الانسان وحقوق المواطنة،

http://www.amcoptic.com/n2008/magdy-khalil-6-08.htm

86- محمد فهمي الشلالدة: " تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود":
http://www.amanjordan.org/aman-studies/wmview.php?ArtID=568

87- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، "المجتمع المدني:

http://www.ahram.org.eg/acpss/Index_arabic.asp."

88- المشاركة السياسية، نقلا من الموقع الإلكتروني:

www.mokarabat.com/s678.htm
http://www.Islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/04/article01.shtml
http://mowaten.org/pivot/civil-society/08-04/civil-soceity-13-08-001.htm
http://mcsr.net/activities/007.html
http://www.oujdacity.net/regional-article-12593-ar/
John KEANE , "Global Civil Society",
http://www.lse.ac.uk/depts/global/yearbook/Keane.htm
Ndiaye, Mondiaye, "La maitrise de l'information pour un meilleur exercice de la citoyennété". http://academia.Lmdb.Lv/xmlui/handle/1/1178 (22-02-2014).

تم بحمد الله